



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية / كلية الآداب

قسم اللغة العربية

**عارف الشيرازي في كتابه عفو العافية في شرح الكافية
(القرن العاشر الهجري)**

رسالة تقدم بها الطالب

(وسام جبار الجبوري)

إلى مجلس كلية الآداب في جامعة القادسية وهي جزء من متطلبات نيل شهادة

الماجستير في اللغة العربية وآدابها

بإشراف

أ.د. حيدر حبيب حمزة

٢٠٢٣ م

١٤٤٥ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ

وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ

صدق الله العلي العظيم



أهدي ثمرة جهدي المتواضع

إلى أهل بيت النبوة ومعدن الرسالة ومهبط الوحي والرسول محمد (صلى الله عليه

وآله وسلم) وإلى مولاتي السيدة زينب عليها أفضل السلام

إلى من وهبوني الحياة والأمل، والنشأة على شغف

العلم والمعرفة، ومن علموني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر،

براً، وإحساناً، ووفاءً لهما والدي الفاضل، ووالدتي الفاضلة.

إلى من كان لي بمثابة العمود من الخيمة إخواني وأخواتي وأزواج أخوتي وإلى

ابناء أخوتي (زينب وآية ومصطفى)

إلى جميع أساتذتي وزملائي وأصدقائي الذين مدوا يد العون والمساعدة

حفظ الله الجميع

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على النبي المبعوث رحمة للعالمين
محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين.

وأقدم بالشكر الجزيل إلى أ.د. نبيل عمران الخالدي عميد كلية الآداب وأ.د. ياسر الخالدي
عميد كلية الآداب سابقاً وأ.د. نانر رحيم معاون عميد كلية الآداب وإلى أ.م.د. نانر عبد
الكريم البديري رئيس قسم اللغة العربية أ.م.د. حسام عدنان الياسري وأ.م.د. أسيل
سامي العبيدي التي دلت لي كل العقبات من أجل الوصول وإلى أ.د. هيام عبد زيد عريعر
وإلى أ.د. حسين عبيد الشمري والشكر موصول إلى جميع أساتذتي في قسم اللغة العربية
حفظهم الله وزادهم علماً ومعرفه.

و الشكر إلى زملائي في مرحلتي البكالوريوس والماجستير لجهودهم وإلى عائلتي التي
بذلت كل ما في وسعها من أجل وصولي وتحقيق أمنيته.

الباحث

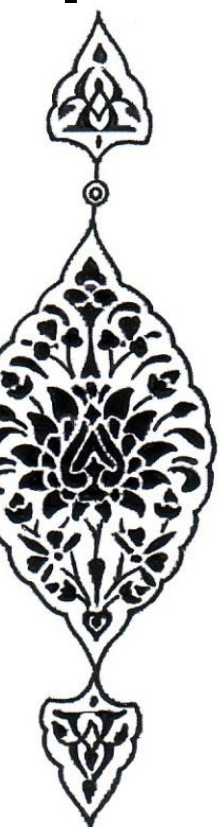
وسام جبار الجبور

قائمة المحتويات

الموضوعات	رقم الصفحة
المقدمة	أ - ٥
التمهيد/أولاً: حياة الشيرازي.ثانياً: أسلوبه.	١٠_١
الفصل الأول/ أدلة الصناعة النحوية عند الشيرازي.	٥١_١٠
المبحث الأول : السماع.	٣٣_١١
أولاً: القرآن الكريم وقراءاته.	٢١_١١
أ_ القرآن الكريم .	١٦_١١
ب_ القراءات القرآنية.	٢١_١٧
ثانياً_ الحديث النبوي الشريف.	٢٥_٢٢
ثالثاً _ كلام العرب من الشعر والنثر.	٣٣_٢٦
أ_ الشعر .	٢٩_٢٦
ب_ النثر.	٣٢-٣٠
١_ كلام الصحابة.	٣٠-٢٩
٢_ الأمثال .	٣٣_ ٣٠
المبحث الثاني: القياس .	٤٠_٣٤
أولاً: القياس حسب الاستعمال.	٣٦-٣٤
ثانياً: القياس بحسب العلة الجامعة.	٣٨-٣٧
ثالثاً: القياس بحسب المعنى واللفظ.	٤٠-٣٩
المبحث الثالث : العلة النحوية.	٥١_٤١
أولاً: العلل المتعلقة بالأصل والفرع.	٤٨_٤١
ثانياً: العلل المتعلقة بالدلالة.	٥٠_٤٨

٥١-٥٠	ثالثاً: العلل المتعلقة بالحس.
٩٩_٥٣	الفصل الثاني : ترجيحات الشيرازي.
٦٠_٥٣	أولاً: الأسماء الستة.
٦٦_٦١	ثانياً: حذف الفاعل.
٧٠_٦٧	ثالثاً: وقوع الظرف خبراً تاماً.
٧٦_٧١	رابعاً: الخلاف في عمل (لآت).
٨٢_٧٧	خامساً: كلا وكلتا واتصالهما بضمير مؤكد.
٨٦_٨٣	سادساً: الظرف المضاف إلى الجملة.
٩٣_٨٧	سابعاً: الكاف الزائدة للتوكيد.
٩٩_٩٤	ثامناً: تاء التانيث.
١٤٧_١٠٠	الفصل الثالث/ ردود الشيرازي النحوية .
١٠٦_١٠١	أولاً:التنازع في أولى العاملين بالعمل.
١١٤_١٠٧	ثانياً: إقامة غير المفعول به مع وجوده.
١٢١_١١٥	ثالثاً: رافع المبتدأ والخبر.
١٢٥_١٢٢	رابعاً: شرط المفعول له أن يكون مصدراً.
١٣١_١٢٦	خامساً: الفاعل إذا كان جمع مؤنث سالماً.
١٣٦_١٣٢	سادساً: الدلالة الزمنية للفعل المضارع المجرد.
١٤١_١٣٧	سابعاً: لام الاستغاثة.
١٤٧-١٤٢	ثامناً: دخول اللام على خبر (لكن).
١٥٠_١٤٩	الخاتمة.
١٧٢_١٥٢	المصادر والمراجع.
A-C	الملخص الإنكليزي.

المقدمة



﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

الحمد لله رب العالمين حمداً طيباً ملء السموات والأرض وملء ما شاء من شيء ،الحمد لله الذي أنعم علينا بسيد المرسلين، وقرآنه المبين والصلاة والسلام على أشرف خلقه نبينا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين.

أما بعد:

فلا يخفى على القاصي والداني المكانة السامية للغة العربية، خاصة وأن الله تبارك وتعالى خصها بآيات من القرآن الكريم منها: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾ وهذا دليل لمكانتها الرفيعة، وأنزل القرآن الكريم بها، كما بعث النبي محمد (ﷺ) وهو أفصح العرب: (أنا أفصح العرب بيد أني من قريش) وهو حجة عليهم بعد تعنتهم بالشعر؛ و جاء القرآن الكريم وبلغتهم لكي يكون معجزة على ما أدعو من الفصاحة والبلاغة التي يتحدثون بها كل من نزل عندهم، ولجمالها وتعدد معانيها عند النطق بها أراد الله عز وجل أن يدل على وجوده بما جاء من التراكيب والصيغ والمعاني وأسلوبه من الحوار والوعد والوعيد والتدرج بسرد الكلام مما يزداد جمالاً وعذوبة وشذاً للقارئ والسامع .

وكان وراء اختياري هذا الموضوع أنني لم أجد من أفرد جهد الشيرازي في كتابه: (عفو العافية في شرح الكافية) بدراسة أو بحث مستقل مما دفعني بالشروع إلى كتابة هذه الرسالة. ومما دفعني أيضاً لاختيار هذا الموضوع كان القصد أن أنأى بنفسني عن التكرار والتشابه في الأبحاث النحوية.

كما أن كتاب (عفو العافية في شرح الكافية) من الطبقات الحديثة ومما أحببت أن أضيف للغة العربية مما ورده فيه.

وكان منهاج دراستي يقوم على: مقدمة وثلاثة فصول يسبقها تمهيد وتتلوها خاتمة، وجاء التمهيد معرفاً بحياة الشيرازي و بأسلوبه في كتابه وكان على الآتي:

- ١_ يذكر المتن ثم يقوم بشرحه.
- ٢_ يعضد شرحه برأي النحويين.
- ٣_ التدرج بشرح المتن.
- ٤_ يذكر المؤلف مع النص في شرحه.
- ٥_ ذكر بعض اللغات.
- ٦_ الاتجاه النحوي.

والفصل الاول: جاء بعنوان (أدلة الصناعة النحوية عند الشيرازي) وقد ضُم الفصل ثلاثة مباحث: المبحث الاول: السماع وتضمن القرآن الكريم والقراءات القرآنية والحديث النبوي الشريف وكلام العرب من الشعر والنثر يضم: كلام الصحابة والأمثال، والمبحث الثاني: القياس: ويتضمن أنواع القياس وينقسم على: القياس بحسب الاستعمال: (القياس المطرد والشاذ و المتروك)، والقياس بحسب العلة الجامعة (قياس الأولى و الشبه)، والقياس بحسب المعنى واللفظ: (القياس المعنوي والقياس اللفظي)، والمبحث الثالث: العلة النحوية وينقسم على: العلل المتعلقة بالأصل والفرع: (علة الأصل والتعويض و الأولى و الحمل و الضرورة والضعف و المشابهة و فرع الفرع) والعلل المتعلقة بالدلالة والعلل المتعلقة بالحس: (علة الاختصار و القبح).

والفصل الثاني: جاء بعنوان: (ترجيحات الشيرازي) ضَمَّ: الأسماء الستة و حذف الفاعل و وقوع الظرف خبراً تاماً و الخلاف في عمل (لآت) و كلا وكلتا واتصالهما بضمير مؤكّد و الظرف المضاف إلى الجملة و الكاف الزائدة للتوكيد و تاء التأنيث.

وقد ختمت دراستي بالفصل الثالث: بعنوان: (ردود الشيرازي النحوية) ويضم: التنازع في أولى العاملين بالعمل و إقامة غير المفعول به مع وجوده و رافع المبتدأ والخبر و شرط المفعول له أن يكون مصدرًا و الفاعل إذا كان جمع مؤنث سالم و الدلالة الزمنية للفعل المضارع المجرد و لام الاستغاثة و دخول اللام على خبر (لكن).

وهناك عدد من الصعوبات والمشكلات التي واجهتها على سبيل الذكر منها ضيق الوقت المحدد به في إنجاز الرسالة، والبحث وراء النصوص التي أشار إليها الشيرازي والتأكد منها و حياة المؤلف التي بحثت عنها بما يكفي ولم أجد عنها شيء وكل ما ذكرت من الصعوبات تجاوزتها بفضل الله تعالى و بالصبر والجد.

وقد مضى به البحث إلى جملة من مصادر والمراجع ومنها على سبيل الذكر لا الحصر: (كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد ومعاني القرآن للفراء و الخصائص لابن جني و المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري و شرح الكافية للشريف الرضي و شرح كافية ابن الحاجب ليعقوب بن أحمد بن حاجي عوض و همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي).

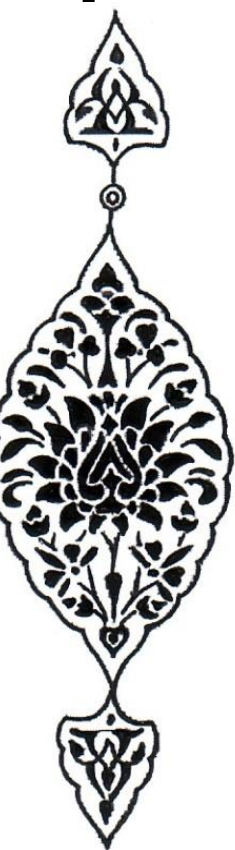
ولا يسعني وأنا أكتب أول جهد يبصر النور أن أقدم الشكر والعرفان الوافرين إلى مشرفي وأستاذي
وشيخي الأستاذ الدكتور: (حيدر حبيب حمزة) لما بذل من الجهد والعناء معي، والملاحظات والتوجيهات
والنصائح التي قدمها لي فجزاه الله عني خير الجزاء.

وفي النهاية نسأل الله تبارك وتعالى القبول والتوفيق وأن تكون الدراسة نافعة، ولا أجزم بأنني جمعت
الموضوع من كل جوانبه وإنما هو جهدٌ نابع من بشر لا بد أن يعتريه النقص ولا أستغني عن توجيهه و لا
إرشاد وحسبي أني اجتهدت، وفي مسك الختام أقول وما توفيقني إلا بالله العلي العظيم.

التمهيد

أولاً: حياة الشيرازي.

ثانياً: أسلوبه.



التمهيد

أولاً: حياة الشيرازي:

لم تنقل المصادر التاريخية ممن ترجمت لعلماء القرن العاشر بترجمة لهذا الإمام النحوي التحرير. فقد ذكر على غلاف الكتاب: (عفو العافية في شرح الكافية تأليف المولى الفاضل أبي تراب عارف الشيرازي) كما أنه ذكر في مقدمة كتابه أنه كان عصر الملك الذي فر إلى أرضه من بطش الرافضة من دياره الأم، وكان هذا السلطان سليمان ابن السلطان سليم ابن السلطان بايزيد المجري. والسلطان سليمان هذا الذي ذكره المؤلف هو: السلطان سليمان القانوني المولود في ٨٩٨هـ، والمتوفى سنة ٩٧٤هـ. وعليه فالمؤلف قطعاً من علماء القرن العاشر الهجري. كما ذكر في خاتمة كتابه أنه أتمه في سنة ٩٤٦هـ.

ومذهب الشيرازي كان من أتباع المذهب الشافعي، وله فيه كتاب ذكره في ختام هذا الكتاب ونقل عنه، واسم كتابه: (شرح إرشاد الغاوي) شرح الحاوي المختصر العظيم في الفقه الشافعي، والذي يعد من أهم المختصرات في فقه الشافعية، وهو مختصر لكتاب الحاوي الصغير للقزويني^(١).

(١) ينظر: عفو العافية: ١/د.

ثانياً: أسلوبه:

جاء أسلوب الشيرازي في كتابه (عفو العافية في شرح الكافية) بخصائص يمكن إجمالها :

١_ يذكر المتن ثم يقوم بشرحه:

قال الشيرازي: حروف الزيادة: ((إِنْ) و(أَنْ) و(مَا) و(لَا) و(مِنْ) و(الْبَاءُ) و(اللَّامُ). حروف الزيادة: ((إِنْ) و(أَنْ) و(مَا) و(لَا) و(مِنْ) و(الْبَاءُ) و(اللَّامُ) سميت زيادة؛ لأنها قد تقع زوائد وصلة؛ لأنها يوصل بها إلى تصحيح وزن وغيره... والزائد معناه عندنا: ما لم يؤت به إلا (لمجرد تقوية أو تأكيد أو تصحيح وزن أو سجع أو تحسين نظم أو كلها)، لا أنه مهمل لا معنى له))^(١).

وقيل في توجيه المسألة: ((قل، فائدة الحرف الزائدة في كلام العرب: إمّا معنوية، وإمّا لفظية، فالمعنوية: تأكيد المعنى، كما تقدّم في (مِنْ) الاستغراقية والباء في خبر ما، وليس؛ فإن قيل: فيجب ألا تكون زائدة إذا أفادت فائدة معنوية؛ قيل: إنّما سميت زائدة، لأنه لا يتغير بها أصل المعنى، بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته...))^(٢).

وقال في موضع آخر: حذف الفعل وجوباً: ((ووجوباً مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ . وقد يحذفان معاً في مثل: (نعم) لمن قال: أقام زيد). وقد يحذف الفعل لقيام قرينة وجوباً فيما وقع بعده فعل مفسر للمحذوف بعد حرف الشرط وحرف التحضيض مثل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ أي: استجارك أحد)، و(لو غير ذات سوار لطمتني)، و(ألا زيد قام؟) أي: (لطمتني ذات سوار)، و(ألا قام زيد؟) لأنهما لا تدخلان إلا فعلاً ملفوظاً أو مقدراً. والفعل والفاعل قد يُحذفان معاً مثل قولك: (نعم) جواباً لمن قال لك: (أقام زيد؟)؛ أي: (نعم) قام زيد، وإنما قدرت الجملة فعلية لمطابقة السؤال وكقولك: (زيداً) لمن قال لك: (من أكرم) أي: (أكرم زيداً))^(٣).

(١) عفو العافية: ٣٢٣/٢.

(٢) شرح الرضي على الكافية: ٤٣٢/٤.

(٣) عفو العافية: ١٣٣/١، الآية التوبة: ٦.

٢_ يعضد شرحهُ برأي النحويين:

يشفع الشيرازي كلامه برأي النحويين السابقين:

إذ قال: في الموصول ((الموصول: ما لا يتم يصير جزءاً من الكلام، لا مسنداً ولا مسنداً إليه؛ إلا بصلة متأخرة عنه، و عائدٍ وهو مخصوص بموصول اسمي، كما أن الصلة لا بد لها في الأسمية والحرفية. قال الأندلسي: الصلة تقال بالاشتراك على ثلاثة صلة الموصول، وهذا الحرف صلة أي: زائد، وحرف الجر صلة أي: وصلة كقولك: (مررت بزيد)، ف(الباء): صلة؛ أي: وصلة وقال ابن يعيش: أكثر النحويين يسمي صلة الموصول صلة، وسيبويه يسميها: (حشواً)؛ أي: أنها ليست أصلاً، وإنما هي زائدة يتم بها الاسم، وتوضح معناه. وَصَلَتْهُ: جُمْلَةٌ حَبْرِيَّةٌ، اسمية أو فعلية أو في معناها من: اسم فاعل أو مفعول وصفة مشبهة وظرف نحو الذي أبوه عالم زيد، وجاء من عنده بكر))^(١).

وقولهم: ((والموصول ما لا بُدَّ له في تمامه إسمًا من جملة تردفه من الجمل التي تقع صفات، ومن ضمير فيها يرجع إليه. وتسمى هذه الجملة صلة، ويسميها سيبويه الحشو. وذلك قولك الذي أبوه منطلق زيد، وجاءني من عهده عمرو. واسم الفاعل في الضارب في معنى الفعل وهو مع المرفوع به جملة واقعة صلة للام ويرجع الذكر منها إليه كما يرجع إلى الذي))^(٢).

وقال في موضع آخر: توابع المنادى ((والخليل وتبعه سيبويه والمازني في المعطوف الممتنع دخول) (يا) عليه: يختار الرفع تنبيهًا على أنه منادى ثان. وأبو عمرو بن العلاء يختار: النصب. وأما أبو العباس المبرد: إن كان المعطوف الممتنع اسمًا يجوز نزع اللام منه؛ ك(الحسن) والفصل مما كان الأصل صفة أو مصدرًا أو غير فصار علمًا كالخليل: يختار الرفع تنبيهًا على أنه منادى ثان))^(٣).

٣_ التدرج بشرح المتن:

قال الشيرازي: ((الصفة المشبهة باسم الفاعل: ما اشتق من فعل لازم لمن قام به الفعل، على معنى الثبوت. وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع، ك (حَسَنٍ) و(صَغْبٍ)). (الصفة المشبهة باسم الفاعل: ما اشتق من فعل لازم، فخرج اسم المفعول، لمن قام به الفعل، فخرج اسم الزمان والمكان على معنى الثبوت، فخرج اسم الفاعل لل لازم واسم التفضيل؛ لأنه للزيادة لا لأصل الثبوت. وقد يجعل

(١) عفو العافية: ٥١٧/١. وللمزيد ينظر: عفو العافية: ٥٦٨/١-٥٦٩، وقول سيبويه ينظر: كتاب سيبويه: ١٠٧/٢.

(٢) المفصل في صناعة الإعراب: ١٨٣.

(٣) عفو العافية: ٢٥٢/١.

المتعدي لازماً وينقل إلى: (فَعَلَ) بفتح فضم؛ ليبني منه الصفة المشبهة: ك(رحيم من رحم) وصيغتها: غالباً مخالفة لصيغة اسم الفاعل، وتجيء على أبنية مختلفة على حسب السماع، وتجيء غالباً من: (فَعَلَ): بفتح فضم، أو بفتح فكسر^(١).

وقولهم: ((من فعل))، أي مصدر، قوله: (لازم)، يخرج اسمي الفاعل والمفعول المتعديين؛ (لمن قام به) يخرج اسم المفعول اللازم المتعدي بحرف الجر، كمعدول عنه، واسم الزمان والمكان والآلة^(٢).

وقال في موضع آخر: ((حروف التَّحْضِيضِ: (هَلَا) و(أَلَا) و(لَوْلَا) و(لَوْما). ولها صدر الكلام، وتلتزم الفعل لفظاً أو تقديرًا حروف التحضيض والعرض أربعة: (هَلَا) بتشديد، و(أَلَا) بتخفيف، و(لَوْلَا) و(لَوْما). والفرق بينهما أنَّ التحضيض: طلب بحثٍ وإزعاج، والعرض: طلب بلين وتأديب...^(٣).

٤_ إيجاز الشرح في بعض الموضوعات:

كان الشيرازي أحياناً يوجز الشرح ولم يسهب في كثرة الحديث عنه:

قال الشيرازي: ((حروف التَّحْضِيضِ والعرض أربعة: (هَلَا) بتشديد، و(أَلَا) بتخفيف، و(لَوْلَا) و(لَوْما). والفرق بينهما أنَّ التحضيض: طلب بحثٍ وإزعاج، والعرض: طلب بلين وتأديب. لها صدر الكلام لدلالاتها على نوع من أنواعه. وتلزم الفعل المضارع أو ما في معناه، نحو: (هَلَا تفعل خيراً)، ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾، و ﴿أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَتُوا﴾، ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ﴾، و ﴿إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾، ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ﴾، في المؤول. وتكون للتوبيخ والتقريع، فتلزم الفعل الماضي، نحو: ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ﴾، ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ﴾، ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ﴾؛ (إذ) فصل بين (لولا) والفعل. وتلزم الفعل لفظاً كما مر أو تقديرًا، نحو: (هَلَا خيراً من ذلك)، أي: (هَلَا تفعل خيراً منه). وعن سيبويه جواز الرفع في مثله على تقدير: (هَلَا كان منك خير منه) و(لولا) معنى آخر، وهو امتناع الجزاء لوجود الشرط، وحينئذ تدخل على مبتدأ حذف خبره غالباً، ك(لولا علي... لهلك عمرو)^(٤).

(١) عفو العافية : ٩٥/٢.

(٢) شرح الرضي على الكافية: ٤٣١/٣.

(٣) عفو العافية : ٣٣٦/٢.

(٤) عفو العافية: ٣٣٦/٢، والآية الاولى النور: ٢٢، الثانية التوبة : ١٣، الثالثة النمل: ٤٦، الرابعة الفجر: ٢٢، الخامسة المنافقون: ١٠، السادسة الأحقاف: ٢٨، السابعة النور : ١٣، الثامنة النور: ١٦، والقول ينظر: البخاري : ٤٢٩/٤.

وجاء في قولهم: ((أن معناها إذا دخلت في الماضي: التوبيخ واللوم على ترك الفعل، ومعناها في المضارع: التحضيض على الفعل والطلب له، فهي في المضارع بمعنى الأمر؛ ولا يكون التحضيض في الماضي شيئاً، يمكنه تداركه في المستقبل، فكأنها من حيث المعنى، للتحضيض على فعل...))^(١).

قال في موضع آخر: ((اسم (إن) وأخواتها: هو المسند إليه بعد دخولها، مثل: (إن زيدا قائم). وحكمها: حكم المبتدأ في جميع الأحكام، إلا أن أسمها لا يجوز أن يكون بمعنى الشرط ولا بمعنى الاستفهام؛ لاقتضائهما صدر الكلام))^(٢).

٥_ ذكر المصدر مع المؤلف في شرح النص:

قال الشيرازي: ((وفي (اللباب) لأبي البقاء أن المحققين على الثاني؛ إذ وازع اللغة حكيم يعلم أن الكلام عند التركيب لا بد أن يعرض له لبس، فحكيمته تقتضي أن يضع الإعراب مقارناً للكلام))^(٣) وقولهم: ((واختلفوا هل الإعراب سابق على البناء أم العكس فالمحققون على أن الإعراب سابق لأن وازع اللغة حكيم يعلم أن الكلام عند التركيب لا بد أن يعرض فيه لبس فحكيمته تقتضي أن يضع الإعراب مقارناً للكلام))^(٤).

وقال في موضع آخر: ((قال ابن النحاس في (التعليق): الفرق بين الموضوع في المبني والمعتل: أنا إذا قلنا في (قام هؤلاء) أن (هؤلاء) في موضوع الرفع نعني به أن الرفع مقدر في الهمزة...))^(٥).

٦_ ذكر بعض اللغات :

قال الشيرازي: في المستثنى ((أو كان المستثنى منقطعاً؛ نحو: (ما جاء أحد إلا حماراً) بالنصب على الاستثناء في لغة الأكثر وهو أهل الحجاز، وعليه قراءة السبع في: ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعَ الظَّنِّ ﴾، ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾ ومن رحمه: فهو معصوم))^(٦).

(١) شرح الرضي على الكافية: ٤٤٢/٤-٤٤٣.

(٢) عفو العافية: ٣٦٩/١، وللمزيد ينظر عفو العافية: ٢٢٥/١.

(٣) نفسه: ٥٦/١.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب: ٥٧/١.

(٥) عفو العافية: ٥٠/١، وللمزيد ينظر: نفسه: ٣٩٠/١. وينظر: التعليقة على المقرب لابن النحاس (ت ٦٦٩هـ): ٦٥.

(٦) عفو العافية: ٣٤٥/١. الآية الأولى النساء ١٥٧: وينظر: معجم القراءات: ١٩٤/٢، والآخرى هود: ٤٣ وينظر: معجم

القراءات: ٦٤/٤.

ووجه القول في هذه المسألة: ((...وقسم يجوز نصبه وإبداله، والنصب أرجح. وهو المنقطع، إذا وقع بعد نفي أو شبهه، بشرط أن يصح إغناؤه من المستثنى منه. نحو ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾. فهذا فيه لغتان: لغة الحجازيين أن نصبه واجب، ولغة بني تميم جواز نصبه وإبداله، ويقرؤون (إلا اتباع الظن) بالرفع. قال بعضهم: والنصب عندهم أرجح. فإن لم يصح إغناؤه عن المستثنى منه تعيين نصبه عند الجميع. وهو كل استثناء منقطع، لا يجوز فيه تفرغ ما قبل إلا للاسم الواقع بعدها. نحو: ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر.))^(١).

قال في موضع آخر: ((دخول اللام للتعريف؛ إذ لا حظ لغيرها من التعريف، ولو قال: (حرف التعريف) ليشمل اللام و(أل) للمذهبيين، وسلم من ورود (أل) الموصولة والاستفهامية، ودخول فيه (أم) في لغة طيء نحو: (ليس من امبرٍ امصياؤ في امسفر))^(٢).

٧_ تقسيم المادة :

وقال الشيرازي: ((فعل ما لم تسم فاعله: فعل ما مفعول لم يسم لم يذكر فاعله: هو ما فعل حذف فاعله، وقد مر صيغته وأسباب حذفه. والفعل ثلاثة أقسام: قسم: لا يجوز بناؤه للمفعول باتفاق، وهو أفعال لا تتصرف؛ نحو: (نعم، وبئس). وقسم: فيه خلاف، وهو (كان) وأخواتها المتصرفة. وقسم: لا جواز في نيابته له، وهو باقي من الأفعال المتصرفة))^(٣).

وقولهم: ((فعل ما لم يسم فاعله، أي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله، وإنما أضيف إلى المفعول، لأنه بني له؛ ويجوز أن يريد بما، لفظ ذلك الفعل، فتكون إضافة الفعل إليه من إضافة العام إلى الخاص، كقولهم: فعل الماضي وفعل المضارع وفعل الأمر؛ قوله: (هو ما حذف فاعله) هذا حد مطرد عند سيبويه، وأما على مذهب الكسائي في النحو: ضربني وضربت زيداً، وهو أن الفاعل يحذف في الأول...))^(٤).

وقال في موضع المفعول فيه: ((وقد يقع الضمير مستثنى نحو: (لا إله إلا هو). وفي ناصبه أقوال: أحدهما: أنه (إلا) وصححه ابن مالك، وعزاه لسيبويه والمبرد. والثاني: أنه بما قبل (إلا) من فعل ونحوه، من

(١) الجنى الداني في حروف المعاني: ٥١٥.

(٢) عفو العافية: ٣٦/١-٣٧، الحديث ينظر: سنن النسائي: ١٧٦/٤-١٧٧.

(٣) عفو العافية: ١٦٢/٢.

(٤) شرح الرضي على الكافية: ١٢٨/٤. وقول سيبويه ينظر: كتاب سيبويه: ٤١/١.

غير أن يتعدى إليه بواسطة و(إلا)، وعزي لابن خروف. والثالث: أنه بما قبل (إلا) من فعل ونحوه، من غير أن يتعدى إليه بواسطة (إلا) وعزي لابن خروف^(١).

٨- تغيير في قسم من النصوص :

قال الشيرازي: ((وأما حذفها اختصاراً فيجوز بالإجماع في باب: (حسب)؛ نحو: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ ؛ أي: (تزعموهم شركائي). ومنه:

بأي كتاب أم بأية سنة ترى حبهم عاراً عليّ وتحسب

أي: تحسبه عاراً^(٢).

الحذف (هنا) ضربان: اختصار، واقتصار؛ فالاختصار: حذف لدليل، والاقتصار: حذف لغير دليل. فأما حذف مفعولي هذا الباب، أو حذف أحدهما اختصاراً فهو جائز كما ورد في الشاهد الشعري فهو اختصاراً^(٣).

وقال في موضع آخر: ((وأجيب: بأن النصب على إضمار (أن)، والجزم وعلى إدارة (لا)، والرفع على القطع فلولاً العوامل المضمرة لم يحتج إلى إعراب^(٤)).

٩- اجتزاء النصوص والأخذ من العلماء السابقين :

قال الشيرازي: ((وذهب الكوفيون إلى أنَّهما ترافعا فالمبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ لأن كل منهما طالب الآخر ومحتاج له وبه صار عمدة وضعف بأنه يلزم عليه أن تكون رتبة كل منهما التقديم لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله وأجيب بمنع ذلك بدليل أدوات الشرط فإنها عامله في أفعالها الجزم وأفعالها عاملة فيها النصب ﴿أَيَّ مَا تَدْعُوا﴾ ولو سلم^(٥).

(١) عفو العافية: ٣٦٣/١.

(٢) نفسه: ١٧٥/٢-١٧٦، والبيت ينظر: خزنة الأدب: ١٣٧/٩. النص الذي تم تغييره ينظر: همع الهوامع (السيوطي): ٥٤٩/١.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٥٦٦/١.

(٤) عفو العافية: ٥٤/١، والنص ينظر: همع الهوامع (السيوطي): ٦٣/١. والحدود في علم النحو: (شهاب الدين الأندلسي): ٤٥١/١ هامش الصفحة .

(٥) عفو العافية: ١٥٨/١، سورة الاسراء: ١١٠، النص المجتزأ ينتظر: همع الهوامع (السيوطي): ٣٦٣/١.

وهناك رأي للكوفيين وعلى رأسهم الكسائي والفراء أنَّهما يترافعان أي المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ بالضمير العائد منه لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد^(١).

وقال في موضع آخر: ((قال: والفرق بينه وبين النعت والتوكيد أنَّهما تابعان بلا واسطة فهما أشد مجاورة من العطف المفصول بحرف العطف وأجيب عن الآية بأنَّ العطف فيها على المجرور الممسوح إشارة إلى مسح الخف وزاد ابن هشام في شرح الشذور وعطف بيان وقال لا يمتنع في القياس جرّه على الجوار لأنه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع أما البديل فقال أبو حيَّان لا يحفظ من كلامهم ولا خرج عليه أحد شيئاً قال وسببه أنه معمول لعامل آخر غير العامل الأول على الأصح ولذلك يجوز إظهاره إذا كان حرف جر بإجماع فبعدت مراعاة المجاورة ونزل منزلة جملة أخرى وكذا قال ابن هشام وأنكره أي الجر بالمجاورة مطلقاً السيرافي وابن جني وقال الأول الأصل هذا جر ضب خرب الجحر منه كمررت برجل حسن الوجه منه ثم حذف الضمير للعلم به ثم أضمر اجر))^(٢).

١٠ _ تعريف العنوان :

كان الشيرازي يعرف العنوان بتعريفات النحويين وقال في البديل ((البديل بعرف البصرية، و(التبيين): بعرف الكوفيين، و(التكرير): عند ابن كيسان))^(٣).

وفي قولهم: ((التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى في اصطلاح البصريين (بدلاً) وأما الكوفيون فقال الأخفش: يسمونه بالترجمة والتبيين. وقال ابن كيسان يسمونه بالتكرير، فالتابع جنس والمقصود بالحكم يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق سوى))^(٤).

وقال في موضع آخر: حروف العطف ((الحروف العاطفة وتسمى: المعطوف بها عند البصرية والكوفية، وهو المعروف بعطف النسق بفتح النون والسين، اسم مصدر (نسقت الكلام أنسقه نسقاً)، بفتح فسكون، أي: عطفت بعضه على بعض. قال أبو حيَّان: ولكونه بأدوات محصورة لا تحتاج إلى حد، ومن حده كابن مالك بكونه: تابِعاً بأحد حروف العطف...))^(٥).

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية : ٢٢٧/١.

(٢) عفو العافية : ٢٦٤/٢، والنص المجتزء ينظر: همع الهوامع (السيوطي): ٥٣٦/٢.

(٣) عفو العافية : ٤٦٤/١، و ينظر: كتاب سيبويه : ٣٨٧/٢، و معاني القرآن (الفراء) : ٧٣/٢.

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ١٨٣/٣.

(٥) عفو العافية: ٢٩٢/٢.

١١_ الاتجاه النحوي:

كان الشيرازي في كتابه يذهب مذهب نحاة البصرة ولاسيما في ترجيح آراء البصريين على الكوفيين وردوده جاءت أكثرها ردًا على الكوفيين.

قال الشيرازي: ((وذهب الكوفيون: إلى أنَّهما ترافعا، وضعف بأنه يلزم أن يكون رتبة كل التقديم ، إذا أصل كل عامل أن يتقدم على معموله، فيدور. وأجيب بمنع ذلك...))^(١).

وكان المراد من مقصد ما ذهب اليه الكوفيون ألا وهو أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان قالوا وانما قلنا ذلك لأننا وجدنا المبتدأ لابد له من خبر والخبر لابد له من مبتدأ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك من الآخر ويقتضى صاحبه عمل كل واحد منهما في صاحبه^(٢).

وقال في موضع آخر: ((فإذا أسند إلى ظاهر الجمع المذكر أو المؤنث السالمين يجب التذكير في الأول؛ ك(قام الزيدون)، والتأنيث في الثاني: ك(قامت الهندات). خلافاً للكوفيين والفارسي في جمع المؤنث، واحتجوا بنحو: ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾. أجيب: بأن التذكير في(جاء) للفصل، أو لأن الأصل(النساء المؤمنات)، ولأن(أل)في(المؤمنات) بمعنى: (اللاتي)، وهي: اسم جمع))^(٣).

(١) عفو العافية : ١٥٨/١.

(٢) ينظر: شرح المفصل (لابن يعيش): ٨٤/١.

(٣) عفو العافية : ٤٥/٢-٤٦، سورة الممتحنة: ١٢.

الفصل الأول

أدلة الصناعة النحوية عند الشيرازي

المبحث الأول: السماع.

أولاً: القرآن الكريم وقراءاته:

أ_ القرآن الكريم.

ب_ القراءات القرآنية.

ثانياً: الحديث النبوي الشريف.

ثالثاً: كلام العرب من الشعر والنثر:

أ_ الشعر.

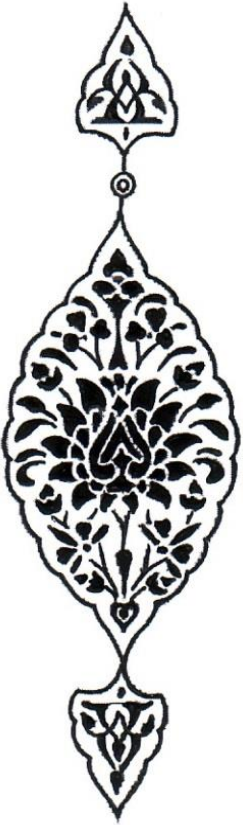
ب_ النثر:

١_ كلام الصحابة.

٢_ الأمثال.

المبحث الثاني: القياس.

المبحث الثالث: العلة النحوية



المبحث الأول/السماع

أولاً: القرآن الكريم وقراءاته:

أ_ القرآن الكريم :

استشهد الشيرازي بعدد من الآيات القرآنية بلغ عددها خمسمائة وتسع آيات، يمكن أن نلاحظ الآتي:

١_ الاستشهاد بأكثر من آية على القاعدة النحوية:

قال الشيرازي: ((حذف حرف النداء: إما من علم نحو: ﴿يَايُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ ، أو (أي)؛ نحو: ﴿أَيُّهَا النَّاسُ﴾ ، ﴿أَيُّهُ الثَّقَلَانِ﴾ ، ﴿أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ، أو مضاف؛ نحو: ﴿أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ﴾ ، ﴿رَبَّنَا آتِنَا﴾))^(١).

موضع الشاهد في الآيات القرآنية حذف حرف النداء (المنادى به) وهو (يا) خاصة، سواء أكان المنادى مفرداً أم جاريّاً مجراه أم مضافاً ولا سميماً (يا) مرة مفرد (يا يوسف) وأخرى مجرى المفرد (يا أيها الثقلان) وأخرى مضافاً (يا عباد الله)^(٢).

وقال الشيرازي: ((ولام الجحود: لام تأكيد بعد النفي، لذا سميت جحوداً لـ(كَانَ): الناقصة؛ نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ ، ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ﴾ ، ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ﴾))^(٣).

ورود لام الجحود بعد كان متصلة بفعل مضارع مثل قولك ما كان زيد ليفعل ذلك وما كنت لتخرج قال الله جلّ اسمه: (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ)، (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ) عملها النصب وهي مكسورة ومعنى الجحود إدخال حرف الجحد على الكلام وهو مثل قولك ما كان زيد ليفعل^(٤).

وقال السيوطي (ت ٩١١ هـ): ((لام الجحود: تنصب (أن) مضمرة لزوماً بعد لام الجحود المؤكدة وليست لام كي على الصحيح. وهي المسبوقه بكون ماض لفظاً أو معنى منفي بما أو لم، قيل: أو أخوات كان

(١) عفو العافية: ١/ ٢٧١، السورة الأولى يوسف: ٢٩ والثانية البقرة: ٢١ والثالثة الرحمن: ٣١ والرابعة النور: ٣١ والخامسة الدخان: ٨ و السادسة البقرة: ٢٠٠.

(٢) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٠٦.

(٣) عفو العافية: ١/ ١٤١، السورة الأولى الأنفال: ٣٣ والثانية العنكبوت: ٤٠، والثالثة النساء: ١٦٨.

(٤) ينظر: الجمل في النحو: ١/ ٢٧٠، وينظر: اللامات: ١/ ٦٩ والانصاف: ٢/ ٥٩٣ المسألة: (٨٢).

قيل: أو ظن قيل: أو كل فعل. وحذف الخبر معها حتم غالباً وزعم الكوفية النصب بها، فمدخولها الخبر وهي زائدة للتأكيد وتعلب بقيامها مقام (أن) والفهري لا يرفع مدخولها ضمير السببي وجوز قوم إظهار (أن) مع حذفها وقوم دونه ولا تلي مفرداً...^(١).

٢- يذكر موضع الشاهد فقط من الآية الكريمة:

قال الشيرازي: ((المندى: وهو المطلوب إقباله بحرف من حروف النداء نائبٍ منابٍ (أدعو): لفظاً كان الحرف؛ نحو: ﴿يَا بَرَاهِيمُ﴾، ﴿يَا مُوسَى﴾ أو تقديرًا: نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ﴾، أي: (يا يوسف)، وإنما أنيب الحرف منابٍ (أدعو)؛ ليدل على الإنشاء، إذ (أدعو زيدًا) أخبار^(٢).

والشاهد المندى مسبوق بحرف (يا): فإن قيل: فقد أفاد الحرف الواحد مع كلمة واحدة في النداء؛ نحو: يا زيد، قيل: إنما حصلت الفائدة في النداء مع كلمة واحدة؛ لأنَّ التقدير في قولك يا زيد: أدعو زيدًا، وأنادي زيدًا؛ فحصلت الفائدة بوصف الجملة المقدرة، لا بوصف الحرف مع كلمة واحدة^(٣).

وقال الشيرازي: ((الباء الظرفية: نحو: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ﴾، ﴿إِنِّي نَجَّيْنَهُمْ بِسَحَرٍ﴾، ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ آلِ عَرْبٍ﴾^(٤).

وقال العكبري (ت ٦١٦ هـ): ((والباء الظرفية الزمانية والمكانية بمعنى (في) والذي يطلق عليه (الظرف) عند النحويين ما حسن فيه إظهار (في) وليست في لفظه لأنَّ الحرف الموضوع لمعنى الظرفية (في) فإذا لم تكن ودلَّ الاسم عليها صار مسمًى بها^(٥).

٣- يقدم الشاهد القرآني على غيره :

قال الشيرازي في باب حروف الجر: ((وَعَنْ: تأتي لمعانٍ: ومرادفة بعد: نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لِّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾، ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ بدليل أنه في مكان آخر ﴿مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾، ونحو: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ أي (حالة فوق حالة)، كقوله:

ققرين هذا ثم ذا لم يؤهل ومنهلٍ وردته عن منهل^(٦).

(١) همع الهوامع: ٣٧٧/٢.

(٢) عفو العافية: ٢٤٥/١، السورة الأولى الصافات: ١٠٤ والثانية الأسراء: ١٠١ والثالثة يوسف: ٢٩.

(٣) ينظر: أسرار العربية: ١٥.

(٤) عفو العافية: ٢٣٠/٢، السورة الأولى: آل عمران: ١٢٣، والثانية القمر: ٣٤، والثالثة القصص: ٤٤.

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٥٨/١.

(٦) عفو العافية: ٢٥١/٢، السورة الأولى المؤمنون: ٤٠، الثانية النساء: ٤٦، والثالثة المائدة: ٤١، والرابعة الأنشاق: ١٩. والبيت

ينظر ديوان رؤية العجاج: ٢٤١/١.

وقال العكبري: ((قد يكون) اسما يدخل عليه حرف الجر فيكون بمعنى جانب وناحية قال الشاعر:

ولقد أراني للرماح دريئةً مِنْ عَنْ يميني مرّةً وأمامي

وهي إذا كانت اسما مبنية لشبهها بالحرف في نقصانها لأنك لا تقول جلست عن، كما تقول جلست ناحية وجانباً^(١).

وقال الشيرازي: ((الباء وإما المفعول مثل: (ألقى بيده) ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾، ﴿فَلَيْمَدُّ بِسَبَبٍ﴾، ﴿وَهَزَى إِلَيْكَ بِجِدْعِ التَّحْلَةِ﴾، ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ﴾، ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ﴾ أي (لا تلقوا أيديكم). وكثرت زيادتها في المفعول (عرف) ونحوه، وقلت في المفعول ما يتعدى لاثنتين، كقوله:

تَبَلَّتْ فُؤَادَكَ فِي الْمَنَامِ خَرِيدَةً تَسْقِي الصَّجِيعَ بَبَارِدِ بَسَامٍ

وقد زيدت في المفعول (كفى) المتعدية لواحد، ومنه (كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما يسمع)^(٢).

وقولهم: ((مما تزد فيه الباء: المفعول نحو ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾، ﴿وَهَزَى إِلَيْكَ بِجِدْعِ التَّحْلَةِ﴾، ﴿فَلَيْمَدُّ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ﴾، ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ﴾، ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ﴾ أي يمسح السوق مسحا ويجوز أن يكون صفة أي مسحا واقعا بالسوق وقوله:

نحن بني ضبة أصحاب الفلج نضرب بالسيف وترجو بالفرج

وقد زيدت في مفعول كفى المتعدية لواحد ومنه الحديث (كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما يسمع) وقوله:

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا : حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا^(٣).

٤- كان يشفع الآية الكريمة أحيانا بما يفسرها:

قال الشيرازي: ((النعته: ويجوز حذف النعت بقلة مع العلم به ؛ لأنه جيء به لفائدة إزالة الاشتراك أو العموم ، فحذفه ينافي المقصود، ومما ورد منه ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ﴾ أي (المعاندون)، ﴿إِنَّهُ لَيْسَ

(١) اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٥٨/١ والبيت ينظر: ديوان القطري بن الفجاءة: ١٧١، ومغني اللبيب: ١٩٧/١، وهمع الهوامع (السيوطي): ٤٤٣/٢.

(٢) عفو العافية ٢/٢٣١-٢٣٢ : السورة الأولى البقرة: ١٩٥، والثانية الحج: ١٥، والثالثة مريم: ٢٥، والرابعة الحج: ٢٥، والخامسة ص: ٣٣، البيت ينظر: ديوان حسان بن ثابت: ١٠٧، والحديث: ينظر صحاح مسلم: ١/١٠.

(٣) مغني اللبيب: ١/١٤٨، السورة الأولى البقرة: ١٩٥، والثانية مريم: ٢٥ والثالثة الحج: ١٥ والرابعة الحج: ٢٥، والخامسة ص: ٣٣، والبيت: النابغة الجعدي: وينظر ديوانه: ٢١٥، والحديث: صحاح مسلم: ١/١٠ والبيت الآخر: نسب إلى حسان بن ثابت وليس في ديوانه: وينظر: كتاب سيبويه: ٢٦٩/١. والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١٤٠/٢.

مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ ۖ أَي (الناجين)، ﴿ أَلَنْ جِئْتُ بِالْحَقِّ ۖ أَي (الواضح)، ﴿ تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ ۖ أَي (سُلِّطَتْ عليه))^(١).

مما ذهب بالقول: ((وقد يحذف النعت للعلم به كقوله تعالى: ﴿ تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا ۖ ومنه قوله تعالى : ﴿ وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ ۖ وقول العباس بن مرداس :

وقد كنت في الحرب ذا تدراً فلم أعط شيئاً ولم أمنع^(٢) .

وقال الشيرازي: ((بلى: مختصة بالنفي وتقيد إبطاله سواء أكان: مجرداً، نحو: ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ ۖ أَي: (تبعثون) أو مقارناً باستفهام حقيقي، نحو: (أليس زيد بقائم) فتقول: (بلى)، أي: (قائم) أو توبيخي، نحو: ﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ ۖ أَي: نسمع، ﴿ أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ۖ بَلَىٰ ۖ أَي: نجمع))^(٣) .

وقولهم: ((وبلى مختصة بإيجاب النفي)، يعني أن (بلى) تنقض النفي المتقدم، سواء أكان ذلك النفي مجرداً، نحو: بلى في جواب من قال: ما قام زيد، أي: بلى، قد قام، أو كان مقروناً باستفهام، فهي إذن، لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ۖ أَي بلي أنت ربنا))^(٤).

هـ- كان يصدر الآية الكريمة بما أنها آية :

قال الشيرازي: ((واجتمعت (إذا) الشرطية و الفجائية في آية: ﴿ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ۖ وآية ﴿ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ ۖ))^(٥).

وقولهم: ((والثاني من وجهي إذا أن تكون لغير مفاجأة فالغالب أن تكون ظرفاً للمستقبل مضمنة معنى الشرط وتختص بالدخول على الجملة الفعلية عكس الفجائية وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ إِذَا دَعَاكُمْ

(١) عفو العافية: ١/٤٤٠، السورة الأولى الأنعام: ٦٦، والثانية هود: ٤٦، والثالثة البقرة: ٧١، والرابعة الأحقاف: ٢٥.

(٢) شرح الكافية الشافية: ٣/١١٦٦، الآية الأولى الاحقاف: ٢٥ والثانية الانعام: ٦٦ والبيت ينظر: ديوان العباس بن مرداس: ٨٤.

(٣) عفو العافية: ٢/٣١٩، السورة التغابن: ٧، والثانية الزخرف: ٨٠، والثالثة القيامة: ٣.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/٤٢٨، الآية الأعراف: ١٧٢.

(٥) عفو العافية: ١/٥٦٩، السورة الأولى الروم: ٢٥، والثانية الروم: ٤٨ وللمزيد ينظر: عفو العافية: ٢/٢٧.

دَعَوَةٌ مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴿١﴾ وقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِي إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ ويكون الفعل بعدها ماضيا كثيرا^(١) .

وقال الشيرازي: ((الفاء : للتعقيب، وهو في كل شيء بحسبه، ألا ترى أنه يقال: (تزوج فلان فولد) ، إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل وإن كانت مدة طويلة ، قال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾))^(٢) .

وقال ابن هشام (ت ٧٦١هـ): ((الأمر الثاني التعقيب وهو في كل شيء بحسبه ألا ترى أنه يقال تزوج فلان فولد له إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل وإن كانت متطاوله ودخلت البصرة فبغداد إذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين وقال الله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ وقيل الفاء في هذه الآية للسببية وفاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك إن يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة وقيل تقع الفاء تارة بمعنى ثم ومنه الآية وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا النَّفْثَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا أَلْعَلَّةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْلًا فَكَسَوْنَا الْعِظْلَ لَحْمًا ﴾ فالفاءات في (فخلقنا العلقة مُضْغَةً) وفي (فخلقنا المضغة) وفي (فكسونا) بمعنى ثم لتراخي معطوفاتها^(٣) .

٦- أحيانا قد لا يصدر :

قال الشيرازي: ((المذكر والمؤنث: وأخر (شبه الفعل) إيذانًا بتأنيث الفاعل من أول الأمر؛ نحو: ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ ﴾، ﴿ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا ﴾، و(حضرت القاضي امرأة)، ﴿ وَالتَّقَتِ السَّاقُ ﴾، ﴿ وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ ﴾، (وطلعت اليوم شمس) ونحو: ﴿ وَجَدَهَا تَطْلُعُ ﴾ ، ﴿ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَارِعَةً ﴾...كقوله:

لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَطُ أُمَّ سَوْءٍ عَلَى بَابِ اسْتِهَا صُلْبٍ وَشَامٍ^(٤) .

إذا أسند الفعل: أي الفعل وشبهه، إلى المؤنث مطلقاً، سواء أكان مظهرًا أم مضمراً، حقيقةً أم لا ظاهر العلامة أم لا فذلك الفعل وشبهه مع التاء للإيذان من أول الأمر بتأنيث الفاعل، قوله: (وأنت في ظاهر

(١) ينظر: مغني اللبيب: ١/١٢٧، السورة الأولى: الروم: ٢٥ والثانية: الروم: ٤٨.

(٢) عفو العافية: ٢/٢٩٩، الآية الحج: ٦٣.

(٣) مغني اللبيب: ١/٢١٤-٢١٥، السورة الأولى الحج: ٦٣، والثانية المؤمنون: ١٤.

(٤) عفو العافية: ١/٥٧٤، السورة الأولى آل عمران: ٣٥، والثانية آل عمران: ٣٦، والثالثة القيامة: ٢٩، والرابعة الانشقاق: ٣، والخامسة الكهف: ٩٠، والسادسة الأنعام: ٧٨، والبيت ينظر ديوان جرير: ٥١٥.

غير الحقيقي بالخيار) إنما قال ظاهر، احترازًا عن المضمر، غير الحقيقي، احترازًا عن الحقيقي؛ لأن تأنيث المسند إليهما واجب على بعض الوجوه^(١).

وقال الشيرازي: ((اسم التفضيل: إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ الْمَفْضُل عَلَيْهِ؛ نحو: ﴿اللَّهُ أَكْبَرُ﴾ أي: (من كل شيء)، ﴿يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ أي: (أخفى من السر)، ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾؛ أي: (من الدنيا). وأكثر ما يحذف: إذا كان (أفعل) خبرًا؛ نحو ﴿وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾، ﴿وَأَقْلُّ عَدَدًا﴾ و(أقل) إذا كان صفة؛ كقوله:

تَرْوِحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي غَدًا بِجَنَبِي بَارِدٍ ظَلِيلٍ^(٢).

وقال ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ): ((والمراد بتجرد أفعل التفضيل: خلوه من الإضافة، ومن الألف واللام، فإذا كان كذلك، وكان نعتًا أو حالًا جيء بعده بـ(من) جارة للمفضول نحو: (رأيت رجلًا أفضل من زيد) و(شربت الماء أبرد من الثلج) وندر حذفها بعد الصفة في قول الراجز:

تَرْوِحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي غَدًا بِجَنَبِي بَارِدٍ ظَلِيلٍ

أي تروحي وأتي مكانًا أجدر أن تقيلي فيه من غيره وأن كان أفعل التفضيل خبرًا جيء أيضًا بـ(من) جارة للمفضل عليه. ويكثر الاستغناء عنهما إذا دلَّ عليهما دليل: كقوله تعالى: ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾^(٣).

ب _ القرآنية القراءات:

أولاً: استشهد الشيرازي بقراءات القراء السبعة إذ جاء ذكر أربعة منهم وهم:

١ _ ابن عامر (ت ١١٨ هـ):

قال الشيرازي ((فلا بد من عائد؛ أي: اشتمال الجملة على معنى المبتدأ الذي هي مسبوقه له، وذلك بأن تشتمل على أحد من عشرة أشياء: الأول: وهو الأصل ضمير مذكور مطابق له، كـ(زيد قائم أبوه)، أو مقدر نحو(السمن منوان بدرهم)؛ أي: (منه) ﴿وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسَيْنَ﴾ في قراءة ابن عامر؛ أي: (وعده)^(٤).

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٤٠/٣.

(٢) عفو العافية: ١٠٧/٢، السورة الأولى العنكبوت: ٤٥، والثانية طه: ٧، والثالثة الأعلى: ١٧، والرابعة الكهف: ٣٤،

والخامسة الجن: ٢٤، والبيت ينظر: لأحيحة بن الجلاح في شرح التصريح: ١٠٣/٢، والمقاصد النحوية: ٣٦/٤.

(٣) شرح الكافية الشافية: ٧٣٧-٧٣٨، البيت لأحيحة بن الجلاح ينظر: شرح التصريح: ١٠٣/٢.

(٤) عفو العافية: ١٨٠/١، السورة الحديد: ١٠ وينظر: معجم القراءات: ٣٢٩/٩-٣٣٠.

وقولهم: ((﴿ وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ ﴾)) (كلًا) مفعول أول لـ (وعد) مقدما عليه، و (الحسنَى) مفعول ثان. وقرئ: (وكل) على الرفع بالابتداء، والجملة بعده خبره، والعائد محذوف أي: وعده، وهذه كقراءة ابن عامر في قوله: ﴿ وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ ﴾ ((^(١))).

وقال أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ): ((...كلهم قرأ: ﴿ وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ ﴾ بالنصب، غير ابن عامر فإنه قرأ: وكل وعد الله الحسنَى بالرفع حجة النصب بين لأنه بمنزلة زيда وعدت خيرا، فهو مفعول وعدت، وحجة ابن عامر أن الفعل إذا تقدم عليه مفعوله لم يقو عمله فيه قوته إذا تأخر، ألا ترى أنهم قد قالوا في الشعر: زيد ضربت، ولو تأخر المفعول فوقع بعد الفاعل لم يجز ذلك فيه)) (^(٢)) .

٢ _ عاصم الأسدي (ت ١٢٧هـ):

قال الشيرازي: ((وإذا انقضت الجملتان، وبعدهما مضارع مقرون بفاء أو واو ففيه ثلاثة أوجه: جزمه: بالعطف، ورفع: على الاستئناف، ونصبه: بـ (أن) مقدرة، وهو قليل، قرأ عاصم ابن عامر: (فَيَغْفِرُ) بعد ﴿ يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ ﴾ بالرفع، وابن عباس بالنصب، وما قبلهم: بالجزم، وفي (يذرهم) في آية ﴿ فَلَا هَادِيَ لَهُمْ وَيَذَرُهُمْ ﴾ كذلك)) (^(٣)).

وقال سيبويه (ت ١٨٠هـ): ((إن بعضهم قرأ: ﴿ يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرَ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ ۚ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ وتقول: إن تأتني فهو خير لك وأكرمك، وإن تأتني فأنا لآتيك وأحسن إليك. وقال عز وجل: ﴿ وَإِنْ تَخُوفُوهَا وَتُؤْثِرُوهَا أَلْفُفْرَاءَ ۚ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَتَكْفِرَ عَنْكُمْ مِّن سَيِّئَاتِكُمْ ۚ ﴾. والرفع ههنا وجه الكلام، وهو الجيد؛ لأنَّ الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء فجرى الفعل هنا كما كان يجري في غير الجزاء)) (^(٤)).

٣ _ حمزة بن حبيب الزيات (ت ١٥٦هـ):

قال الشيرازي: ((وإذا عطف على الضمير المجرور بحرف أو مضاف أعيد الخافض، نحو: (مَرَرْتُ بِكَ وَبَرِيدٍ)، ونحو: ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ﴾، ﴿ نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَالِلَّهِ عِبَادُكَ ﴾، ﴿ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمْ ﴾

(١) الدر المصون: ٧٧/٤.

(٢) الحجة للقراء السبعة: ٢٦٦/٦.

(٣) عفو العافية: ١٥٦-١٥٧، السورة الأولى البقرة: ٢٨٤، والثانية الأعراف: ١٨٦. وينظر معجم القراءات: ٤٢٩/١.

(٤) كتاب سيبويه: ٩٠/٣، السورة الأولى: البقرة: ٢٨٤، والثانية البقرة: ٢٧١.

وهو أيضًا مذهب البصرية وجوز الكوفيون والأخفش وابن مالك: العطف بلا إعادة الجار، ومنه قراءة ابن عباس والحسن وحمزة رضي الله عنهم: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ بالكسر ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعْيِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَزَقِينَ﴾، وقوله :

فاليوم قربت تهجؤنا وتشتمنا فأذهب فما بك والأيام من عجب^(١).

وقال الأخفش: ((قال الله تعالى: ﴿الْأَرْحَامَ﴾ منصوبة أي: اتقوا الأرحام. وقال بعضهم (والأرحام) جر. والأول أحسن لأنك لا تجري الظاهر المجرور على المضمرة المجرور))^(٢).

وقال مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ): ((قوله: ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ قرأه حمزة بالخفض على العطف على الهاء في (به)، وهو قبيح عند البصريين، قليل في الاستعمال، بعيد في القياس؛ لأن المضمرة في (به) عوض من التنوين، ولأن المضمرة المخفوض لا ينفصل عن الحرف، ولا يقع بعد حرف العطف، ولأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان، يحسن في أحدهما ما يحسن في الآخر، ويقبح في أحدهما ما يقبح في الآخر. فكما لا يجوز: واتقوا الله الذي تسألون بالأرحام، فكذلك لا يحسن: تسألون به والأرحام، فإن أعدت الخافض حسن))^(٣).

٤_ نافع بن عبد الرحمن الليثي (ت ١٦٩هـ):

قال الشيرازي: ((أنا) للمتكم، بثبوت الألف وقفًا ووصلًا في تميم، ومنه قراءة نافع: (أنا أحي)، (أنا أقل منك مالا)، وبحذفها وصلًا في لغة الحجاز، وهو في الأصل (أن) فزيدت فيه ألف لبيان فتحة النون (كهاء السكت))^(٤)، ((فالألف والهاء لبيان الحركة ولا يقال: أنا فعلت بإثبات الألف إلا شاذًا في الشعر على أن نافعًا قد أثبت الألف فقرأ قال أنا أحيي وأميت ولا وجه له))^(٥).

(١) عفو العافية: ٤٤٣/١، السورة الأولى فصلت: ١١ و الثانية البقرة: ١٣٣ والثالثة الشعراء: ٢٦، والرابعة النساء: ١، والخامسة

الحجر: ٢٠. والبيت: بلا نسبة في خزانة الأدب: ٢٣/٥ وينظر: معجم القراءات: ٧/٢.

(٢) معاني القرآن: ٢٤٣/١ وينظر: الحجة في القراءات السبع: ١١٨-١١٩، والحجة للقراء السبعة: ١٢١/٣، وكتاب الكشف

عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ٢٧٥-٢٧٦، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: ١/ ٥٠٢.

(٣) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ٣٧٥-٣٦٤، والبحر المحيط: ٣٨٧/٢، وينظر: النشر في القراءات

العشر: ٢/٢٤٧، وينظر: تحبير التيسير في القراءات العشر: ١/٣٣٤.

(٤) عفو العافية: ٤٨٧/١، السورة الأولى: البقرة: ٢٥٨ وينظر: معجم القراءات ٣٦٥/١ والثانية الكهف: ٣٩ وينظر: معجم

القراءات ٢١٦/٥.

(٥) إعراب القرآن (النحاس): ١/١٠٨.

ثانياً: استشهاد الشيرازي بقراءة قارئ واحد من الثلاثة المكملين للعشرة وهو:

١_ أبو جعفر المدني (ت ١٣٠هـ):

وقال الشيرازي: ((وجوز الكوفيون: نيابة غير المفعول به مع وجوده، كقراءة أبي جعفر: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ ولقوله:

لَسَبَّ بِذَلِكَ الْجَرَوِ الْكِلَابَا

.....

فأناب الجار والمجرور مع وجود المفعول به، وأجيب: بأن القراءة شاذة، وفي البيت ضرورة^(١).

وأسند هذا الفعل إلى الضمير المصدر مع وجود المفعول الصريح كقراءة أبي جعفر ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ وهذا رأي الكوفيين والأخفش. وقد ذكرت له شواهد فيما مضى من هذا التصنيف، والتقدير: نجى النجاء. قال أبو البقاء: (وهو ضعيف من وجهين، أحدهما: تسكين آخر الفعل الماضي، والآخر إقامة المصدر مع وجود المفعول الصريح). قلت: عرفت جوابهما ممّا تقدم. المشهور في هذه القراءة أن نائب الفاعل هو الجار والمجرور^(٢).

ثالثاً: ثمة سمات لاستشهاد الشيرازي بالقراءات وهي على الآتي:

استشهد بالقراءات الشاذة :

١_ قراءة ابن مسعود (ت ٣٢هـ):

قال الشيرازي: باب المثني ((ما أضيف إلى متضمنه، وهو مثني لفظاً؛ نحو: (قطعت رؤوس الكبشين) أي: (رأساهما)، أو معنى كقوله:

كفّا غري الأفواه عند عرين

.....

(١) عفو العافية: ١٥٤/١ - ١٥٥ الجاثية: ١٤، وينظر: معجم القراءات: ٤٥٥/٨، والبيت: لجريير في خزنة الأدب: ٣٣٧/١ ولم يرد في ديوانه.

(٢) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١٩٢/٨ - ١٩٣، وينظر: النشر: ٣٧٢/٢، والقراءة ينظر: معجم القراءات: ٢٦٨/٢، وينظر: قول (أبو البقاء) التبيان في إعراب القرآن: ٤٣٥/١.

أي: (كأسدين فاعزّين أفواههما عند عرينهما)، فإن مثل ذلك ورد فيه الجمع والإفراد والتثنية، فمن الأول نحو: ﴿فَقَدْ صَعَتْ قُلُوبُكُمَا﴾، وقراءة ابن مسعود ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾، ومن الإفراد ﴿بَدَتْ لَهُمَا سَوْءُئُهُمَا﴾، ومن التثنية: قراءة الجمهور (سوأتهما) ^(١).

وقراءة ابن مسعود: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾. قراءة شاذة، وإن كان الحكم عند جميع العلماء موافقاً لها، لا بها، بل هو مستفاد من دليل آخر ^(٢).

وقال الشيرازي: ((وجاء (لماً) بتشديد الميم بمعنى: (إلا) عند الخليل وسيبويه، نحو: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾، فد (إن) نافية، و (لما) بمعنى: (إلا)، وقرأ ابن مسعود: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾؛ أي: (إلا له)، ومنه: (نشدتك الله لما فعلت كذا)) ^(٣).

وقال النحاس (ت ٣٣٨ هـ) في توجيه هذه القراءة: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ فيه تقديران عند أهل العربية: أحدهما وما منا إلا من له وحذفت من وهذا مذهب الكوفيين، وفيه ما لا خفاء فيه من حذف الموصول، والقول الآخر أن المعنى: وما منا ملك إلا لهم مقام معلوم، وهذا قول البصريين. فأما اتصال هذا بما قبله فإنه فيما يروى أن الملائكة تبرأت ممن يعبدها، وتعجبت من ذلك لاجتهادها فقال: وما منا إلا له مقام معلوم. ^(٤).

رابعاً: عدم نسبة القراءة:

قال الشيرازي: من المنصوب باللوم والشتم ((ومنه أيضاً: ﴿حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ عند من قرأ بالنصب؛ أي: (أذم وأشتم حمالة الحطب)، ومنه من قرأ بالرفع: خبر (امرائته)) ^(٥).

وقيل في توجيه هذه القراءة: ((قراءة العامة بالرفع على أنهما جملة من مبتدأ وخبر سيقن للإخبار بذلك. وقيل: (وامرائته) عطف على الضمير في (سَيَصْلَى)، سوغه الفصل بالمفعول. و ﴿حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾

(١) عفو العافية: ٢/ ٥١، السورة الأولى التحريم: ٤ وينظر معجم القراءات: ٩/ ٥٢٠، والثانية المائدة: ٣٨ وينظر معجم

القراءات: ٢/ ٢٦٨ والثالثة الأعراف: ٢٢ وينظر: معجم القراءات ٣/ ٢١، والبيت: بلا نسب ينظر: همع الهوامع: ١/ ١٦٨.

(٢) ينظر: تفسير القرآن العظيم (ابن كثير): ٣/ ٩٧.

(٣) عفو العافية: ١/ ٣٥٧، السورة الأولى طارق: ٤، والثانية: الصافات: ١٦٥، وينظر: معجم القراءات ١٠/ ٣٧٧.

(٤) إعراب القرآن: ٣/ ٣٠٠.

(٥) عفو العافية: ١/ ٢٧٦، السورة المسد: ٤، وينظر: معجم القراءات ١٠/ ٦٣٠ وللمزيد ينظر: عفو العافية: ٢/ ٢١٨

و ١/ ٢٥٦-٢٥٨-٣٧٥ وقول الزمخشري: ينظر الكشاف: ٦/ ٥٥٧

على هذا فيه أوجه: كونها نعتاً لـ (أمرأته). وجاز ذلك؛ لأنَّ الإضافة حقيقية؛ إذا المراد الماضي، أو كونها بياناً أو كونها بدلاً لأنها قريب من الجوامد لتحمض إضافتها، أو كونها خبراً لمبتدأ مضمّر، أي: هي حمالة. وقرأ العامة (حمالة) بالرفع. وعاصمٌ بالنصب فقل: على الشتم، وقد أتى بجميل من سب أم جميل. قاله الزمخشري، وكانت تكنى بأم جميل. وقيل: نصب على الحال من (أمرأته) إذا جعلناها مرفوعة بالعطف على الضمير. ويضعف جعلها حالاً عند الجمهور من الضمير في الجار بعدها إذا جعلناه خبراً لـ (أمرأته) لتقدمها على العامل المعنوي. واستشكل بعضهم الحالية لما تقدم من أنَّ المراد به الماضي، فيتعرف بالإضافة، فكيف يكون حالاً عند الجمهور))^(١).

ويبدو أنه لم يعول كثيراً على الاحتجاج بالقراءات القرآنية. و اكتفى ببعض منها ولم يذكر للقراء السبعة أكثر من غيرهم وأكتفى بقراءة واحدة لكل من قراءات القراء المكملون للعشرة والقراءة الشاذة وكذلك عدم نسبة القراءة.

ثانياً: الحديث النبوي الشريف:

استشهد الشيرازي بعدد من الأحاديث النبوية الشريفة و بلغ عدد الأحاديث التي استشهد بها هي ستون حديثاً:

١_ تأخير الحديث عن الآية:

قال الشيرازي في حذف الفاعل وجوباً: ((فإن قيل: قد ورد ما ظاهره الحذف في غير الموضع المذكور كآية ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ﴾، وحديث: (لا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن). أوجب بأن الفاعل فيه ضمير مقدر راجع إلى ما دل عليه الفعل، وهو (البداء) في الآية لدلالة (بدا) عليه، و (الشارب) في الحديث لدلالة (يشرب) عليه، ويقاس عليهما ما أشبههما))^(٢).

وقال ابن هشام: ((فالفاعل ونائب الفاعل: لا يحذفان وذلك لأنهما عمدتان ومنزلان من فعلهما منزلة الجزء فإن ورد ما ظاهره أنَّهما فيه محذوفان فليس محمولاً على ذلك الظاهر وإنما هو محمول على أنَّهما ضميران مستتران فمن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: (لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَا يَشْرِبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ) ففاعل يشرب ليس ضميراً عائداً إلى ما تقدم ذكره وهو الزَّانِي لِأَنَّ

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٣٧٦/٥ هامش الصفحة .

(٢) عفو العافية: ١٣٤/١، السورة يوسف: ٣٥، والحديث: ينظر: البخاري: ١٥٧/٨ رقم: ٦٧٧٢ وللمزيد ينظر: عفو العافية

١٤٠/١، ٣٩١/١-٣٩٢.

ذلك خلاف المقصود ولا الأصل ولا يشرب فحذف الشارب لأن الفاعل عمدة فلا يحذف. وإنما هو ضمير مستتر في الفعل عائد على الشارب الذي استلزمه يشرب فإن يشرب يستلزم الشارب وحسن ذلك تقدم نظيره وهو لا يزني الزاني وعلى ذلك فقس وتلطف لكل موضع بما يناسبه وعن الكسائي اجازة حذف الفاعل^(١).

وقال في موضع آخر: ((ومنها (إذا) وهي للمستقبل من الزمان على الأكثر... ويستدل على اسميتها: بدلالاتها على الزمان دون تعرض الحدث، وبالأخبار بها مع دخولها على الأفعال؛ كقولهم: (راحة المؤمن إذا دخل الجنة)، وبإبدالها من الاسم الصريح؛ نحو: (أكرمك غداً إذا جئتنني)، وبوقوعها مفعولاً بها؛ نحو: (إني لأعلم إذا كنت عني راضية))^(٢).

٢_ يقدم الحديث أحياناً على الشاهد الشعري:

قال الشيرازي: في المنصوب بـ(لا) التي لنفي الجنس ((ومثل: مما لا يتعرف بالإضافة، وفي الخبر (إذا هلك كسرى.. فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر.. فلا قيصر بعده) وقوله :

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ وَلَا أُمِّيَّةً بِالْبَلَادِ^(٣).

وحكم اسم لا هي كما ذكر محمولة على إن فلذلك نصب بها الاسم ورفع الخبر، ولا صاحب صدق موجود؛ أو مضارعاً له كقولك لا خيراً منه قائم هنا، ولا حافظاً للقرآن عندك، ولا ضارباً زيداً في الدار، ولا عشرين درهماً لك. فإذا كان مفرداً فهو مفتوح وخبره مرفوع كقولك لا رجل أفضل منك، ولا أحد خير منك. ويقول المستفتح ولا إله غيرك^(٤).

وقال في موضع آخر: ((رب)) للتقليل: فمن الأول: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ﴾ ، وفي الخبر: (يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) ومن الثاني قوله:

فَيَا رَبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ بَأَنَسَةٍ كَأَنَّهَا خَطٌّ مِثَالٍ^(٥).

(١) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ٩٢/١. والحديث: ينظر: مسلم في كتاب الإيمان: ٥٤ / ١. و البخاري في كتاب الحدود برقم (٦٤٠٠).

(٢) عفو العافية: ٥٦٧/١، الحديث: ينظر: البخاري: ٣٦/٧ وينظر: مسلم: ١٨٩٠/٤.

(٣) عفو العافية: ٣٧٢/١ الحديث: ينظر: البخاري بنحوه: ٦٣/٤ برقم ٣٠٢٧ ومسلم برقم ٢٩١٨، وينظر: البيت لعبد الله بن الزبير في ملحق ديوانه: ١٤٧.

(٤) ينظر: المفصل في صناعة الإعراب: ١٠٦/١.

(٥) عفو العافية: ٢٤٣/٢، السورة الحجر: ٢، والحديث ينظر: البخاري: ٤٩/٢ والبيت ينظر: ديوان أمري القيس: ٢٩.

٣_ كان يكتفي بمحل الشاهد من الحديث الشريف:

قال الشيرازي: ((وأجاز الرياشي ندب النكرة، وفي الحديث: (وَأَجْبَلَاهُ))^(١))

ولا يندب إلا العلم ونحو: كالمضاف إضافة توضح المندوب كما يوضح الاسم العلم مسماه (وما نكر لم يندب) فلا يقال: وأرجلاه خلافاً للرياشي في إجازته ندبة اسم الجنس المفرد. ونذر (واجبلاه)^(٢).

وقال في موضع آخر: ((ويشكل عليهم: أن (بلى) لا يجاب بها الإيجاب وذلك متفق عليه ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي أنها يجاب بها الاستفهام المجرد ففي (صحيح البخاري) في كتاب الإيمان: أنه صل عليه وسلم قال لأصحابه (أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة؟ قالوا: بلى))^(٣).

٥_ شرح الحديث النبوي:

قال الشيرازي: ((بالظرف كما في الحديث: (هل أنتم تاركوا لي صاحبي) والأصل: (هل أنتم تاركوا صاحبي لي؟) وقع بين المضاف والمضاف إليه))^(٤).

ومن وجه القول في هذا الموضع: ((ولا يستعمل الفصل بما ليس معمولاً للمضاف كـ(والده) و(عبد القيس)، ويسهل إذا كان بمعمول المضاف. فإن كان منصوباً، أو مجروراً جاز بغير ضعف ولم يخص بالشعر. كقراءة ابن عامر، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: (هل أنتم تاركوا لي صاحبي). لأن كونه معمولاً للمضاف يزيل أجنبيته))^(٥).

وقال في موضع آخر: الفعل الماضي ((وقع صفة لنكرة عامة: فالمضي: كحديث: نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها)؛ أي: (يسمع) لأنه ترغيب لمن أدرك حياته في حفظ ما يسمعه منه))^(٦).

(١) نفسه: ٢٧٠/١، والحديث: ينظر: البخاري ١٤٤/٥ الرقم (٤٢٦٧).

(٢) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٢٤٩/٣.

(٣) عفو العافية: ٣١٩/٢ والحديث: ينظر: البخاري: ١٣١/٨.

(٤) عفو العافية: ٤١٤/١، الحديث: البخاري: ٥/٥ رقم (٣٦٦١).

(٥) شرح الكافية الشافية: ٩٩٢/٢، وينظر: الملحة في شرح الملحة: ٢٧٧/١، والحديث: البخاري ٦٧/٥ _ ٦٨.

(٦) عفو العافية: ١٢٧/٢، الحديث: ينظر: سنن أبو داود: ٣٢٢/٣ وينظر: سنن الترمذي: ٣٣٠/٤. وللمزيد: ينظر: ٤٧/٢.

٦_ الاستشهاد بأكثر من حديث:

قال الشيرازي: ((والجمهور على أن لا يؤكد بـ(أجمع) دون (كل) اختياريًا، والمختار: جوازه لوروده في القرآن نحو: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾، ﴿لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾، ﴿مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾، وفي الصحيح: (له سلبه أجمع)، (فصلوا جلوسًا أجمعون). و(جمع) وأخواته معارف باتفاق))^(١).

وقال السيوطي في توجيه هذا الموضع: ((والجمهور على أنه لا يؤكد (به) أي بأجمع (دون كل اختياريًا) والمختار وفاقًا لأبي حيان جوازه) لكثرة وروده في القرآن والكلام الفصيح كقوله تعالى: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾))^(٢).

٧_ الاكتفاء بكلمة الحديث :

يكتفي الشيرازي بذكر كلمة (الحديث) ليدل أنه قول للنبي: (محمد صلى الله عليه وآله).

قال الشيرازي: ((وقد تقع النون موقع الواو للمشكلة كحديث: (اللهم رب السموات السبع وما أظللن ورب الأرضين وما أقللن ورب الشياطين ومن أضللن)؛ أي: (أضلوا) وفي الصحيحين: (مَرَّ بِهِنَّ) في حديث المواقيت، والقياس: (بهم) لعوده إلى أهل المدينة ومن ذكر معهم. وحديث رواه البزار في مسنده: (أنفق بلائًا ولا تخش من ذي العرش إقلالًا) نَوْنُ المنادى المعرفة ونصبه المناسبة (إقلالًا). وحديث رواه ابن ماجه: (ارجعن مأزورات غير مأجورات) والقياس (موزورات) بالواو. وحديث: (لا دريت ولا تليت) القياس: (تلوت). وحديث: (أعيذكما بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامة، ومن كل عين لامة)؛ أي: تصيب بسوء القياس (لمة))^(٣).

وقال السيوطي: ((... وما أقللن (و) رب الشياطين وما أضللن وكان القياس أضلوا فأتى بضمير مؤنث لمناسبته أظللن وأقللن وقوله في حديث المواقيت في الصحيح (هن لهنَّ) والقياس (لهم) بعوده على أهل المدينة ومن ذكر معهم وقوله فيما رواه البزار في مسنده وغيره (أنفق بلائًا ولا تخش من ذي العرش إقلالًا)

(١) عفو العافية: ٤٦٢/١، السورة الأولى الحجر: ٣٩، والثانية: ٤٣، والثالثة: هود: ١١٩، والحديث الأول: مسلم: ١٣٧٤/٣، والثاني البخاري: ١٣٩/١.

(٢) همع الهوامع: ١٦٨/٣.

(٣) عفو العافية: ٤٧/٢، الحديث الأول: السنن الكبرى (النسائي): ١١٧/٨، والثاني البخاري: ١٥٢٦، وينظر ومسلم: ١١٨١، والثالث سنن ابن ماجه: ٥٠٢/١، والرابع البخاري: ٩٠/٢ والخامس المسند: (الأمام احمد): ٢٠/٤.

نون المنادي المعرفة ونصبه لمناسبة إقلالا وقوله للنساء حين رجعن من الجنازة فيما رواه ابن ماجه وغيره (ارْجِعْنَ مَأْرُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ) والقياس موزورات بالواو ((^(١)).

وقال في موضع آخر: ((وتختص أيضًا بجواز وقوع المضارع المنصوب بعدها ، كما مر، بخلاف (إلى) وقد تختص (إلى) بشيء كـ (كتبت إلى زيد)، (أنا إلى بكر) أي: هو غايتي؛ كما جاء في الحديث (أنا بك وإليك) و(سرت من البصرة إلى الكوفة) ولا يجوز: (كتبت حتى زيد) (^(٢)).

وقالت د. خديجة الحديثي: ((والذي اظنه بعد هذا ظنًا قريبًا من اليقين أنَّ السبب الذي دعا الأوائل إلى اعتبار السهيلي أول من احتج بالحديث أو من أوائل المحتجين به، أنه لم يكن مثل النحاة الذين سبقوه يستدل بالحديث مجرد استدلال قد تُبْنَى عليه قاعدة أو قول جديد وقد يكون مصاحبًا لعبارات أخرى من منشور كلام العرب، وإنَّما كان يستقرئ الحديث ويستدل به فيما له شبهه أو يبني قاعدة عليه جديدة)) (^(٣)).

نخلص مما سبق ذكره: أنَّ الحديث النبوي الشريف كان من أستهده به مصداقًا للقاعدة النحوية، واختلفت مواضع وروده عنده، وعلى الأغلب يأتي بالحديث بعد الآيات القرآنية ويقدم الحديث على البيت الشعري ويكتفي الشيرازي بكلمة الحديث أحيانًا لدلالته إلى أنه حديث قدسي.

ثالثًا: كلام العرب من الشعر والنثر :

أ_ الشعر:

استشهد الشيرازي بالشعر وأكثر منه وقد بلغت خمسمائة وتسع أبيات ومن منهجه بالاستشهاد بهذا الأصل هو:

أولًا: تأخير البيت الشعري عن الحديث النبوي:

قال الشيرازي: ((دخول اللام للتعريف إذ لاحظ لغيرها من التعريف، ولو قال: (حرف التعريف) لشمّل اللام و(ال) للمذهبين، وسلم من ورود(ال) الموصولة والاستفهامية، ودخل فيه(أم) في لغة طيء نحو: (ليس من أمبرٍ أمصياؤُ في أمسفر) ومثل قوله:

(١) همع الهوامع: ٣ / ٢٩٠.

(٢) عفو العافية: ٢٢٦/٢، والحديث: ينظر: صحيح مسلم: ٥٤٣/١.

(٣) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ٢٠٦.

يقولُ الخنا وأبغض العجم ناطقًا إلى ربنا صوت الحمار اليجدع

مؤول بأن اللام بمعنى (الذي) ^(١).

قل هو غلط من قائله أو ناقله لأنه لو قيل فيا غلامان اللذان فرا لاستقام البيت وصح اللفظ به ولم تدع ضرورة إلى إدخال الألف واللام وهذه الأبيات من رواية الكوفيين ولم يروها البصريون وسبيلها في الشذوذ سبيل إدخال بعضهم الألف واللام على الفعل كما أنشد أبو زيد وغيره من البصريين والكوفيين ^(٢).

وقال الشيرازي: ((وإن كان المؤكد اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا منصوبًا منفصلًا ... فيتكرر بحسب الإرادة بلا شرط؛ كقوله (ﷺ) أيما امرأة نكحت نفسها بغير ولي فنكحها باطل باطل باطل) وقوله:

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمَرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ ^(٣)

نصب (المراء) على النهي عنه فإذا أخبرت ترفع. تقول: كل امرئٍ ونفسه، وكل قوم ومواقفهم ^(٤).

ثانيًا: تعضيد القاعد النحوية بالبيت الشعري :

قال الشيرازي: ((المفعول له ولأجله ومن أجله: ما فعل لأجله فعل مذكور؛ أي: ما هو سبب حامل للفاعل على الفعل، سواء أكان علة غائية للفعل، مثل: (ضربتُهُ تأديبًا) مثل قوله:

وأغفر عوراء الكريم ادخاره وأعرض عن شتم اللئيم تكريمًا ^(٥).

وتقول: جئتكَ أنك تريد المعروف، إنَّما أراد: جئتكَ لأنك تريد المعروف، ولكنك حذفْتَ اللام ههنا كما تحذفها من المصدر؛ أي: لادخاره ^(٦).

(١) عفو العافية: ٣٦-٣٧، والحديث ينظر: سنن النسائي: ١٧٦/٤-١٧٧، والبيت: لذي الخرق الطهوي (لم تنقل المصادر عن وفاة) وينظر: معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة ٢٠٠٢، كامل سلمان الجبوري، و: خزانة الأدب: ٣١/١.

(٢) ينظر: اللامات: ٥٣/١.

(٣) عفو العافية: ٤٥٢/١، والحديث ينظر: سنن أبو داود: ٢٢٩/٢، والبيت: الفضل بن عبد الرحمن القرشي (ت ٧٣٨هـ) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٧٩/١، والمقتضب: ٢١٣/٣، والخصائص: ١٠٢/٣، وشرح المفصل: ٢٥/٢.

(٤) ينظر: الجمل في النحو: ٩٣.

(٥) عفو العافية: ٢٩٩/١ والبيت ينظر: ديوان حاتم الطائي (ت ٤٦ق-هـ): ٢٢٤.

(٦) ينظر: كتاب سيبويه: ١٢٦/٣، والمقتضب: ٣٤٨/٢، والأصول في النحو: ٢٠٧/١، واللمع في العربية: ٥٩/١، وشرح الكافية الشافية: ٩٩٦/٢.

وقال الشيرازي: ((حروف التوقع واحد: (قَدْ)، وهي قد مختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس. وهي معه كالجاء فلا تفصل منه بشيء إلا بالقسم، نحو: (قد والله أحسنت)، و(قد لعمرى بت ساهراً). وقد يحذف الفعل بعدها لقرينة، كقوله: أفد الترحُّل غير أنَّ ركابنا: لما تزل برحالنا وكأن قد أي: (وكان قد زالت))^(١).

وقيل في توجيه هذه المسألة: ((و من الحروف المختصة بالأفعال ولا يحسن إيلاء الاسم إياه وهو في ذلك كالسين وسوف ومنزله هذه الحروف من الفعل منزلة الألف واللام من الاسم ؛ لأن السين وسوف يقصران الفعل على زمان وهي منزلة الألف واللام التي للتعريف وقد توجب أن يكون الفعل متوقعا وهو يشبه التعريف إلا أن قد اتسعت العرب فيها لأنها توقع فعل وهي منفصلة مما بعدها (فيجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم) لأن القسم لا يفيد معنى زائدا وإنما هو للتوكيد معنى الجملة فكان كأحد حروفها وقال (قد والله أحسنت وقد لعمرى بت ساهراً))^(٢).

ثالثاً: الاستشهاد بأكثر من بيت لتعزيد القاعدة النحوية:

قال الشيرازي: ((لُذْن)) (ويجر ما بعدها بالإضافة: لفظاً: إن كان مفرداً؛ نحو: ﴿ مِنْ لُذْنُ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾ أو تقديرًا إن كان جملة اسمية كقوله:

وتذكرُ نِعْمَاهُ لُذْنُ أَنْتَ يافِعٌ إلى أنت ذو فودين أبيض كالنسر

أو فعلية كقوله:

صريع غوان راقهن ورقنه لُذْنُ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الدَّوَابِّ ((^(٣).

وقال ابن الوراق (ت ٣٨١هـ): ((إنَّما ترد الإضافة الاسم إلى الإعراب، إذا لم يكن المضاف مستحقاً للبناء في حال الإضافة، وهو متضمن للإضافة كالمنادى، ألا ترى أنه لا تلزمه الإضافة في جميع

(١) عفو العافية: ٣٣٧/٢، والبيت: ينظر ديوان للناطقة الذيباني: (ت ١٨ق-هـ): ٨٩.

(٢) شرح المفصل (لابن يعيش): ١٤٨/٨، وينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ١٤٦، وشرح شواهد المغني: ٤٩٠.

(٣) عفو العافية: ٦٥٧/١، الآية: النمل: ٨ والبيت الأول: بلا نسب وينظر: خزنة الأدب: ١١١/٧، وجمع

ديوان القطامي (ت ١٠١هـ): ٤٤.

أحواله، وأما (لن) ليس لها حال تتفك بها من الإضافة، فلما كان البناء يلزمه في حال إضافته، لم يجز إعرابه. (١)

وقال الشيرازي: التأكيد ((مفردًا مذكرًا في النحو ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ﴾، ﴿وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَهُ﴾ ، وقول الصديق الأكبر رضي الله عنه :

كل امرئ مصبح في أهله والموت أدنى من شراك نعله

وقول غيره:

إذا المرء لم يندس من اللؤم عرضه فكل رداء يرتديه جميل (٢).

وقال ابن هشام في توجيه هذه المسألة: ((فلفظه (كل) حكمه الأفراد والتذكير وأن معناها بحسب ما تضاف إليه فإن كانت مضافة إلى منكر وجب مراعاة معناها فلذلك جاء الضمير مفردًا مذكرًا في نحو : (وكل شيء فَعَلُوهُ في الزبر)، (وكل إنسان ألزمناه طائره) (٣) .

خامساً: عدم نسبة الشاهد:

قال الشيرازي: ((وقد تدخل (رب) على مضمير مبهم مميز بنكرة منصوبة، كقوله:

ربّه فتية دعوت إلى ما يورث المجد دائباً فأجابوا

وهذا الضمير في كل حال: مفرد مذكر كـ (ربه رجلاً وامرأة ورجلين وامرأتين ورجالاً ونساء)؛ لأنه راجع إلى مقدر ذهني كـ (ضمير نعم) (٤).

وربّ مما تختص بالنكرات وقد تدخل على ضمير غيبة ملازم للأفراد، والتذكير، والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى (٥).

(١) علل النحو: ٣٣٦/١.

(٢) عفو العافية: ٤٥٦/٢ - ٤٥٧ ، السورة الأولى القمر: ٥٢، والثانية الأسراء: ١٣، والبيت: الأول: أبو بكر الصديق: (ت ١٣هـ) ينظر: شرح أبيات المغني: ١٩٤/٤، والبيت الثاني: ينظر: ديوان السموأل (ت ٦٥ق_هـ): ٩٠. وسنة الوفاة ينظر: الأعلام (الزركلي): ١٤٠/٣، وديوانه: ٢٧-٢٨.

(٣) مغني اللبيب: ٢٥٨/١. السورة الأولى: القمر: ٥٢، الثانية: الأسراء: ٣١.

(٤) عفو العافية: ٢٤٥/٢ البيت لم ينسب إلى قائل: وينظر أوضح المسالك: ١٩/٣، وهمع الهوامع: ٢٧/٢.

(٥) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٦/٣.

وقال الشيرازي: ((وجوز بعض في اسم الفاعل المتعدي لواحد إن أمن اللبس؛ ك(زيد ظالم العبيد خاذلهم، راحم الأبناء ناصرهم) إذا كان له (عبيد ظالمون خاذلون) و(أبناء راحمون ناصررون) وكذا: (هذا ضارب الأب زيداً) في: (هذا ضارب ابن زيد) ومنه قوله:

مَا الرَّاحِمُ الْقَلْبِ ظَلَامًا وَإِنْ ظَلَمَا وَلَا الْكَرِيمُ بِمَنَّاغٍ وَإِنْ حَرَمَا

فإن خيف اللبس لم يجز))^(١).

ووجه السيوطي القول: ((يكون الوصف إذا ذاك مختلف التعدي والتشبيه وهو واحد وذلك لا يجوز وبيانه أنه من حيث نصب السببي أو جرّه يكون مشبها باسم الفاعل المتعدي ومن حيث نصب المفعول به يكون اسم فاعل متعدّيا مشبها بالمضارع فاختلف جهة تعدي وجهه تشبيهه من حيث صار شبيها بأصل في العمل شبيها بفرع في العمل فصار فرعاً لأصل وفرعاً لفرع ولا يكون الشيء الواحد فرعاً لشيئين ثم إنّه لما سمع استعمال المتعدي صفة مشبهة حيث حذف المفعول اقتصاراً))^(٢).

نخلص مما سبق ذكره: أنّ الشيرازي أكثر من الاستشهاد بالأبيات الشعرية و التزم بالحقبة الزمنية التي حددها النحاة في الأخذ بالشعر ولا سيما آخر عام (١٥٠هـ) عند إبراهيم بن هرمة^(٣)، واستشهد بشعر القطامي والفضل بن عبد الرحمن القرشي على سبيل الاستئناس.

ب _ النثر :

١ _ كلام الصحابة :

استشهد الشيرازي بكلام الصحابة من الموثوق بقولهم :

١ _ يقدم الآية القرآنية على قول الصحابة :

قال الشيرازي: معنى لما: ((وجاءت حرف استثناء ، فتدخل على الجملة الاسمية؛ نحو ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ فيمن شدد الميم، وعلى الماضي لفظاً لا معنى؛ نحو: (أنشد الله لما فعلت)؛ أي: (ما أسألك إلا فعلك). وكتب أمير المؤمنين عمر إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنهما: (عزمت عليك لما

(١) عفو العافية: ١٠٣/٢، البيت: بلا نسبة وينظر: همع الهوامع: ٧١/٣.

(٢) همع الهوامع: ٩٠/٣.

(٣) ينظر خزانة الأدب: ٨/١.

ضربت كاتبك سوطاً وعزلته عن عمله) فعلى هذا: لا التفات إلى قول الجوهرى (لما) بمعنى (إلا) غير معروف^(١).

وقال السيوطي: ((لما: بمعنى إلا وهي قليلة الدور في كلام العرب وينبغي ألا يتسع فيها بل يقتصر على التركيب الذي وقع في كلام العرب نحو قوله تعالى ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ ((^(٢).

٢_ تقديم القاعدة النحوية على القول:

قال الشيرازي: المندوب: ((وقد استعملوا صيغة النداء وهي (يا) فقط في المندوب، وهي، وهو: المتفجع عليه؛ ميتاً أو حياً؛ كقول عمر رضي الله عنه: (وا عمراه)، أو المتفجع منه: (وا رأساه) من ذي الصدع))^(٣).

وقولهم: ((المتفجع عليه دخل فيه المجرور في نحو: تفجعت على زيد، فلما قال: بيا، أو، وا، خرج؛ وكل منادى يدخله معنى من معاني كالأستغاثة والتعجب والندبة لا يستعمل فيه إلا حرف النداء المشهور أعني (يا)... واختص بوا، يعني اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظة (وا)، فوازيد، مختص بالندبة، ويا زيد، مشترك بين الندبة والنداء))^(٤).

٢_ الأمثال :

كان الشيرازي من الذين استشهدوا بالأمثال ولكن هذا الأصل قليل الوجود عنده إذ استشهد بسبعة أمثال و يمكن وصف منهجه على الآتي :

١_ تأخير المثل عن الآية :

قال الشيرازي: نصب الفعل المضارع: الواو ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْفُرُوا بِالْحَقِّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ وفي : (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) صور ثلاث: النصب: إن قدر النهي عن الجمع بينهما في جوفه فيكون الشرب بعد الأكل. والرفع: إن قدر النهي عن الأول فقط ، والواو للحال؛ أي: لا تجمع في

(١) عفو العافية: ١٥٠/٢، السورة طارق: ٤. والقول ينظر: المفصل في صناعة الإعراب: ١٠٧، شرح المفصل (ابن يعيش): ٩٥/٢.

(٢) همع الهوامع: ٢٩١/٢، السورة الأولى طارق: ٤، والأخرى يس: ٣٢.

(٣) عفو العافية : ٢٦٨/١.

(٤) شرح الرضي على الكافية : ٤١٢/١.

فيك بينهما؛ أي: لا تسمع جمود السمك بذويان اللبن. والجزم: إن قدر النهي عن كل منهما مجتمعتين أو متفرقتين^(١) وهذه الصور تكشف عن وجوه الجواز وتعلقه بالمعنى.

ووجه المبرد هذه المسألة بقول: ((الواو في الخبر بمنزلة الفاء، وكذلك كل موضع يعطف فيه ما بعدها على ما قبلها فيدخل فيما دخل فيه وذلك قولك أنت تأتيني وتكرمني وأنا أزورك وأعطيك ولم آتك وأكرمك وهل يذهب زيد ويجيء عمرو إذا استقهمت عنهما جميعاً وكذلك أين يذهب عمرو وينطلق عبد الله ولا تضربن زيداً وتشتن عمراً لأن النهي عنهما جميعاً فإن جعلت الثاني جواباً فليس له في جميع الكلام إلا معنى واحد وهو الجمع بين الشئيين وذلك قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن أي لا يكون منك جمع بين هذين فإن نهاه عن كل واحد منهما على حال قال لا تأكل السمك وتشرب اللبن لأنه أراد لا تأكل السمك على حال ولا تشرب اللبن على حال فتمثيله في الوجه الأول لا يكن منك أكل للسمك وأن تشرب اللبن^(٢))).

٢- تأخير المثل عن الحديث الشريف:

قال الشيرازي: ((...ونحو ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا﴾

(قيل لهم هذا القول) ونحو: (لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة) مثل الآية، و(تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)؛ أي: (أن تسمع سماعك)^(٣).

ووجه العكبري هنا بقوله: ((وحد الفعل ما اسند إلى غيره ولم يسند غيره إليه وذكر الإسناد ههنا أولى من الإخبار لأن الإسناد أعم إذ كان يقع على الاستقهام والأمر غيرهما وليس الإخبار كذلك بل هو مخصوص بما صح أن يقابل بالتصديق والتكذيب فكل إخبار إسناد وليس كل إسناد إخباراً ولا ينتقض هذا الحد بقولهم (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) لأن (خيراً) هنا ليس بخبر عن (تسمع) بل عن المصدر الذي هو (سماعك) وتقديره (أن تسمع) وحذف (أن) وهي مراد جائز^(٤))).

(١) عفو العافية: ١٤٢/٢-١٤٣ السورة: البقرة: ٤٢ وينظر: معجم القراءات: ٩٢، المثل ينظر: جمهرة الأمثال (أبو هلال الحسن

العسكري): ١/ ٢٦٦ رقم: ٣٦٧ وللمزيد ينظر: عفو العافية: ١/ ٢٠٢.

(٢) المقتضب: ٢/ ٢٥.

(٣) عفو العافية: ١/ ٣٩ الحديث ينظر: البخاري: ٧٣٨٦ والمثل ينظر: مجمع الأمثال: ١/ ١٩٢ رقم ٦٥٥.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٨.

٣_ الاستشهاد بأكثر من مثل :

قال الشيرازي: المركبات: ((وهذا باب واسع نحو: (وقعوا في حيص وبيص)، و(لقيته كفة كفة) و(صحرة بحرة) و(خَذَع مَذَع))^(١).

وقيل في توجيه هذا الموضوع: ((وكذلك الأصل وقعوا في حيص وبيص، أي في فتنة تموج بأهلها متأخرين ومتقدمين. ولقيته كفة وكفة، أي ذوي كفتين كفة من اللاقي وكفة من الملقى؛ لأن كل واحد منهما في وهلة التلاقي كفا لصاحبه أن يتجاوزه. وصحرة وبحرة أي ذوي صحرة وبحرة، أي انكشاف واتساع لا سترة بيننا. وقال أخبرته بالخبر صحرة بحرة. ويقولون صحرة نخرة، فلا يبنون لئلا يمزجوا ثلاثة أشياء. وهو جاري بيت إلى بيت، أو بيت لبيت، أي هو جاري ملاصقًا، ووقع بين هذا وبين هذا))^(٢).

نخلص مما سبق ذكره أن الشيرازي كان قليل الاستشهاد بالأمثال ولم يكثر منها في أسناد القاعدة النحوية وإن استشهد فهو يأخذ الأمثال المشهورة على ألسنة العرب .

(١) عفو العافية: ٥٥٤/١، وينظر: المثل الأول: جمهرة الأمثال (أبو هلال الحسن العسكري): ٣٣٤/٢ والثاني: مجمع الأمثال (أبو

الفضل النيسابوري): ٢٧٩/١، والثالث: كتاب الأمثال (البغدادى): ٣٧٧.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب: ٢٢٠.

المبحث الثاني

القياس

استشهد الشيرازي بالقياس واكتفى ببعض أقسامه وهي كالآتي:

أولاً: القياس حسب الاستعمال ويقسم على:

أ_ القياس المطرد:

وذكر سيوييه القياس المطرد: ((فالبديل مطرد في كل حرف ليس من حروفهم، يبدل منه ما قرب منه من حروف الأعجمية. ومثل ذلك تغييرهم الحركة التي في زور، وأشوب: فيقولون: زورٌ وأشوبٌ، وهو التخليط؛ لأن هذا ليس من كلامهم))^(١).

وقال ابن جني: وهو ((ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً))^(٢)

وقال الشيرازي: ((يجاب بأنه معارض لما ذكره بعض المحققين من النحاة: أن بدل الغلط مع (بل) فصيح مطرد في كلامهم ؛ لأنها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط))^(٣).

وورد (بل) وما يرد بعدها من نفي أو نهي فإن كانت بعد نفي نحو: ما قام زيد بل عمرو، أو نهي نحو: لا تضرب زيداً بل عمراً، فهي لتقرير حكم الأول، وجعل ضده لما بعدها. ففي المثال الأول قررت نفي القيام لزيد، وأثبتته لعمرو^(٣).

وقال الشيرازي: ((وقد يستعمل (إن) في غير استقبال مطرداً مع: (كان)، نحو: ﴿إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ﴾ (في شك). وبعد (واو الحال) لمجرد الربط دون الشرط، ولم يذكره حينئذ خبراً نحو: زيد وإن كثر ماله بخيل، و(بكر وإن أعطي إلا لئيم))^(٤).

وقال الرضي (ت ٦٨٦ هـ): ((...فإن، للاستقبال، يعني سواء دخلت على المضارع أو الماضي، وكذا لو، للمضي، على أيهما دخلت، قال تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ﴾ هذا وضعهما، كما مر في الظروف المبنية، ومر فيها طرف من أحوالهما))^(٥).

(١) الخصائص: ٩٨/١.

(٢) عفو العافية: ٣١٢/٢.

(٣) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٢٣٦.

(٤) عفو العافية: ٣٤٨/٢، السورة الحج: ٥٠.

(٥) شرح الرضي على الكافية: ٤٥٠-٤٥١، السورة الحجرات: ٧.

ب_ القياس الشاذ:

قال سيبويه بالقياس الشاذ: ((ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس، كما أنك لا تقيس على أمس أمسك، ولا على أيقول، ولا سائر أمثلة القول، ولا على الآن أنك. وأشبه هذا كثير))^(١) هو: ((ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً))^(١).

وقال سيبويه بالقياس الشاذ: ((ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس، كما أنك لا تقيس على أمس أمسك، ولا على أيقول، ولا سائر أمثلة القول، ولا على الآن أنك. وأشبه هذا كثير))^(٢).

وقال الشيرازي: المرتجل قسمان: ((...وشاذ ما له نظير فيها وهو: بك (ما) يدغم بك (محب) ، أو فتح ما يكسر؛ ك (موهب) أو بكسر ما يفتح؛ ك (معدي كرب) ، وتصحيح ما يعل: نحو: (مكوزة) أو إعلال ما يصح ك (داران) ، والقياس: (دوران) بفتحيتين))^(٣).

وقال الرضي: ((...محبب اسم رجل، والقياس محب وليس من تركيب (محب) كقرد ومهد؛ لأن هذا التركيب غير مستعمل؛ وإمّا بفتح المكسور، كموظب، لأرض، وموهب لرجل، والقياس كسر العين كموعد وموضع، وليس على فوعل من: مظب ومهب، لأنهما لم يستعملا في كلامهم، وإمّا بكسر المفتوح، كمعدي كرب، عند من قال: أصله معدي كمغزي، لا معدي، وإمّا بتصحيح ما يعل، كمكوزة لرجل، ومريم، وليس بفعولة وفعل من: مكز، ومرم، لعدم استعمالهما))^(٤).

وقال الشيرازي: ((وقد يكون من أبنية الكثرة إن أهمل بناء القلة؛ نحو: (ثلاث جوار، وأربعة رجال، ودرهم) أو كان له بناء القلة؛ لكنه شاذ قياساً نحو: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ﴾ ، فإنه جمع: (قراء) بفتح فسكون، وجمعه على: (أقراء) شاذ، أو سماعاً؛ نحو: (ثلاثة شسوع)، فإن (أشساعاً) قليل الاستعمال، وقد جاء (ثلاثة أثواباً) وهو: شاذ))^(٥).

ووجه المبرد (ت ٢٨٥ هـ) القول: ((وأما ما يقع للكثير ولا يجمع على أدنى العدد فنحو قولك شسوع فتقول ثلاثة شسوع فيشترك فيه الأقل والأكثر فإذا جاوزت ذوات الثلاثة استوى البناءان وذلك قولك عندي ثلاثة دراهم))^(٦).

(١) كتاب سيبويه: ٢/٢٠٤.

(٢) الخصائص: ١/٩٧.

(٣) عفو العافية: ٢/١٨.

(٤) شرح الرضي على الكافية: ٣/٢٦٣.

(٥) عفو العافية: ٢/٣٠، السورة البقرة: ٢٢٨.

(٦) المقتضب: ٢/١٦٠.

جـ_ القياس المتروك: ((وهو ما ترك واستغنت عنه اللغة تمامًا فمات وحلت محله ألفاظ أخرى جديدة ... فالمتروك مصطلح مرادف للممات ...))^(١).

وقال ابن دريد (ت ٣٢١هـ): ((وكان أبو عمرو بن العلاء يقول: مَضَّنِي: كلام قديم قد ترك، كأنه أراد أن أَمَضَّنِي هو المستعمل))^(٢).

ويعرفه السيوطي بقوله: ((إنه ما كان قديمًا من اللغات ثم ترك واستعمل غيره))^(٣).

وقال سيبويه: ((وأما ثلثمائة إلى تسعمائة فكان ينبغي أن تكون في القياس مئين أو مئات، ولكنهم شبَّهوه بعشرين وأحد عشر، حيث جعلوا ما يبين به العدد واحدًا؛ لأنَّه اسم لعدد كما أنَّ عشرين اسم لعدد))^(٤).

وقال الشيرازي: ((والغالب: أن اسمي الجمع والجنس خفصًا بـ(من)؛ كـ(عشرة من القوم) ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ ﴾ إلا في ما وقع فيه لفظه (مئة) مميزًا؛ فإنه مفرد؛ نحو: (ثلاث مائة وأربع مئة... إلى تسع مائة) وكان قياسها في الجمع: مئات إن أريد غير المذكر العاقل، أو مئين إن أريد المذكر العاقل))^(٥).

وقيل في توجيه هذه المسألة: ((...كان القياس ثلاثمائة وأربعمائة أن يبين بالجمع فيقال: مئات أو مئين ولكنه مما استغنى فيه بلفظ الواحد عن الجمع. وربما جاء في الشعر ثلاث مئات وأربع مئين ونحوها مضافًا إلى الجمع على القياس المتروك))^(٦).

ثانيًا: القياس بحسب العلة الجامعة: وينقسم على ضرب هي:

١_ قياس العلة : هو: ((قياس العلة أن يحمل الفرع على الأصل ، بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل))^(٧).

وينقسم القياس بحسب العلة على :

(١) موت الألفاظ في العربية (عبد الرزاق بن فراج الصاعدي): ٣٥٧/١.

(٢) جمهرة اللغة : ١٤٨/١.

(٣) المزهري: ٢١٤/١.

(٤) كتاب سيبويه : ٢٠٩/١.

(٥) عفو العافية : ٣٠/٢، السورة البقرة: ٢٦.

(٦) الايضاح العضدي : ٢١٥.

(٧) لمع الأدلة : ١٠٦.

أ_ قياس الأولى: هو: ((حمل أصل على فرع))^(١).

قال سيبويه: ((وقد قال قوم من العرب ترضى عربيتهم: هذا الضارب الرجل، شبّهوه بالحسن الوجه، وإن كان ليس مثله في المعنى ولا في أحواله إلا أنه اسم، وقد يجر كما يجر وينصب أيضًا كما ينصب))^(٢).

وقال الشيرازي: ((ولا تزداد الباء في (كفى) التي بمعنى: (أجزأ وأغنى)، ولا التي بمعنى: (وقى)، والأولى متعددة بواحد كقوله:

قَلِيلٌ مِنْكَ يَكْفِينِي وَلَكِنْ قَلِيلُكَ لَا يَقَالُ لَهُ قَلِيلٌ))^(٣).

وقال ابن هشام: ((ولا تزداد الباء في فاعل كفى التي بمعنى أجزأ وأغنى ولا التي بمعنى وقى والأولى متعددة لواحد))^(٤). وقال الشيرازي: في ما يقع مقام الفاعل: ((مصدر مختص كما يجيء؛ نحو: ﴿فَإِذَا نُفِخَ نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً﴾ فامتنع (سِيرَ سِيرٌ)؛ لعدم فائدة، فامتناع (سِيرٌ) على إضمار (سِير) أولى، خلافاً لمن أجازوه))^(٥).

وكل ما ينصب منها نصب المصدر لم تخبر عنه فإن نصبته نصب الأسماء فقد حكمت له بالرفع، والخفض في موضعها وجعلته كسائر الأسماء، وذلك قولك: سرت بزيد سيراً فإن قلت: سِيرَ بزيد سير سيرا فالنصب الوجه، الرفع بعيد؛ لأنه تأكيد وقد خرج من معاني الأسماء كما ورد في قوله تعالى فرفع لما نعت^(٦).

٢_ قياس الشبه: هو: ((قياس الشبه أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل ...))^(٧).

ومما ورد فيه: ((...أن يدل على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه، فكان معرباً كالاسم. وبيان ذلك أنك تقول: (يقوم) فيصلح للحال والاستقبال. فإذا أدخلت عليه السين اختص بالاستقبال ...))^(٨).

(١) الاقتراح : ١٠١.

(٢) كتاب سيبويه: ١٨٢/١.

(٣) عفو العافية: ٢٣٣/٢ البيت: بلا نسبة: ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٣٦/١.

(٤) مغني اللبيب: ١٤٥/١.

(٥) عفو العافية: ١٤٩/١ السورة الحاقة: ١٣.

(٦) ينظر: المقتضب: ١٠٤/٣.

(٧) لمع الأدلة : ١٠٧.

(٨) نفسه : ١٠٧-١٠٨.

وقال الشيرازي: ((دخول لام الابتداء في نحو: (إن زيد لقد قام) وذلك؛ لِأَنَّ الأصل دخولها على الاسم نحو: (إن زيدًا لقائم)، وإنَّما دخلت على المضارع لشبهه بالاسم نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾

فإذا قرب الماضي من الحال أشبه المضارع الذي هو شبيه بالاسم فجاز دخولها عليه))^(١).

لام الابتداء وهي اللام المفتوحة، في نحو: لزيد قائم. وفائدتها تأكيد مضمون الجملة. ومثلوا دخولها على المضارع، بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ وهو صحيح، لأن اللام الداخلة في خبر إن هي في الأصل لام الابتداء^(٢).

وقال الشيرازي: ((أجاب بأنه: إذا لم يصرف وهو الأكثر فقد قيل في توجيهه: إنَّه اسم أعجمي معرب، جمع (سروال) فلما استعمل في العربية حمل على موازنه فيها كـ(مصباح) اعتبارًا بشبه الجمع))^(٣)

وسراويل فشيء واحد، وهو أعجمي أعرب كما أعرب الآجر، إلَّا أنَّ سراويل أشبه من كلامهم مالا ينصرف في نكرة ولا معرفة كما أشبه الفعل ولم يكن له نظير في الأسماء. فإن حقرتها اسم رجل لم تصرفها كما لا تصرف عناق اسم رجل^(٤).

ثالثاً: القياس بحسب المعنى واللفظ ويقسم على ضربين هما :

أ_ القياس المعنوي: هو ((ما كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية))^(٥)، ومن مصاديقه: ((... رفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول. فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلّم نفسه، لا لشيء غيره))^(٦).

وقال الشيرازي: ((الجمهور وسيبويه: على أنَّ رافع المبتدأ معنوي وهو الابتداء؛ لأنَّه بني عليه، ورافع الخبر: المبتدأ؛ لأنَّه مبني عليه، فارتفع به كما ارتفع هو الابتداء...))^(٧).

(١) عفو العافية: ٣٣٩/٢، السورة النحل: ١٢٤.

(٢) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ١٢٤. السورة النحل: ١٢٤.

(٣) عفو العافية: ١٠٠/١.

(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٢٩/٣.

(٥) الخصائص: ١٠٩/١.

(٦) نفسه: ١٠٩/١-١١٠.

(٧) عفو العافية: ١٥٨/١.

ويبدو أنَّهما مما لا غنى لكل واحد عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدءاً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه. وهو قولك عبد الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بدء للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدء من الآخر في الابتداء^(١).

ب_ القياس اللفظي: هو ((مضامة اللفظ للفظ))^(٢)

وقال ابن جني (ت ٣٩٢ هـ): ((أن القياس اللفظي إذا تأملت لم تجده عارياً من اشتغال المعنى عليه؛ ألا ترى أنك إذا سئلت عن (إن) من قوله:

ورج الفتى للخير ما إن رأيته على السن خيراً لا يزال يزيد

فإنك قائل: دخلت على (ما) وإن كانت (ما) ههنا مصدرية لشبهها لفظاً بما النافية التي تؤكد بأن من قوله:

ما إن يكاد يخليهم لوجهتهم تخالج الأمر إن الأمر مشترك

وشبه اللفظ بينهما يصير (ما) المصدرية إلى أنها كأنها (ما) التي معناها النفي أفلا ترى أنك لو لم تجذب إحداهما إلى أنها كأنها بمعنى الأخرى لم يجز لك إلحاق (إن) بها))^(٣).

وقال الشيرازي: ((والعطف على اللفظ، اسم لا المبني على الفتح بلا تكرير (لا)، وعلى المحل جائز مثل : (لا أب وابناً، وابن))^(٤).

ووجه القول: ((وجواز ترك التكرير مع الشرط الأول، معلل بكثرة الاستعمال (لا) مع شيء وهو مع الشرط الثاني معلل ببعد (لا) عن أصلها أعني كونها للتبرئة))^(٥).

تعدد وجوه القياس عند الشيرازي المختلفة وقد أورد منها القياس حسب الاستعمال ويضم: القياس المطرد والشاذ والمتروك، والقياس حسب الاستعمال ومنه الأولى والشبه والقياس بحسب اللفظ والمعنى ولم يذكر الشيرازي جميع أنواع القياس .

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٣/١.

(٢) الخصائص: ١١٠/١.

(٣) نفسه: ١١١/١، البيت : ينسب للمعلوط بن بدل القرعي وينظر كتاب سيبويه: ٣٠٦ / ٢، والثاني ينظر ديوان زهير بن أبي سلمى : ٤١.

(٤) عفو العافية : ٣٧٨/١.

(٥) شرح الرضي على الكافية : ١٦٥/٢.

المبحث الثالث

العلل النحوية

استشهد الشيرازي بالعلل ويمكن تقسيمها على الآتي:

أولاً: العلل المتعلقة بالأصل والفرع:

١ _ علة الأصل :

حد الرماني (ت ٣٨٤هـ) تعريف الأصل بقوله هو: ((أول يبنى عليه ثان))^(١).

وقال الشيرازي: ((فلا بد من عائد: أي: من اشتمال الجملة على المعنى المبتدأ الذي هي مسوقة له، وذلك بأن تشتمل على أحد من عشرة أشياء: الأول: وهو الأصل: ضمير مذكور مطابق له، ك(زيد قائم أبوه)، أو مقدر نحو: (السمن منوان بدرهم)؛ أي: (منه)، ﴿وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسَيْنَ﴾ في قراءة ابن عامر؛ أي : (وعده))^(٢).

وقال العكبري: ((وإنما وجب أن يكون في الجملة ضمير المبتدأ لأن الخبر فيهما على التحقيق هو المبتدأ الأخير والأول أجنبي منه والضمير يربط الجملة بالأول حتى يصير له بها تعلق وإنما يسوغ حذف هذا الضمير في موضع يعلم أنه مراد من غير لبس...))^(٣).

وقال الشيرازي: ((فإن كان اسم الفاعل للحال والاستقبال جازت الإضافة وتركها وهو الأصل))^(٤).

٢ _ علة التعويض :

قال الزمخشري: ((أن يقع في الكلمة انتقاص فيتدارك بزيادة شيء ليس في أخواتها، كما انتقص من التنثية والجمع السالم بقطع الحركة والتنوين عنهما فتدورك ذلك بزيادة التنوين))^(٥).

وقال العكبري: ((والأصل أن لا يجمع بين العوض والمعوض))^(٦).

(١) كتاب الحدود في النحو : ٤٢.

(٢) عفو العافية : ١٨٠/١. السورة النساء : ٩٥، وينظر: معجم القراءات: ١٣٤/٢، وللمزيد : ينظر عفو العافية : ١١٠/١.

(٣) : الباب في علل البناء والإعراب : ٣٩/١.

(٤) عفو العافية : ٩٢/٢. وللمزيد : ينظر نفسه : ١٢٦/١.

(٥) المحاجة بالمسائل النحوية : ١١٦.

(٦) التبيين عن مذاهب النحويين : ٤٥١.

وقال الشيرازي: ((...والأكثر: أن يحذف حرف النداء ويعوّض عنه ميم مشددة في آخره؛ نحو: اللهم))^(١).
وعلة التعويض تعويض حرف النداء بالميم في (اللهم)، علة مطردة، وصيغتها: إذا حذفت (يا) في
مناداة لفظ الجلالة عوضت بالميم المشددة آخره^(٢).

وقال الشيرازي: ((وأما (مُهَيِّم) تصغير (مُهَوِّم) فلا يقال فيه إلا: (مُهَيِّم) على التعويض؛ فرقاً بينه وبين
(مُهَيِّم) من (هميه))^(٣).

٣ _ علة الأولى:

هي: ((من الفروض العقلية ذات الشأن في النحو العربي، افتراضهم أن هناك شيئاً يستحق الأولوية
عن شيء آخر، كأن نحكم على حذف حرف ما في إحدى الكلمات بأنه (أولى) من حذف حرف
آخر...))^(٤).

وقال الشيرازي الأفعال الناقصة تقديم خبرها عليها: ((وقسم مختلف فيه، وهو (ليس)، فقال البصريون
وسيبيويه: يجوز، بدليل: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾، فإن (يوم يأتيهم): معمول لـ (مصروفاً) الذي
هو خبر (ليس)، وإذا جاز تقديم معمول فجواز تقديم العامل أولى))^(٥).

وهناك من وجه القول: ((والبصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على جواز تقديم خبرها عليها قوله
تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ وجه الدليل من هذه الآية أنه قدّم معمول خبر ليس على
ليس، فإن قوله (يَوْمَ يَأْتِيهِمْ) يتعلق بمصروف، وقد قدمه على ليس، ولو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس
وإلا لما جاز تقديم معمول خبرها عليها؛ لأن معمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، ألا ترى أنه لم يجز أن
تقول (زيداً أكرمت) إلا بعد أن جاز (أكرمت زيداً) فلو لم يجز تقديم (مصروف) الذي هو خبر ليس على
ليس، وإلا لما جاز تقديم معموله عليها، والذي يدل على ذلك أن الأصل في العمل للأفعال، وهي

(١) عفو العافية: ٢٥٧/١.

(٢) ينظر: التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث: ١٣٦.

(٣) عفو العافية: ٤٥/١.

(٤) التعليل اللغوي عند الكوفيين: ٢٣٤، وينظر: الاقتراح: ١٠٠.

(٥) عفو العافية: ١٩٤-١٩٥، السورة هود: ٨.

فعل، بدليل إلحاق الضمائر وتاء التأنيث الساكنة بها، وهي تعمل في الأسماء المعرفة والنكرة والظاهرة والمضمرة كالأفعال المتصرفة، فوجب أن يجوز تقديم معمولها عليها...^(١).

وقال الشيرازي: ((وأما (سحر وأمس) المعدولان عن (السحر) و(الأمس) فالأولى أن يقال: إنه غير منصرف للعدل والعلمية، لا تعريف اللام؛ لأن كلاً منهما علم زمان معين))^(٢).

٤ _ علة الحمل:

هي: ((حمل الشيء على الشيء الحق به في حكمه))^(٣)، وقولهم: ((أن فكرة الحمل وسيلة أو أداة تحاول أن تجذب ما خرج عن هذه الظاهرة عن طريق إظهار علاقة أو اصطناع رابطة بين الظاهرة الأم وما انعتق منها))^(٤).

صور الحمل التي وردت عند الشيرازي:

أ_ الحمل على اللفظ :

هو: ((اللفظ هو المشاهد، المنظور إليه، وأما المعنى فخفي راجع إلى مراد المتكلم، فكانت مراعاة اللفظ والبداءة بها أولى))^(٥).

وقال الشيرازي: ((ونعت اسم (لا): المبني الأول بالرفع، صفة (نعت) حال كونه مفرداً يليه؛ أي: يلي المفرد الاسم المبني مبني على الفتح؛ لتتنزل الموصوف والصفة منزلة شيء واحد؛ نحو: (لا رجل ظريف فيها) ومعرب رفعاً حملاً على محل الاسم، إذ البناء فيه عارض، ومحل الرفع بالابتداء، ونصباً حملاً على لفظه؛ نحو: (لا رجل ظريف، وظريف، وظريفاً فيها))^(٦).

وقيل: ((وفي صفة المفرد وجهان أحدهما أن يبنى معه على الفتح كقولك لا رجل ظريف فيها، والثاني أن تعرب محمولة على لفظه أو محله كقولك لا رجل ظريفاً فيها أو ظريف، وإن فصلت بينهما أعربت.

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : ١/ ١٤٠.

(٢) عفو العافية : ١/ ٩٥.

(٣) محيط المحيط (بطرس البستاني)، مادة (حمل): ١٩٥.

(٤) ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين (د. عبد الفتاح حسن): ١٧٦.

(٥) الأشباه والنظائر (السبكي): ٢/ ١١٥.

(٦) عفو العافية: ١/ ٣٧٨.

وليس في الصفة الزائدة عليها إلا الإعراب، فإن كررت المنفي جاز في الثاني الإعراب والبناء وذلك قولك لا ماء ماءً باردًا، وإن شئت لم تتون))^(١).

وقال الشيرازي: ((وتوابع المنادى المبني المفردة من: التأكيد المعنوي والصفة، وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول (يا) وأخواتها عليه ترفع تلك التوابع محملاً على لفظه؛ لأن بناءه عارض))^(٢).

ب_ الحمل على المعنى :

وعرفت : فصل في الحمل على المعنى ((أعلم أن هذا الشرح غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً؛ كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصوير معنى الواحد في الجماعة ، والجماعة في الواحد...))^(٣).

وقال د. علي عبد الله العنبي في حدها: ((إن معنى حمل الشيء على الشيء: الحاقه به وإعطاؤه حكمه، ويكون ذلك: إما على اللفظ، وإما على الموضع، وإما على المعنى فيكون الكلام حينئذٍ محمولاً على المعنى. والحمل على المعنى هو أن يكون الكلام في معنى كلام آخر، فيحمل على ذلك المعنى، أو يكون للكلمة معنى يخالف لفظها، فيحمل الكلام على المعنى دون اللفظ، وبذلك يكون الحمل على المعنى: ما ليس حملاً على اللفظ، ولا حملاً على الموضع أو المحل))^(٤).

وقال الشيرازي: ((وقد يذكر المؤنث، وبالعكس... حملاً على المعنى؛ نحو: (ثلاثة أنفس) من قوله:

ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذُودٍ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي

الحق التاء في عدده حملاً على الأشخاص))^(٥).

ونقل سيبويه ما زعم يونس عن رؤية أنه قال: ثلاث أنفس، على تأنيث النفس، كما يقال: ثلاث أعين للعين من الناس، وكما قالوا: ثلاث أشخاص في النساء، حيث ذكر الثلاثة مع أن النفس مؤنثة؛ وذلك لأنه حملها على معنى الشخص المذكر^(٦).

(١): المفصل في صناعة الإعراب : ١٠٨/١.

(٢) عفو العافية: ٢٥١/١.

(٣) الخصائص : ٤١١/٢.

(٤) الحمل على المعنى في العربية: ٢٩-٣٠.

(٥) عفو العافية: ٣٨/٢-٣٩. البيت: ينظر ديوان الحطيئة : ٢٧٠.

(٦) ينظر: كتاب سيبويه: ٥٦٥/٣.

وقال الشيرازي: ((فإن تأخر المخبر عنه وتقدم الخبر تعين الغيبة عند لجمهور؛ ك(الذي قام أنا، أنت)، لأن الحمل على المعنى قبل تمام الكلام ممنوع))^(١).

ت_ الحمل على النقيض:

قال ابن جني: ((والعرب قد تجري الشيء مجرى نقيضه، كما تجريه مجرى نظيره؛ ألا تراهم قالوا: جوعان؛ كما قالوا: شبعان، وقالوا: علم؛ كما قالوا: جهل، وقالوا: كثر ما تقومون؛ كما قالوا: قلما تقومون))^(٢).

وقال الشيرازي في المنصوب بـ(لا) التي لنفي الجنس: ((التي لنفي الجنس؛ أي: التي يقصد بها نفي الحكم عن الجنس على سبيل الاستغراق. وسميت: (لا التبرئة) أيضًا، فإذا قلت: (لا رجل في الدار) برفع رجل (رجل) تكون لا بمعنى: (ليس) فنفت واحدًا من الجنس، فيجوز أن يكون فيها أكثر من واحد))^(٣).

وجاءت عبارة الرضي أكثر وضوحًا: ((وجه مشابهته للفاعل: مشابهته لخبر (إن) المشابه للفاعل، فهو مشَّبه بالمشبه، ووجه مشابهة (لا) التبرئة لأنَّ، أن (لا) للمبالغة في النفي، لكونها لنفي الجنس، كما أن (إنَّ) للمبالغة في الإثبات. وقيل: حملت عليها حمل النقيض على النقيض))^(٤).

وقال الشيرازي: في اختلاف المعرب عن المبني: ((وبخلاف أسماء مشابهة لمعنى الأصل ك(من، وذا، والذي) وغيرهم؛ لعدم صلاحية أو آخرها اختلافًا لفظًا ولا تقديرًا ولا فعلًا وقوة))^(٥).

ه_ علة الضرورة :

حدَّ الفاكهي (ت ٩٧٢هـ) الضرورة الشعرية بأنها: ((ما لا يقع إلا في الشعر، سواء أكان للشعر عنه مندوحة أم لا))^(٦).

قال الشيرازي: ((وجوز الكوفيون: نيابة غير المفعول به مع وجوده، كقراءة أبي جعفر: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾، ولقوله :

(١) عفو العافية: ٥٢١/١.

(٢) الخصائص: ٣٩١/٢. وينظر: لسان العرب: ٢٤٢/٧ (حمل).

(٣) عفو العافية: ٣٧٠/١.

(٤) شرح الرضي على الكافية: ٢٩٠/١.

(٥) عفو العافية: ٥٠/١.

(٦) شرح كتاب الحدود في النحو: ١٤٨.

ولو ولدت فقيرة جزو كلبٍ لَسَبَّ بِذَلِكَ الْجَزْوِ الْكِلَابَا

فأناب الجار والمجرور مع وجود المفعول به. وأجيب: بأن القراءة شاذة، والبيت ضرورة^(١).

وقد وجّه البيت على الآتي: ((وأجاز أبو الحسن ضرب الضرب الشديد زيذا، ودفع الدفع الذي تعرف إلى محمد دينارا، وقتل القتل يوم الجمعة أخاك، ونحو هذه من المسائل. ثم قال: هو جائز في القياس، وإن لم يرد به الاستعمال. فإن قلت فقد قال :

وَلَوْ وَلَدْتُ فَقِيرَةً جَزَوُ كَلْبٍ لَسَبَّ بِذَلِكَ الْجَزْوِ الْكِلَابَا

فأقام حرف الجر ومجروره مقام الفاعل وهناك مفعول به صحيح، قيل هذا من أقبح الضرورة، ومثله لا يعتد أصلاً، بل لا يثبت إلا محتقراً شاذاً^(٢).

وقال الشيرازي: ((والألف واللام في الصفة المحضة، وهي اسم فاعل ومفعول... ولا يوصل بالجملة الاسمية ولا الظرف إلا لضرورة بالاتفاق؛ كقوله:

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍ

من لا يزال شاكراً على المعه فهو حر بعيشة ذات سعة^(٣).

٦_ علة الضعف :

إنَّ علة الضعف هي من العلل التي أوجدها تقسيم المادة النحوية إلى أصول وفروع، إذ ارتبطت بالفروع؛ لأنَّ الفروع هي المتصفة بالضعف خلافاً للأصول التي تتصف بالقوة^(٤).

قال الشيرازي :

((لأنهم يرجون منه شفاعته إذا لم يكن إلا النبيون شافع

(١) عفو العافية: ١٥٤/١. السورة المجادلة: ١٤، والبيت لجريز: ينظر خزانة الأدب: ٣٣٧/١. وللمزيد ينظر عفو العافية:

٢٩٦-٢٩٧/٢، ٣٥٧-٣٥٦/٢، ٢٣٤/٢.

(٢) الخصائص : ٣٩٧/١.

(٣) عفو العافية : ٥٣٢-٥٣٣، البيت الأول: ينظر بلا نسبة في: الجنى الداني في حروف المعاني: ٢٠١، والبيت

الأخر: ينظر بلا نسبة في خزانة الأدب: ٣٢/١.

(٤) ينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف: ٥٦٣/٢، المسألة (٧٧).

ووجهه: أن العامل فرع لما بعد (إلا)، وأن المؤخر عام أريد به خاص، فصح إبداله من المستثنى؛ لكنه بدل الكل. ونظيره في أن المتبوع أخر فصار تابعا له؛ نحو:

وما لي إلا آل أحمد

،و(ما جاء إلا أخاك أحد)، بخلاف: (إلا زيذا ما جاء إخوتك) فإنه لم يجز؛ لأن العامل في المستثنى ضعيف، فلا يجوز تقديم المعمول عليه^(١).

وقال سيبويه: ((وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: ما لي إلا أبوك أحد، فيجعلون أحدا بدلا كما قالوا: ما مررتُ بمثله أحد، فجعلوه بدلا. وإن شئت قلت: ما لي إلا أبوك صديقا، كأنك قلت: لي أبوك صديقا، كما قلت: من لي إلا أبوك صديقا حين جعلته مثل: ما مررت بأحد إلا أبوك خيرا منه))^(٢) وقال الشيرازي: ((وضعف منع بعض صرف (أفعى) اسما للحية؛ لتوهم صفة الإيذاء فيه))^(٣).

٧ _ علة المشابهة :

قال سيبويه: ((...ومن كلامهم أن يشبوا الشيء بالشيء، وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء))^(٤). قال الشيرازي: ((دخول لام الابتداء في النحو: (إن زيد لقد قام)، وذلك؛ لأن الأصل دخولها على الاسم، نحو: (إن زيذا لقائم)، وإنما دخلت على المضارع لشبهه بالاسم، نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾، فإذا قرب الماضي من الحال أشبه المضارع الذي هو شبيه بالاسم، فجاز دخولها عليه))^(٥).

وقال ابن السراج (ت ٣١٦ هـ): ((...لام الابتداء فلما أدخلت (أن)، وهي تدخل على المبتدأ وخبره تأكيدا كدخول اللام للتأكيد لم يجمعوا بين تأكيدين، وأزالوها إلى الخبر، فإن كان الخبر اسما كالمبتدأ أو مضارعا للاسم دخلت عليه، وإن لم يكن كذلك لم تدخل عليه...))^(٦).

(١) عفو العافية: ٣٤٣/١، البيت ينظر: ديوان حسان بن ثابت: ٢٤١.

(٢) كتاب سيبويه: ٣٣٧/٢.

(٣) عفو العافية: ٨٩/١.

(٤) كتاب سيبويه: ٢٧٨/٣.

(٥) عفو العافية: ٣٣٩/٢، السورة النحل: ١٢٤.

(٦) الأصول في النحو: ٢٤١/١.

ثانياً: العلل المتعلقة بالدلالة :

١ _ علة دلالة الحال :

وهي من العلل التي ترافق حالات الحذف التي تحصل في التركيب اذ تعمل على تفسيرها ويبدو أنها أهم مسوغات الحذف :

قال ابن جني: ((قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته))^(١).

وقولهم: ((وكثيراً ما يعتمد الناطقون اعتماداً على مصاحبه القرائن الحالية التي تكون واضحة حية في المواقف الكلامي المتنوعة دون أن تذكر، ولا يجد السامعون حينذاك غضاضة في تقبل الكلام الذي حذفت عناصره لأنهم يفهمونه))^(٢).

وقال الشيرازي: حذف المبتدأ ((كقول المستهل: عند ترائي الهلال: (الهلال والله)؛ أي: (هذا الهلال)، أو الرائي شبكاً: (إنسان)، أو الشام ربحاً: (مسك)؛ أي (هذا))^(٣).

وقيل فيه: ((حذف المبتدأ أو إضماره إذا تقدم من ذكره ما يعلمه السامع فمن ذلك أن ترى جماعة يتوقعون الهلال فيقول القائل: الهلال والله، أي: هذا الهلال فيحذف هذا))^(٤).

٢ _ علة الفرق:

وقال ابن الوراق: ((وهي علة تتصل بقصد الإبانة، إذ يعطى للحكمين المتشابهين مظهران مختلفان، توخياً لدقة الدلالة))^(٥).

وقال الشيرازي: ((وعلة فتح لام المستغاث؛ للفرق بينه وبين المستغاث من أجله، وأجري المتعجب منه مجراه لمشاركته في المعنى؛ لأن سببهما أمر عظيم عند المنادى))^(٦).

(١) الخصائص: ٣٦٢/٢.

(٢) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي (د. طاهر سليمان حمودة) : ١١٦_١١٧.

(٣) عفو العافية: ٢٠٧/١.

(٤) الأصول في النحو: ٦٨/١.

(٥) علل النحو : ٦١، وينظر: الاقتراح : ٩٩.

(٦) عفو العافية : ٢٤٦/١.

وقولهم: ((وأما المفتوحة التي للمستغاث فإنما فتحت على الأصل ليفرق بينها وبين هذه التي وصفنا وكان التغيير لها ألزم؛ لأن هذه الأخرى في موضعها الذي تلحق هذه اللام له وتلك إنما هي بدل من قولك يا زيداه إذا مددت الصوت تستغيث به فيا لزيد بمنزلة يا زيداه إذا كان غير مندوب))^(١).

٣ _ علة دفع اللبس: وهي ((من العلل التي توخاها العرب في كلامهم، وكانوا بدافع الحرص على الإبانة والوضوح يتحاشون ما خلط بين المعاني))^(٢).

وقال الشيرازي: ((ومن أمثلة الالتباس لولا الإعراب قولك: (ما أحسن زيد)؛ لأنه يحتمل: نفي الإحسان من زيد والتعجب من حسنه واستفهام حسن أي شيء منه. فتعين النفي برفعه، والتعجب بنصبه والاستفهام بجره))^(٣).

وقال ابن المرادي (ت ٧٤٩هـ): ((مذهب الجمهور: أن الإعراب إنما جيء به في الاسم ليدل على المعاني المعنوية عليه كقولهم: (ما أحسن زيد) بالرفع في النفي وبالنصب في التعجب وبالجر في الاستفهام، فلولا الإعراب لالتبست هذه المعاني ولا كذلك الأفعال؛ لأن صيغة الفعل تختلف، لاختلاف معانيه، فلذلك كان الإعراب في الاسم أصلاً وفي الفعل فرعاً))^(٤).

وقال الشيرازي: ((ويضم الحرف الثاني مع ضم التاء فيما أوله تاء؛ كـ (تكسر تووعد) بقلب الألف واوًا لضممة ما قبلها، وإنما فعل التغيرات خوف اللبس))^(٥).

ثالثاً : العلل المتعلقة بالחס :

١ _ علة الاختصار :

عُرفت: ((أن الاختصار هو إلقاء فضول الألفاظ من الكلام المؤلف، من غير إخلال بمعانيه ، ولهذا يقولون: قد اختصر فلان كتب الكوفيين أو غيرها إذا ألقى فضول ألفاظها، وأدى معانيها في أقل مما أدوها فيه من الألفاظ. فالاختصار يكون في كلام قد سبق حدوثه وتأليفه))^(٦).

(١) المقتضب : ٢٥٤/٤ .

(٢) العلة النحوية: ١٣٧ .

(٣) عفو العافية : ٥٤/١ .

(٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : ٢٩٨/١ .

(٥) عفو العافية: ١٦٢/٢ .

(٦) الفروق اللغوية: (أبو هلال العسكري) ٤٠ .

وقولهم: ((الاختصار: ترخيم الاسم المنادى نحو(أصاح) أي يا صاحب، علة حكمية؛ لأنها تبين سبب الترخيم الحقيقي وهو رغبة العربي في اختصار الكلام لحاجته إلى استجابة المنادى في أسرع وقت، ولو أردنا تحويلها إلى علة مطردة قلنا: يصح ترخيم الاسم المنادى إذا انطبقت عليه شروط الترخيم))^(١).

وقال الشيرازي: ترخيم المنادى: ((وما حذف للترخيم هو: في النية في حكم الثابت على لغة الأكثر، فيبنى ما قبله على حركته وسكونه، فيقال: (يا حار) بكسر الراء، و(يا هرق)، و(يا ثمو)، و(يا بنو)، و(يا قاضو) بسكون آخر كلها، و(يا كرو) بفتح الواو في (كروان). وقد يجعل ما بقي من الترخيم... اسماً برأسه، والمحذوف نسياً منسياً، فيقال: (يا حار)، (يا هرق) بضم آخرهما، و(يا ثمي) و(يا بني)، و(يا قاضي) بقلب الواو ياء والضممة كسرة، إذ ليس في كلامهم اسم متمكن آخره واو قبلهما ضمة إلاً وقلبنا ياء وكسرة، و(يا كرا) بقلب الواو ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلهما))^(٢).

وقال الرضي: ((... إن المحذوف لعله موجبة قياسية كما في عصاً وقاضٍ؛ في حكم الثابت فلذا بقي ما قبل المحذوف من الحروف على حركته...))^(٣).

٢ _ علة القبح : وهي من العلل التي وردت عند أوائل النحاة ، إذ اعتمد عليها سيبويه في التعليل وكان يستعمل أحياناً ما يرادفها مثل لفظة الكراهية^(٤).

وقال الشيرازي: ((والضرائر منها مستقبح وهو ما تستوحش منه كالأسماء المعدولة، وتتنوين (أفعل من) وما أدى إلى التباس بجمع كرد(مطاعم) إلى(مطاعم) أو عكسه؛ فإنه تؤدي إلى التباس (مطعم) ب(مطعام). ومن أقبحها: زيادة تؤدي إلى: ما ليس أصلاً في كلامهم؛ نحو: (انظور) في(انظر)، و(شمال) في(شمال). أو نقص مَجَحَفٍ نحو: (منا) في(منازل))^(٥).

وقال الرضي: ((ومنع الكوفيون صرف (أفعل من) في الضرورة؛ لأن (من) مع مجروره كالمضاف إليه، فلا ينون ما هو كالمضاف؛ والأصل الجواز؛ لأن الكلام في الضرورة، وفرق بين المضاف، وما هو كالمضاف))^(٦).

(١) التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث: ١٣٧.

(٢) عفو العافية : ٢٦٦/١-٢٦٧.

(٣) شرح الرضي على الكافية : ٤٠٧/١.

(٤) ينظر: التعليل النحوي عند عبد القاهر الجرجاني(رسالة ماجستير) : ٢٤٥. والرأي ينظر: كتاب سيبويه : ٣٩٦/٢.

(٥) عفو العافية : ٨١/١.

(٦) شرح الرضي على الكافية : ١٠٧/١.

٣_ علة كثرة الاستعمال :

إنَّ علة كثرة الاستعمال تعمل عمل تفسير ما يحدث على الكلمات والتركيب التي يكثر استعمالها في الكلام من تغيير، سواء أكان هذا التغيير حاصلًا عن طريق الحذف، أم (الإيجاز). أم (التقديم)، أم (التأخير)، وما يتصل بذلك من صور التغيير^(١).

وقال الشيرازي: ((وقال الأخفش والكوفيون: لا حاجة إلى تقدير (قد) لكثرة وقوعها حالًا بدونها، والأصل عدم التقدير، لاسيما (قد) كثر استعماله))^(٢).

وقال الرضي: حرف التوقع: ((هذا الحرف، إذا دخل على الماضي أو المضارع فلا بدَّ فيه من معنى التحقيق، ثم إنه ينضاف في بعض المواضع إلى هذا المعنى، في الماضي: التقريب من الحال مع التوقع، أي يكون مصدره متوقعًا لمن تخاطبه واقعًا عن قريب...))^(٣).

قال الشيرازي: ((ويحذف من العلم الموصوف بـ (ابنٍ)، وابنة، مضافًا إلى علم آخر؛ لكثرة استعماله، و شدة امتزاج الموصوف بالصفة، كـ (زيدُ بن بكر، وهندُ بنت زيد)، وحينئذٍ تحذف الهمزة منهما خطأ))^(٤).

(١) ينظر : التعليل النحوي عند عبد القاهر الجرجاني (رسالة ماجستير): ٢٤٧.

(٢) عفو العافية : ٣٣٨/٢ - ٣٣٩.

(٣) شرح الرضي على الكافية : ٤٤٤/٤.

(٤) عفو العافية: ٣٦٧/٢.

الفصل الثاني

ترجيحات الشيرازي:

أولاً: الأسماء الستة.

ثانياً: حذف الفاعل.

ثالثاً: وقوع الظرف خبراً تاماً.

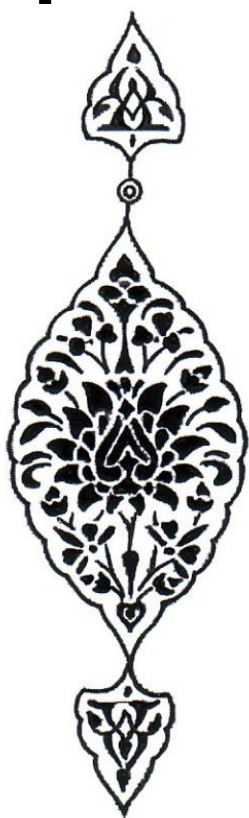
رابعاً: الخلاف في عمل (لآت).

خامساً: كلا وكلتا واتصالهما بضمير مؤكد.

سادساً: الظرف المضاف إلى الجملة.

سابعاً: الكاف الزائدة للتوكيد.

ثامناً: تاء التانيث.



أولاً: الأسماء الستة:

وفي مسألة الأسماء الستة ابتدأت بذكر سبعة مذاهب:

الأول: قول سيبويه (ت ١٨٠ هـ) وهي إنَّ حروف المد فيها حروف إعراب، والإعراب مقدر عليها.

والثاني: قول قطرب (ت ٢٠٦ هـ) وأبي إسحاق الزيادي: إنَّ هذه الحروف إعراب.

والثالث: قول الفراء (ت ٢٠٧ هـ) وهي أنَّها معربة من مكانين، حروف المد وحركات ما قبلها.

والرابع: قول أبي الحسن الأخفش (ت ٢١٥ هـ) إنَّ حروف المد دوال على الإعراب فقط .

والخامس: قول الجرمي (ت ٢٢٥ هـ) إنَّ قلبها إعراب.

والسادس: قول المازني (ت ٢٤٩ هـ): إنَّ هذه الحروف إعراب .

والسابع: قول أبي علي (ت ٣٧٧ هـ) وأصحابه: إنَّ هذه الحروف هي حروف الإعراب ودوال على الإعراب، وليس فيها إعراب مقدر. ^(١)

أولاً: قول سيبويه :

قال سيبويه: ((وذلك قولك في أب: أبوي، وفي أخ: أخوي، وفي حم: حموي، ولا يجوز إلا ذا، من قبل أنك ترد من بنات الحرفين التي ذهبت لا ماتهن إلى الأصل ما لا يخرج أصله في التنثية ولا في الجمع بالتاء فلما أخرجت التنثية الأصل لزم الإضافة أن تخرج الأصل...)) ^(٢).

وقصد سيبويه في كلامه إنَّ الأمر متعلق ببنية الكلمة المكونة من حرفين أخ، أب، فهذا التعلق لا يخرج عن نطاق الحرفين فأضاف إلى أخ واواً وياء وكذلك أب أبوي.

ونقل الرضي عن سيبويه: ((أن هذه الأسماء ليست معربة بالحروف، بل بحركات مقدرة على الحروف، فأعرابها كإعراب المقصور، لكن أتبع في هذه الأسماء حركات ما قبل حروف أعرابها، حركات إعرابها كما في (امرئ، وابن)، ثم حذف الضمة للاستتقال، فبقي الواو ساكنة، وحذفت الكسرة، أيضاً، للاستتقال، فانقلبت الواو ياء كسرة ما قبلها، وقلبت الواو المفتوحة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها)) ^(٣).

(١) ينظر: التبیین عن مذاهب النحویین البصريين والكوفيين: مسألة: (٢٠): ١٩٣.

(٢) كتاب سيبويه: ٣/٣٥٩ وينظر: همع الهوامع: ١/٧١.

(٣) شرح الرضي على الكافية: ١/٧٧.

وإنَّ من الملاحظ على أمور منها: ١- تأكيدُه على أنَّ الأسماء الستة لا تعرب بالحرف بل هي معربة بحركات مقدرة على تلك الحروف حالها حال الأسماء المقصورة. ٢- على أنَّ الأصل في الإعراب هو اتباع الحروف لحركات ما قبلها. ٣- ولبيان الثقل في اللفظ. ٤- ومن أسباب انقلاب الواو ألفًا هي مجيئها متحركة مع فتح ما قبلها.

ثانيًا: قول قطرب (ت ٢٠٦هـ):

قال قطرب: إعراب الأسماء الستة: ((أَنَّ الأحرف نفسها في هذه الأسماء هي الإعراب وأنها نابت عن الحركات وأيد بأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلاً، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة))^(١).

أشار قطرب إلى أنَّ أصل الإعراب هي الحركات وقد ناب الحرف مناب الحركة في الأسماء الستة وأضاف قطرب إنَّ الإعراب يأتي به كمطلب من متطلبات العامل وهنا يريد أن يبين أنَّ الحركة تأتي مقتضى الحال وما تطلبه العامل والمعمول فإن كانت الكلمة ذات حركة ظاهرة فهي الأصل في اللغة فإن كان لا بدَّ أن يأتي بحرف يدل على حركة إعرابية فالحرف ينوب مناب الحركة.

ثالثًا: قول الفراء (ت ٢٠٧هـ):

ونقل منهم: ((وقال الفراء هي معربة من مكانين فالضمة والواو إعراب فكذلك الآخران وهذا فاسد لثلاثة أوجه: أحدها: أنَّ الإعراب دخل الكلام ليفصل بين المعاني وذلك يحصل بإعراب واحد فلا حاجة إلى آخرو والثاني: ما ذهب إليه لا نظير له ولا يصح قياسه على (امرئ) و(ابن)؛ لأنَّ الحركات هنا تابعة لحروف العلة وهذا يثبت الحركة في الوقف مع أنَّ الإعراب يحذف في الوقف. والثالث: أنَّ (فوك) و(ذو مال) حرفان ويؤدي قوله إلى أنَّ يكون الإعراب في جميع الكلمة.))^(٢).

إنَّ الفراء هنا جاء موردًا رأي العلماء في مسألة إعراب الأسماء الستة التي قالوا عنها أنَّها تعرب بالحروف مناب الحركات إلا أنَّ الفراء تفرد بالرأي أي مغاير لما قبله بمسألة الأسماء الستة فأورد ثلاثة أمور تقصد الرأي القائل بالإعراب من مكانين: أولاً: بيَّن الفراء أنَّ الهدف المرتجى من الإعراب هو الفصل بين المعاني فلا يعقل أن تعرب الكلمة من مكانين بل الأولى بالإعراب أن يكون من طريق واحد إما

(١) كتاب الأضداد: ٤٦-٤٧.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب: ٩٣/١.

حركة وإما حرفاً.ثانياً:ثم أورد أمثالا على فساد ما ذهب إليه العلماء في قضية الإعراب على الحركات والحروف معاً فإن (امرى)و(ابن)لا يصح تطبيق ما ذهب إليه العلماء بالحركات والحروف معاً فالحركات تابعة لحروف العلة فلا تبعية للحركات مع الحروف فيما أورد فهذا يبين فساد الرأي لما تقدم. ثالثاً: إنَّ (فو) التي أوردتها بزيادة الكاف(ذو)مضاف إلى(المال) بالأصل هما حرفان فإن صح الرأي بالإعراب للكلمة بأكملها وهذا مغاير لما ذهب إليه العلماء.

رابعاً:قول أبي الحسن الأخفش(ت٢١٥هـ):

ويرى الأخفش: أنَّها مزيدة للإعراب، كالحركات، ويتعذر ما قال في(فوك)و(ذو مال)لبقاء المعرب على حرف واحد ،وذلك ما لا نظير له ^(١).

وقولهم:((أنَّها ليست بحروف إعراب ولكنها دلائل الإعراب، كالواو والألف والياء في التنثية والجمع، وليست بلام الفعل))^(٢).

لو إنَّ الإعراب يكون على أساس الحركات لبقى الحرف الأخير على حالة لما تغيَّر هذا الحرف وفق لموقعه الإعرابي فمرة يأتي (أخو)أخرى(أخا)و(أخي)رفعاً ونصباً وجزاً.أو غير التغير للحركات على حساب الحروف أي يريد أن يبين إنَّ الإعراب يأتي على أساس الحركة إذا ما ثبت الحرف على حالة فالواو هي ضمة على حالة والياء هي كسرة والألف هي فتحة.

ووجه القول:((وقال الأخفش هي زوائد دوال على الإعراب كالحركات وهذا لا يصح لوجهين: أحدهما: أنَّ الإعراب الذي يدل عليه لا يصح أن يكون فيها إذ كانت زوائد على المعرب كزيادة الحركة ولا يصح أن يكون في غيرها لتراخيها عنه. والوجه الثاني:أنَّها لو كانت زوائد لكان(فوك وذو مال)اسما معرباً على حرف واحد وذا لا نظير له))^(٣).

ويرد الأخفش على رأي القائلين بزيادة الحرف لدلالة على الحركة وفساد هذا الرأي عنده من وجهين: قصد بالرأي الأول هو عدم صحة جعلها دليلاً على الإعراب إن كانت زائدة فلو كانت هذه الأحرف زوائد لثبت الإعراب على حرف واحد دون البقية. والوجه الثاني: إنَّ (فوك وذو مال)تكون اسماً في حال كونها زوائد.

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية : ٧٨/١.

(٢) الأنصاف : ١٧، المسألة(٢).

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب: ٧٦/١.

خامساً: قول الجرمي (ت ٢٢٥هـ):

ونقل العكبري: ((وقال الجرمي انقلابها هو الإعراب وهو فاسد لثلاثة أوجه: أحدها: أن الرفع لا انقلاب فيه مع أنه معرب، والثاني: أن الانقلاب لو كان إعراباً لاكتفى بانقلاب واحد كما قال في التنثية، والثالث: أن الانقلاب في المقصور ليس بإعراب فذلك ههنا))^(١).

وأكد الجرمي على أصل الإعراب هو الانقلاب في الحرف الأخير وردَّ عليه العكبري ببيان فساد هذا الأمر: أن الرفع لا انقلاب فيه، وأن الانقلاب لو كان إعراباً لاكتفى والانقلاب في المقصور ليس بإعراب.

سادساً: قول المازني (ت ٢٤٩هـ):

ونقل العكبري: ((قال المازني هذه الحروف ناشئة عن إشباع الحركات والإعراب قبلها كما كانت في الأفراد وهذا فاسد لثلاثة أوجه أحدها: الأول: أن الإشباع على هذا من أحكام ضرورة الشعر دون الاختيار، والثاني: أن ما حدث للإشباع يسوغ حذفه وحذف هذه الحروف غير جائز في اللغة العالية والثالث أن يفضي إلى أن يكون (فوك وذو مال) اسماً معرباً على حرف واحد.))^(٢).

ورد العكبري على رد المازني القائل بأن الحروف في الأسماء الستة بإشباع الحركات فتحوّلت إلى حروف وبيّن العكبري فساد هذه الأمور، وإنّ فساد الرأي يتضح أن الحركة تحوّلت إلى حرف ضرورة شعرية والضرورة من أبواب الشعر وليس من أبواب الإعراب وثبات الإعراب.

ونقل السيوطي: ((إنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، والحروف إشباع وعليه المازني والزجاج))^(٣).

سابعاً: قول أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ):

وقال أبو علي الفارسي: ((الاختلاف في المواضع فالاختلاف في اللفظ على ضربين أحدهما يتعاقب الحركات والآخر بالحروف. وحركات الإعراب ثلاث: رفع، ونصب وجر... والاختلاف بالحروف في الأسماء كقولهم: أخوك وأبوك وفوه وذو مال وحموها))^(٤) وكلام الفارسي يذهب مذهب البصريين الذين يقولون الإعراب بالحركات النائبة عن الحروف المقدرة عليها.

(١) اللباب في علل البناء والإعراب: ٩٢/١.

(٢) نفسه : ٩٢/١ - ٩٣.

(٣) همع الهوامع: ١٦٢/١.

(٤) الايضاح العضدي: ١١-١٢.

وقال ابن الوراق: ((هذه الأسماء الستة تختلف أواخرها، نحو قولك: جاءني أخوك، ورأيت أخاك، ومررت بأخيك، وغيرها من الأسماء إنما تختلف أواخرها بالحركات فالجواب في ذلك من وجهين: أحدهما: أن يكون جعلوا هذه الأسماء مختلفة الأواخر، توطئة لما يأتي من التنثية والجمع، وصارت هذه الأسماء أولى بالتوطئة من غيرها؛ لأنها أسماء لا تنفك من إضافة المعنى، والإضافة فرع على الأصل، كما أن التنثية والجمع فرع على الواحد، فلما شابها هذه الأسماء التنثية والجمع في هذا الحكم، كانت أولى من غيرها التي لا مشاركة بينها وبين التنثية والجمع في هذا الحكم. والوجه الثاني: أن هذه الأسماء تقدر في اللفظ، فيصير إعرابها بالحركات، نحو قولك: هذا أب، ورأيت أبا، ومررت بأب. فقد لزمت أوساطها الحركات، فلما ردها إلى أصلها في الإضافة، وقد كانت أوساطها تدخلها))^(١).

ويذهب ابن الوراق في إعراب الأسماء بوجهين: الأول: وهو مختلفة الآخر أي مرة تكون مضافة إلى واو الجمع وأخرى إلى ألف الاثنين والوجه الآخر: أنها مفرد دون إضافة إلى الواو والياء والألف.

وقال ابن جني: ((اعلم أن في الأسماء الأحاد ستة أسماء تكون في الرفع بالواو وفي النصب بالألف وفي الجر بالياء وهي أبوك، وأخوك، وحموك وهنوك وفوك وذو مال. تقول في الرفع هذا أبوك وأخوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال وفي النصب رأيت أباك وأخاك وحماك وهناك وفاك وذو مال وفي الجر مررت بأبيك وأخيك وهنك وحميك وفيك وذو مال والواو حرف الإعراب وهي علامة الرفع والألف حرف الإعراب وهي علامة النصب والياء حرف الإعراب وهي علامة الجر))^(٢).

وتبع ابن جني مذهب الكوفيين الذين قالوا الإعراب يكون بالحروف لا الحركات آخذاً من دخول الواو والألف والياء عند حالات الرفع والنصب والجر مثلاً على ذلك.

وقال الرضي: ((ثم تني بمعربات إعرابها بالحروف، وقسمها ، أيضاً ، ثلاثة أقسام: أحدها: ما استوفى الحروف الثلاثة ، كلاً في محلها ، وهي الأسماء الستة ، بشرط إفرادها ، وكونها غير مصغرة ، وإضافتها إلى غير ياء المتكلم ؛ لأنها إذا تنيت أو جمعت ، فإعرابها إعراب سائر الأسماء المثناة والمجموعة ، وكذلك إذا صغرت ؛ لأن المصغر منها يتحرك عينه ولامه وجوباً، ليمت وزن (فُعِيل)، وحرف العلة المجهول إعراباً يجب سكونه ليشابه الحركة ، وإنما اشترط إضافتها إلى غير ياء المتكلم، لما سيجيء أن المقطوع

(١) علل النحو: ١/١٥٠.

(٢) اللمع في العربية: ٢٣-٢٤.

منها عن الإضافة محرك بالحركات لما سنذكر، والمضاف إلى ياء المتكلم لا يتبين اعرابه على ما سيجيء. وتصريحه بهذه الأسماء الستة يغني عن الاحتراز عن تثنيتهما وجمعها وتصغيرها^(١).

ويتضح من كلام الرضي أن تكون هذه الأسماء مفردة فلو كانت مثناة أعربت إعراب المثني أو الجمع نحو جاء أبوان ورأيت أبوين مررت بأبوين وأن تكون مكبرة فلو صغرت أعربت بالحركات وأن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم.

وقال ابن مالك: ((وتتوب الواو عن الضمة، والألف عن الفتحة، والياء عن الكسرة فيما أضيف إلى غير ياء المتكلم من أب وأخ وحمل وغير مماثل قَرَوْا وَخَطَأَ، وفم بلا ميم، وفي ذي بمعنى صاحب. والتزام نقص هـ أعرف من إلحاقه بهن))^(٢) الإعراب يكون بالضمة والفتحة والكسرة عند ابن مالك والحروف تتوب عن هذه الحركات، إلا أنه حدد هذه الإنابة فيما غير ياء المتكلم.

وقال ابن الصائغ (ت ٧٢٠ هـ): ((... هذه الأسماء أمكن مما يشاركها في الإعراب بالحروف وأعرب كل منها بالحروف مضافاً إلى غير ياء المتكلم؛ لأن مدلوله زائد على مدلول المفرد؛ لأنه فرع عليه، والحروف زائدة على الحركات كونه فرعاً لها؛ فكان ذلك تعديلاً في النسبة))^(٣) يفهم من هذا أن ابن الصائغ يرى إن إعراب الأسماء بالحروف مشروطاً أن يكون غير مضاف إلى ياء المتكلم. وهذا يدل على أنه ذهب مذهب ابن مالك وهو الإعراب بالحركات.

وقال ابن هشام: ((مما خرج عن الأصل: الأسماء الستة المعتلة المضافة إلى غير ياء المتكلم؛ فإنها ترفع بالواو نيابةً عن الضمة، وتتصب بالألف نيابةً عن الفتحة وتخفص بالياء نيابةً عن الكسرة...))^(٤). إن الأصل عند ابن هشام الإعراب بالحركات واشتراط في هذه الأسماء أن تكون غير مضافة إلى ياء المتكلم فلو ضيفت أعربت بالحروف.

وقال السيوطي: ((وأن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم فإن المضاف إليها يعرب بحركات مقدرة وأن تكون مفردة أي غير مثناة ولا مجموعة؛ لأنها إذ ذاك تعرب إعراب المثني والمجموع وأن تكون مكبرة فإن صغرت أعربت بالحركات نحو: أخي زيد. ويختص الحم بشروط أن لا يماثل قرو وقرء وخطأ فإنه إن

(١) شرح الرضي على الكافية: ٧٦/١. وينظر: ٢٦٧/٢، والتبيين: المسألة: (٢٠): ١٩٣، وائتلاف النصر: المسألة (٢): ٢٨.

(٢) شرح التسهيل: ٤٣/١. وينظر: شرح الكافية: ٢٧٥/٢. وينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٤٩/١.

(٣) الملحة في شرح الملحة: ١٦٥/١.

(٤) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ٢٧. وينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ٤٦.

ماثل ذلك أعرب بالحركات الظاهرة نحو: هذا حموك وحمؤك ويختص الغم بشرط أن تزال منه الميم فإن لم تزال أعرب بالحركات نحو خلوف فم الصائم ويختص ذو بشرط أن يكون بمعنى صاحب فإن كانت للإشارة أو موصولة فإنها مبنية^(١).

واشترط السيوطي إعراب الأسماء الستة بالحروف أن تكون مضافة إلى ياء المتكلم هو لم يخرج بهذا الرأي عما سبقه ثم اشترط إعرابها بالحركات أن تكون غير مضافة إلى ياء المتكلم وهو بذلك يماثل الثلاثة الذين سبقوه في الرأي.

وقال الشيرازي: ((وفي الأسماء اثنا عشر مذهباً، الأشهر وهو مذهب المصنف وكثير من العلماء أن الحروف نفسها إعراب نائية عن الحركات. واعترض عليه بأن الواو نابت قبل العامل، وبأن الإعراب زائد على الكلمة، فيؤدي إلى بقاء (فيك وذي) على حرف واحد وصلًا وابتداءً، وهما معربان، وذلك لا يوجد إلا شذوذاً. والأصح منها وهو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين وصححه ابن مالك وأبو حيان وابن مالك وابن هشام وغيرهم كالسيوطي: أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف، وإما اتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، فإذا قلت: (قام أبوك) فأصله: (أَبُوك) فأتبع فتحة الباء ضمة الواو فصارتا مضمومتين فاستقلتا الضمة على الواو فحذفت، و(رأيت أباك) فأصله: (أَبُوك) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، و(مررت بأبيك).. فأصله: (بأَبُوك) واستقلت الكسرة على الواو فحذفت فسكنت وقبلها كسرة فانقلبت ياء))^(٢).

يتضح من كلام الشيرازي أنه ذهب مذهب البصريين ورجح قولهم وهو إعراب الأسماء الستة بالحركات مما يفهم من نص الشيرازي :

١_ الحركات المقدرة على الحروف هي حركات إتباع من جهة وهي حركات دالة على حالة إعرابية أي ذات طبيعة ثنائية.

٢_ هناك مشكل لغوي يتعلق بتقدير الحركة على الألف.

٣_ إنَّ النقل المذكور يتمثل في التتابع الأمثال في حالة الرفع والإتباع: ء _ اب _ وهنا كأنه توالى ثلاثة واوات وهذه كراهة لغوية ، ء _ ب _ إي _ وكذلك حالة الجر ء _ اب _ .

(١) همع الهوامع: ١٣١/١-١٣٢.

(٢) عفو العافية: ٦٢/١.

٤_ الثقل غير متساوي في هذه الأسماء فالثقل في (أبوك) أكثر من (أبيك) وفي (أبيك) أكثر من (أخاك) لأن الألف لا تقبل الحركة (تساوي خفة) وهي عبارة عن حركة طويلة.

يعد توالي الأمثال من الكراهات المهمة التي شغلت حيزاً واسعاً من مدونات المتقدمين فقد يطلقون على هذا التوالي مكروه: كراهة، أو كراهية التضعيف، قال سيبويه: ((هذا باب ما شذ فابدل مكان اللام الياء؛ لكراهة التضعيف وليس بمطرود وذلك قولك: تسريت و تظنيت...))^(١).

لئن جوز النحويون قلب الواو المضمومة همزة؛ لثقلها في نحو: وجوه _ أجوه، فلا مريّة بعد في إلزامهم القلب إذا قولت واوان في أول الكلمة نحو: وواصل - أوصل، كراهة التوالي الواوين أول الكلمة وهو ما أدى إلى مضاعفة الثقل^(٢).

ثانياً: حذف الفاعل:

ثمة خلاف وقع في المدونة النحوية يمكن النظر إليه وفق الآتي:

أولاً: رؤية بصرية :

قال سيبويه: ((وإذا قلت: ضربوني وضربتهم قومك جعلت القوم بدلاً من هم؛ لأنّ الفعل لا بد له من فاعل، والفاعل ههنا جماعة وضمير الجماعة الواو وكذلك تقول: ضربوني وضربت قومك، إذا أعملت الآخر فلا بدّ في الأوّل من ضمير الفاعل لئلاّ يخلو من فاعل. وإنّما قلت: ضربت وضربني قومك فلم تجعل في الأوّل الهاء والميم؛ لأنّ الفعل قد يكون بغير مفعول ولا يكون الفعل بغير فاعل))^(٣).

وذهب سيبويه إلى بيان الفرق بين اللازم والمتعدي من الأفعال فاللازم مكتفٍ بفاعله دون المفعول والمتعدي لا بدّ له من مفعول ولم يقل هنا (ضربتهم) الفعل قد يسقط عنه المفعول إذا اكتفى بالفاعل إذا صار لازماً وهناك أفعال تحتاج إلى التعدي.

وقال المبرد: ((تقول إذا سئلت كيف تقول قام وقعد أخواك على إعمال الأوّل فإنّ الجواب قام وقعدا أخواك أردت قام أخواك وقعدا فإنّ أعملت الثاني قلت قاما وقعد أخواك فإن قيل لك ما بالك أضمرت في

(١) الكراهة اللغوية عند الرضي الاسترأبادي (أطروحة دكتوراه): ١٥٥.

(٢) ينظر: نفسه: ١٨٩.

(٣) كتاب سيبويه: ٧٩/١.

قاما الأخوين من قبل أن تذكرهما والإضمار لا يكون قبل المذكور فإنما جار الإضمار هاهنا من قبل أن الأخوين ارتقعا بقعد فخلا قام من الفاعل ومحال أن يخلو فعل من فاعل فأضمرت فيه ليصح الفعل على ما ذكرت لك من اتصال الفعل بالفاعل وأضمر على شريطة التفسير وتفسير المضمر أخواك وما يضممر على شريطة التفسير أكثر من ذلك))^(١) يتبين من كلام المبرد أن يكون الإضمار في الفاعل بدليل يحمله الفعل ولا يمكن الاستغناء عن الفاعل ولا بد من دليل يفسر إضمار الفاعل. والأصل في اللغة أن يأتي الفعل على حالة دون تأثر بالأفراد أو التثنية والجمع كقولنا: قام الزيدان، وقام الزيدون، أمّا إذا جاء على قولهم: قاما الزيدان فهو جاء ولكن بإضمار.

وقال ابن جني: ((أنّ الفعل لا بد له من الفاعل ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فإن لم يكن مظهرًا بعده فهو مضمر فيه لا محالة تقول زيد قام ف(زيد) مرفوع بالابتداء وفي قام ضمير زيد وهو مرفوع بفعله فإن خلا الفعل من الضمير لم تأت فيه بعلامة تنبيه ولا جمع لأنه لا ضمير فيه تقول قام زيد وقام الزيدان وقام الزيدون كله بلفظ واحد في قام فإن كان فيه ضمير جئت بعلامة))^(٢).

هنا الفاعل في نظر ابن جني يجب أن يكون مضمرًا أو ظاهرًا، وقام زيد هنا زيد فاعل مظهر وزيد قام الفاعل هنا مضمر أي (هو) قام. وأثبت عدم إمكانية تقديم الفاعل على الفعل وإن كان لا بدّ من الإضمار.

وقال في موضع آخر: ((ولو ذهبت تُحذف الفاعل، وتقيم مقامه غير اسم لبقت الجملة معقودة (مفقودة) بلا اسم، وهذا لفظ يناقض ما عُقدت عليه الجمل في أول تركيبها، فلذلك رُفض ذلك، فلم يوجد في كلام))^(٣). ويرى ابن جني امتناع حذف الفاعل بكون الجملة بعده تبقى مفقودة لأركانها ومعناها ويقصد (يتناقض مع أول تراكيبيها) بكون الجملة تتكون من فعل وفاعل أي مسند ومسند اليه.

ثانيًا: رؤية الكوفيين إلى جواز الحذف:

وتقول على مذهب الكسائي: ضربني وضربت زيدًا وفي التثنية ضربني وضربت الزيدان وفي الجمع ضربوني وضربت الزيدان فتوحد الفعل الأول في كل حال لخلوه من الضمير^(٤).

(١)المقتضب: ٧٧/٤.

(٢)اللمع في العربية: ٣١.

(٣)سر صناعة الإعراب: ٢٨٨/١.

(٤)ينظر: شرح المفصل (ابن يعيش): ٧٧/١ وينظر: شرح الكافية الشافية: ٦٤٦.

ومن الأفعال التي يضمّر فيها على شريطة التفسير، وفسر المضمّر منها بالمفرد الفعل المعطوف عليه فعل إذا أعمل الثاني منهما، وذلك قولك وضربني وضربتُ زيدًا وهذا هو الذي يختاره أهل البصرة وعليه التنزيل، وذلك قوله: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ ، وقوله: ﴿ءَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ فإذا أعمل الآخر هذا النحو لزم أن تضمّر في الفعل الأول الفاعل قبل الذكر؛ لأنّ الفعل لا يخلو من الفاعل وما يذكر من المفعول والفعل الثاني يفسره، ولا يجوز أن يحذف الفاعل ويفرغ الفعل منه كما يحذف المبتدأ، من حيث اجتماعهما في أنّهما محدث عنهما؛ لأنّ الفاعل يضمّر في فعله حيث يحذف المبتدأ. فإذا كان كذلك لم يجز أن يحذف الفاعل من حيث حذف المبتدأ كما ذهب إليه الكسائي^(١).

وقال السهيلي (ت ٥٨١هـ): ((...وتحقيق القول إنّ الفاعل مضمّر في نفس المتكلم، ولفظ الفعل متضمن له دال عليه، واستغني عن إظهاره؛ لتقدم ذكره، وعبرنا عنه بمضمّر، ولم نعبر عنه بمحذوف كما قلنا في المضمّر المفعول العائد على الاسم الموصول؛ لأنّ المضمّر هنا قد لفظ به في مصطلحي الإضمار والحذف عند النحويين: دراسة في دلالتهم، والفرق بينهم النطق، ثم حذف تخفيفاً، نحو قولك: الذي رأيته، والذي رأيته، ويجوز حذفه في التثنية والجمع، فلما كان ملفوظاً به ثم قطع من اللفظ تخفيفاً عبر عنه بالحذف وليس كذلك ضمير المرفوع؛ لأنه لم ينطق به، ثم حذف، ولكنه مضمّر في النية مخفي في الخلد، والإضمار هو الإخفاء، والحذف هو القطع من الشيء، فهذا فرق ما بينهما، وهو واضح لإخفاء به، ولا غبار عليه))^(٢) يتضح من كلام السهلي أنّه ذهب مذهب الكسائي وهو جواز الحذف وعد حذف الفاعل تخفيفاً له. وكذلك بين أنّ الإضمار متحقق في نفس المتكلم وكأنّه مخبوء بصدره فلا حاجة لذكره واكتفى بالفعل. وعبر عنه بالمضمّر ولم يعر بالاً للحذف؛ لأنّ ما كان حاضراً بالذهن لا يعد محذوفاً.

وقال ابن مضاء (ت ٥٩٢هـ): ((والذي يجب أن يعتقّد في مثل (زيد قام) أنّه يجوز أن يريد المتكلم إعادة الفاعل، ويجوز أن يكتفي بما تقدم، والأظهر أن يكتفي بما تقدم. هذا إذا كان في كلام الناس، وإما في كلام الباري سبحانه، فالإضمار عن إثباته ونفيه واجب؛ لأنه لا يوجد فيه دليل قطعي، ولا حاجة بنا إلى القول بالإثبات والإبطال))^(٣)

(١) ينظر: المسائل الحليّات ٢٣٧: السورة الأولى: النساء: ١٧٦ والثانية: الكهف: ٩٦.

(٢) نتائج الفكر في النحو: ١٢٧.

(٣) كتاب الرد على النحاة: ١٠٦-١٠٧.

وقال العكبري: ((وإذا وقع بعد أداة الشرط اسم كان العامل فيه فعلاً أما الذي يليه كقولك: إن زيدا تضرب أضربه أو فعل محذوف يفسره المذكور كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (أحد) فاعل أي: إن استجار أحد وقال الكوفيون يرتفع بالعائد وقال بعضهم هو مبتدأ. ودليل الأول: أنه لا معنى لـ (إن) إلا في الأفعال ولذلك لا تقع بعدها جملة من اسمين فإذا لم يكن مذكوراً قدر لتصحيح المغنى ولذلك يبقى الجزم في الفعل بعد الاسم كقول الشاعر :

صَعْدَةُ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أَيُّمَا الرِّيحِ تَمِيلُهَا تَمِلُ^(١)

الشاهد في البيت تقديم الاسم على الفعل وقد ارتفع الاسم بفعل محذوف يدل عليه المذكور .

وقال أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ): ((الفاعل: اسم سبقه رافعه لفظاً ونيةً على طريقة فعل أو فاعل. ورتبته التقديم على المفعول، ويجب إن أضمر متصلاً، أو فقد مبين أو أضيف إليه مصدر ينحل لـ (أن) أو ما) وصلتها إلّا في ضرورة. ويمتنع: إن أظهر والمفعول ضمير متصل، أو مضاف إليه المصدر، أو اسم فاعل غير ماضي، أو قرن الفاعل بـ (إلا)، أو ما في معناها، أو اتصل به ضمير المفعول، أو ضمير ما اتصل به، أو كان الفاعل ضمير ما اتصل به أضو كان الفاعل ضمير ما اتصل به، أو ضرورة ويجوز في الباقي))^(٢) ويكشف هذا أنه عند الإضمار يجب أن يكون هناك دليلاً عليه . وأنَّ الفاعل إذا تقدم على فعله جاز إعرابه على الفاعلية رغم تقدمه.

وقال ابن هشام: ((حذف الفعل وحده أو مع مضمّر مرفوع أو منصوب أو معهم يطرد حذفه مفسراً نحو ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾، ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾، ﴿قُلْ لَّوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ وَالْأَصْلُ لَوْ تَمْلِكُونَ تَمْلِكُونَ فلما حذف الفعل انفصل الضمير قاله الزمخشري وأبو البقاء وأهل البيان وعن البصريين أنه لا يجوز لو زيد قام إلّا في الشعر أو النذور نحو لو ذات سوار لطمتني وقيل الأصل لو كنتم فحذفت كان دون اسمها وقيل لو كنتم أنتم فحذفوا مثل التمس ولو خاتماً من حديد وبقي التوكيد))^(٣). وعدّ ابن هشام الفاعل مقدم أصلها (انشقت السماء).

(١) الباب في علل البناء والإعراب: ٥٧ / ٢ والآية: التوبة: ٦ والبيت: لكعب بن جُعيل وينظر: المقتضب: ٥٧/٢.

(٢) تقريب المقرب: ٤٤-٤٥.

(٣) مغني اللبيب: ١/ ٨٢٧. السورة الأولى التوبة: ٦، والثانية الانشقاق: ١، والثالثة الإسراء: ١٠٠.

وقال السيوطي: ((وزعم ابن هشام رافعه الإسناد وقوم شبهه للمبتدأ وخلف معنى الفاعلية وقوم إحدائه الفعل والكسائي كونه داخلا في الوصف ونصب المفعول بخروجه والجمهور يجب تأخير وذكرو ويحذف مع عامله أو المصدر أو فعل المؤنثة أو الجماعة المؤكدة ويقدر في نحو ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ﴾ مناسب وقد يجر ب من أو الباء الزائدة وتغلب في كفى قال ابن الزبير إن كانت بمعنى حسب ش فيه مسائل الأولى في رفع الفاعل أقوال أحدها وعليه الجمهور أنه العامل المسند إليه من فعل أو ما ضمن معناه كما فهم من الحد لأنه طالب له وذهب الكسائي إلى جواز حذف الفاعل لدليل كالمبتدأ والخبر ورجحه السهيلي وابن مضاء ويستثنى على الأول صور يجوز فيها الحذف أحدها مع رافعه تبعا له كقولك زيدا لمن قال من أكرم والتقدير أكرم زيدا فحذف الفاعل مع الفعل ثانيها فاعل المصدر يجوز حذفه نحو ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ ﴿يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ ﴿ثَالِثًا فَاعِلُ فَعْلٍ اثْنَيْنِ الْمُؤْنْتِ أَوْ الْجَمَاعَةِ الْمُؤَكَّدِ بِالنُّونِ نَحْوِ ﴿لَتُبْلَوْنَ﴾، ﴿فَإِمَّا تَرَيَنَّ﴾ فَإِنْ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبَةِ وَالْجَمْعُ حَذْفٌ لِّانْقَاءِ السَّاكِنِينَ))^(١).

وقال الشيرازي: ((وقد يحذف الفعل لقيام قرينة وجوباً فيما وقع بعده فعل مفسر للمحذوف بعد حرف الشرط وحرف التحضيض مثل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾، أي: (استجارك أحد)، و(لو غير ذات سوار لطمتني) و(ألا زيد قام) أي: (لطمتني ذات سوار)، و(ألا قام زيد؟)؛ لأنهما لا تدخلان إلا فعلاً ملفوظاً أو مقدراً كما يجيء. والفعل والفاعل قد يحذفان معاً مثل قولك: (نعم) جواباً لمن قال لك: (أقام زيد؟) أي: (نعم قام زيد)، وإنما قدرت الجملة فعلية؛ لمطابقة السؤال. وكقولك (زيداً) لمن قال لك: (من أكرم؟) أي: (أكرم زيداً) والصحيح وعليه البصريون: عدم جواز حذف الفاعل، وفرقوا بينه وبين خبر المبتدأ: بأن من الفاعل ما يستتر؛ فلو حذف.. لا لتبس الحذف بالاستتار، بخلاف الخبر. وذهب الكسائي إلى جواز حذفه كالمبتدأ والخبر لدليل، ورجحه السهيلي وابن مضاء))^(٢).

ويتبين من كلام الشيرازي أنه خالف المصنف ويذهب مذهب البصريين في عدم الجواز في حذف الفاعل ووازن بين الفاعل والخبر بكون كلاهما مسند ولكن الإضمار مع الفاعل يكون فيه لبس للقارئ هل هذا حذف أو إضمار والمسوغات كثيرة غير ذلك:

(١) همع العوامع: ٥٧٦/١-٥٧٧، السورة الأولى يوسف: ٣٥ والثانية: البلد: ١٤-١٥ والثالثة: آل عمران: ١٨٦ والرابعة: مريم: ٢٦.

(٢) عفو العافية: ١٣٣/١-١٣٤، السورة التوبة: ٦ المثل: ينظر: مجمع الأمثال (أحمد بن محمد النسيابوري): ٢٠٢/٢، رقم

(٣٤٢٧).

١- إنَّ الفاعل جزء اساسي في جملته ،ولا تَسْتَغْنِي الجملة عنه لتكتملة معناها الأصيل مع عامله لذا لا يصح حذفه.

٢-بعد (أن) يمتنع حذفه.

٣- حاجة الفعل إلى الفاعل ليتم المعنى.

واتفق البصريون والكوفيون على أنه يجوز إعمال لكن الخلاف في الأولوية أي واحدٍ منهما باتفاق، ولكن اختلفا أو اختلفوا يجوز الوجهان في الأفضل والأرجح، عند البصريين: الثاني أو الثالث أو الرابع أو الخامس على حسب العوامل هو أولى مرجح على غيره، وعند الكوفيين الأول هو الأرجح^(١).

وقولهم: ((إنَّ الاسم المرفوع بعد أداة الشرط سواء كانت عاملة جازمة أو لا أنه ليس معمولاً أنه ليس مبتدأً، فقدَّره جمهور البصريين فاعلاً لفعلٍ محذوف ﴿وَإِنْ أَحَدٌ﴾ أي وإن استجارك أحدٌ، وقدَّره الكوفيون جمهور الكوفيين على أنه فاعل أيضاً ليس مبتدأً، فاعلاً للفعل المذكور بعده ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ استجار هذا أين فاعله؟ قالوا (أَحَدٌ) تقدم عليه بناءً على قاعدتهم من (جواز تقديم الفاعل على العامل))^(٢).

وقال د. فاضل السامرائي: ((يضمَر الفاعل أحياناً ويفسر بالتمييز نحو قوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾، أي ما أكبرها كلمة وكقولك بلغت خطبة ألقاها خطيب اليوم أي ما أبلغها خطبة، ويقدر النحاة الفاعل ضميراً مستترا يفسره التمييز المذكور، ففي الآية يقدره النحاة كبرت الكلمة كلمة وفي المثال يقدرونه: بلغت الخطبة خطبة .ويفيد إضمار الفاعل وتفسيره بالتمييز، أنَّ الفعل خرج من الخبر إلى معنى آخر، كالتعجب، أو إلى المدح والذم، فقولك (بلغت خطبة ألقاها خطيب اليوم يفيد التعجب كما ذكرنا، أو يفيد المدح كقولك: (نعم الخطبة))، ولو صرحت بالفاعل فقلت (بلغت خطبة) أو (بلغت الخطبة لاحتمل ذلك الإخبار، أي أخبرت أنَّ خطبة بليغة ألقاها الخطيب واحتمل الإنشاء على معنى التعجب، أو إنشاء المدح والذم))^(٣).

وأكد على إمكانية إضمار الفاعل أحياناً عدة ويتم تفسيره تمييزاً أي الأصل ما أكبرها كلمة هنا تميز كلمة منصوبة على التمييز.

(١) ينظر: شرح نظم المقصود: ٨/٨.

(٢) شرح نظم قواعد الإعراب: ٩/١٤، والسورة التوبة: ٦.

(٣) معاني النحو: ٦١/١، السورة الكهف: ٥.

ثالثاً: وقوع الظرف خبراً تاماً:

قال سيبويه ((وسألته عن قوله: زيد أسفل منك؟ فقال: هذا ظرف، كقوله عز وجل: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ كأنه قال: زيدٌ في مكانٍ أسفل من مكانك))^(١).

يبدو أنَّ لعامل النصب في الظرف أو الجار والجرور الواقع خبراً أنه ينتصب بفعل مقدّر، والتقدير فيه: (زيد استقرّ أمامك)، وأنَّ الظرف والجار والمجرور لابدّ لهما من متعلّق به، والأصل أن يتعلّق بالفعل وإنّما يتعلّق بالاسم إذا كان في معنى الفعل ولفظه، ولاشك أن تقدير الأصل الذي هو الفعل أولى .

وقال ابن السراج: ((...والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما، كأنك قلت: زيد مستقر خلفك، وعمره مستقر في الدار ولكن هذا المحذوف لا يظهر لدلالة الظرف عليه واستغنائهم به في الاستعمال))^(٢).

نلاحظ أنَّ ابن السراج جعل استقرّ للفعل ومستقر اسم فاعل، العامل فيه لا يظهر لدلالة الظرف عليه (مستقر خلفك) وجود الظرف جعل المتكلم يستغني عنه العامل مما أوجب حذفه.

وقال ابن جني: ((...فإذا كان المبتدأ جثة ووقع الظرف خبراً عنه لم يكن ذلك الظرف إلّا من ظروف المكان تقول زيد خلفك ف زيد مرفوع بالابتداء والظرف بعده خبر عنه والتقدير زيد مستقر خلفك فحذف اسم الفاعل تخفيفاً وللعلم به ...))^(٣).

ويبدو أنَّ علّة حذف العامل هي للتخفيف وكأنّ في الكلام دلالة اكتفاء التي تقف وراء هذا الحذف.

وقال الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): ((...ولا بد في الجملة الواقعة خبراً من ذكر يرجع إلى المبتدأ وقولك في الدار معناه استقر فيها. وقد يكون الراجع معلوماً فيستغنى عن ذكره وذلك في مثل قولهم الكر بستين، والسمن منوان بدرهم. وقوله تعالى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾))^(٤).

(١) كتاب سيبويه: ٢٨٩/٣، السورة الانفال: ٤٧.

(٢) الأصول في النحو: ٦٣/١.

(٣) اللمع في العربية: ٢٨ والسورة يوسف: ٨٢.

(٤) المفصل في صنعة الإعراب: ٤٤/١، الشورى: ٤٥.

ويبدو من النص أنَّ الزمخشري ذهب إلى التقدير ويكون هناك متعلق في الجملة من المحذوف وذكر المحذوف مرة يكون مقدراً وأخرى يكون معلوماً فلا يحتاج إلى ذكر يدل عليه كقولهم: أرخص ما يكون البر بستين، تأويله: الكر بستين ولكنهم حذفوا (الكر) لعلمهم بأن التسعير عليه يقع فكل ما كان معلوماً في القول جارياً عند الناس فحذفه لعلم المخاطب فعلى هذا فأجره. ويرى البصريون أنَّ العامل مقدّر وهذا التقدير على ضربين هما: مقدر بفعل (استقرّ) ومقدر باسم فاعل (مستقر) وكانت حجتهم هي؛ لأنَّ الظروف تتضمن معنى (في)، والحروف لابدَّ لها من متعلق تتعلّق فيه سواء أكان اسماً أم فعلاً^(١).

وقال ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) ((...فالأكثر أنَّه مقدّر بجملة نظراً إلى أنه متعلق، وأصل التعلق للأفعال))^(٢) وكأنَّ ابن الحاجب يقصر التقدير في العامل بالفعل؛ لأنَّ التعلق أصل في الأفعال. والمقصود بالتعلق إنَّ الفعل بأحد الأمرين أو كليهما فالأول تعلق الفعل بالفاعل لا بدَّ من الفعل والفاعل أو تعلق الفعل بالفاعل معاً إذا كان متعدياً.

ويرى ابن مالك: ((إذا كان خبر المبتدأ ظرفاً، أو جاراً فلا بد من مقدر يتعلّق به وذلك المقدر إما اسم فاعل، أو فعل وكونه اسم فاعل أولى لوجهين أحدهما: أنَّ تقدير اسم الفاعل لا يحوج إلى تقدير آخر؛ لأنَّه واف بما يحتاج إليه في المحل من تقدير خبر مرفوع. وتقدير الفعل يحوج إلى تقدير اسم الفاعل، إذ لا بد من الحكم بالرفع على محل الفعل إذا ظهر في موضع الخبر. والرفع المحكوم به لا يظهر إلا في اسم الفاعل، أنَّ كل موضع كان فيه الظرف خبراً، وقدّر تعلقه بفعل أمكن تعلقه باسم فاعل))^(٣).

وهنا يتضح أنَّ النص عند ابن مالك لم يبيّن النص على أساس الابتداء بل عدّه اسم فاعل ويكون اسم الفاعل لا يحتاج إلى تقدير آخر؛ لأنَّ اسم الفاعل دل الفعل والفاعل معاً وهو دال على الثبوت.

وقال في موضع آخر: ((ويغنى عن الخبر باطراد، ظرف أو حرف جر تامّ معمول في الأجود لاسم فاعل كون مطلق، وفاقاً للأخفش تصريحاً ولسيبيوه إيماء، لا لفعله، ولا للمبتدأ، ولا للمخالفة خلافاً لزاعمي ذلك. وما يعزى للظرف من خبرية وعمل فالأصح كونه لعامله، وربما اجتمعا لفظاً))^(٤).

(١) ينظر: الإنصاف: ١/ ١٩٧ مسألة (٢٩) وينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٨٣، وشرح الأشموني: ١/ ٢٦٥، وحاشية

الصبان: ١/ ١٩٣ وشرح التصريح: ١/ ١٩٨.

(٢) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: ١/ ٣٦٢، وينظر: شرح الكافية (لبر الدين جماعة): ١٠٤.

(٣) شرح الكافية الشافية: ١/ ٣٤٩.

(٤) شرح التسهيل: ١/ ٢٩٨.

وقولهم: ((ولعله جوز الوجهين؛ لأنَّ كل منهما له وجهه وله اعتبار، ولذلك قال: (ناوين معنى كائن أو استقر)، ولهذا قال ابن هشام في المغني لعله موافق لابن مالك والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسمًا ولا فعلًا، لا نرجح نقول: نقول فعل مطلقًا ولا اسم مطلق، بل المعنى يتغير باعتباره كونه اسمًا، ويتغير باعتباره كونه فعلًا، حينئذٍ بحسب المعنى تقدرة، إن اقتضى المقام أن تكون الجملة جملة فعلية حينئذٍ ترده إلى جملة فعلية؛ لأنها تدل على الحدوث والاستمرار، وإن اقتضى المقام أنك تقدرة بكائن وهو ليس بجملة حينئذٍ تقدرة اسم فاعل، حينئذٍ بحسب المعنى. قال رحمه الله: والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسمًا ولا فعلًا بل بحسب المعنى، وإن جهلت المعنى فقدّر الوصف؛ لأنه صالح للأزمنة كلها وإن كان حقيقة في الحال، إن تردد الإنسان حينئذٍ يرجع إلى اسم الفاعل))^(١).

وقال الرضي: ((أي ظرفًا، أو جازًا ومجرورًا، ولم يذكره لجريه مجراه في جميع أحكامه حتى سماه بعضهم ظرفًا اصطلاحًا... وأما البصريون فقالوا: لا بد للظرف من محذوف يتعلق به، لفظي، إذ مخالفة الشيء للشيء لا توجب نصبه. وقال بعض النحاة: العامل فيه المبتدأ وقال البصريون: الظرف منصوب على أنه مفعول فيه، كما أنه كذلك اتفاقًا))^(٢).

نلاحظ من أنَّ الخبر شبه الجملة هو الظرف والجار والمجرور، ويقدر النحاة لهما محذوفًا يتعلقان به هو عند أكثرهم فعل (استقر) أو (كان) وعند قسم آخر اسم كائن أو مستقر.

وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بفعل مقدر، والتقدير فيه: زيد استقر أمامك، وعمر و استقر وراءك. وذهب بعضهم إلى أنه ينتصب بتقدير اسم فاعل، والتقدير: زيد مستقر أمامك، وعمر و مستقر وراءك^(٣).

وقال ابن هشام: ((...وعندي إنه إذا حذف ونقل ضميره إلى الظرف لم يجز إظهاره؛ لأنه قد صار أصلًا مرفوضًا، فأما إن ذكرته أولًا فقلت: (زيد اسقر عندك) فلا يمنع مانع منه وهو غريب. وأما في المثل (فيقدر بحسب المعنى وأما في البواقي نحو (زيد في الدار) فيقدر كونًا مطلقًا وهو كائن أو مستقر))^(٤).

(١) شرح ألفية ابن مالك (الحازمي) ١٥/٣٠٠.

(٢) شرح الرضي على الكافية: ٢٤٣/١ - ٢٤٤.

(٣) ينظر: الأنصاف: ١٩٧/١ (المسألة: ٢٩) وينظر: التبيين عند مذهب النحويين للعكبري: ٢٣٣، مسألة: ٢٩، وينظر:

ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة (الزبيدي): ٣٥.

(٤) مغني اللبيب: ٩٧/١ - ٩٩، وينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٠١.

قصر ابن هشام المتعلق المحذوف على المثل فقط وخصه بالجملة ك(كتبت)وبالمفرد (كاتب) اما البواقي فالتقدير المطلق بالكون المطلق أي كان او استقر قدرها. جعل من الفعل دليل على الحدوث والاستمرار واسم الفاعل يدل على الاستقرار وعدم الحدوث.

وقال الأزهري (ت ٩٠٥هـ): ((...واختلف في تقديره. فقال الأخفش والفارسي والزمخشري تقديره: كان أو استقر. وحجتهم أن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل المجرور، والأصل في العامل أن يكون فعلاً. و الصحيح عند جمهور البصريين أن تقديره: كائن أو مستقر، لا كان أو استقر. وحجتهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً، فكل من الفريقين استند إلى أصل صحيح، ورجح الاسم بوقوع الظرف والمجرور في موضع لا يصلح للفعل))^(١).

ويتبين من قول الأزهري (أن يكونا تامين...) ويقصد بالتام الذي يكون تعلقه بالكون العام المؤدي إلى معنى ذي فائدة، والناقص هو الذي يكون تعلقه بالكون العام غير المؤدي لمعنى ذي فائدة.

وقال الشيرازي: ((ما وقع ظرفاً تاماً، نحو : ﴿وَالرَّكْبُ اسْقَلَ مِنْكُمْ﴾، ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ فالأكثر متفق على أنه الواقع مقدر بجملة، أي: المقدر عامل، وأصل العمل :لفعل ك(كتبت)، هذا على زعمه تابعاً للزمخشري والفارسي بالدليل المذكور. والأصح: أنه مقدر بمفرد ك(كاتب) وهذا عند ابن مالك تابعاً لجمهور البصريين ، لأن الأصل في الخبر: الإفراد ، والصحيح الحق ما قال ابن هشام: إن الصواب أن لا يترجح تقدير أحدهما، بل يقدر بحسب اقتضاء المعنى كما يجيء))^(٢).

وذهب الشيرازي إلى اخراج التعلق في المثل حسب المعنى وجعله مطلق التقدير في السياق، وقوله (والصحيح الحق...) أن اقتضاء، المعنى الحاكم عنده في تقدير المتعلق، ولا يمكن ترجيح احدهما من دون النظر إلى السياق، وقدّر الخبر بالمفرد (والأصح...)؛ لأن الأصل في الخبر الأفراد وهو الاسم الذي ومثل يدل على الثبات والاستقرار وعدم الحدوث ومثل لذلك (كاتب).

وقال د. فاضل صالح السامرائي ((...إنّ الراجح في التقدير ،إنه إذا أريد الحدوث قدر فعل بحسب الزمن، وإذا أريد الثبوت قدر اسم فإذا قلت (القط كالنمر) قدرت اسماً (كائن)، ولا تقدر فعلاً. ونحوه (الأرض

(١) ينظر: شرح التصريح على التوضيح (الأزهري): ٢٠٦/١. السورة الأولى: الأنفال: ٢٤، والثانية: الفاتحة: ٢،

والثالثة: يونس: ٢١.

(٢) عفو العافية: ١٨٢/١ - ١٨٣، السورة الأولى الأنفال: ٤٢، والثانية الفاتحة: ٢.

كالكرة) وتقول (الجنة تحت ظلال السيوف) وأرى لا يصح تقدير فعل هنا فتقدير الفعل (استقرت) يعني أنها كانت على غير ذاك. فاستقرت الآن على هذا ولا يحسن تقدير (تكون أو تستقر) لما فيه من معنى الحدوث والتجدد، وإنما هذا أمر ثابت فنقدر كائنة. ومثلة ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ فإنه لا يحسن تقدير استقر بل الأولى أن يقدر (كائن) ^(١).

رابعاً: الخلاف في عمل (لات):

ثمة آراء للعلماء في عمل (لات) يمكن تقسيمها على الآتي :

الأول: أنها تعمل عمل ليس وهو قول الجمهور:

قال سيبويه: ((...وزعموا أن بعضهم قرأ: (وَلَاتٍ حِينَ مَنَاصٍ) وهي قليلة، كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك القيسي:

مَنْ قَرَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخُ

جعلها بمنزلة ليس، فهي بمنزلة لات في هذا الموضع في الرفع)) ^(٢) يتضح من النص أن لا مناص لكم منها أي الإفلات فهي تعمل عمل ليس أي ليس لكم منها نجاة.

وقال الزجاج (ت ٣١٠ هـ): ((وقرأ العامة (لات) بفتح التاء و (حين) بالنصب، وفيها أوجه، أحدها: وهو مذهب سيبويه أن (لا) نافية بمعنى ليس، والتاء مزيدة فيها كزيادتها في رَبٍّ وَثَمٍّ، ولا تعمل إلا في الأزمان خاصة نحو: لات حين، ولات أوان، كقوله:

طَلَبُوا صَلَحَنَا وَلَاتٍ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءٍ)) ^(٣).

وقال السيرافي (ت ٣٦٨ هـ): ((لا) بمنزلة ليس: قال سيبويه في النفي، قال سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخُ

(١) معاني النحو: ١٧٢/١-١٧٣.

(٢) كتاب سيبويه: ٥٨-٥٩ الآية ص: ٣، والبيت لسعد بن مالك القيسي ينظر: خزنة الأدب: ١/٢٢٣-٢٢٤، والمقتضب: ٣٦٠/٤.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ٣٢٤/٤، البيت: وينظر ديوان أبي زيد الطائي : ٣٠.

الشاهد فيه رفع (براح) بعد (لا). ونيران الحرب اشتدادها وعظمها. يقول: من أعرض عن الحرب وتركها وسئمها، فإني غير سائم لها ولا تارك. والمعنى واضح))^(١).

وقال الزمخشري: ((كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ)) (وَلَاتَ) هي لا المشبهة بليس، زيدت عليها تاء التانيث كما زيدت على رَبٍّ، وثُمَّ للتوكيد، وتغير بذلك حكمها حيث لم تدخل إلا على الأحيان ولم يبرز إلا أحد مقتضياتها: إما الاسم وإما الخبر، وامتنع بروزهما جميعاً، وهذا مذهب الخليل وسيبويه))^(٢).

وقال في موضع آخر: ((لَات: وهي لا التي يكسونها بالتاء وهي المشبهة بليس بعينها ولكنهم أبوا إلا أن يكون المنصوب بها حياً. قال الله تعالى: ﴿فَنَادَوا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ أي ليس الحين حين مناص))^(٣).

وقيل في توجيه هذا الموضوع: ((تحصل في (حين) ثلاث قراءات: الرفع، والنصب، والجر؛ وفي الرفع ثلاثة أقوال: إما على الابتداء، أو على الاسمية لـ (لَات) إن كانت عاملة عمل ليس، أو على خبرية لها إن كانت عاملة عمل (إن). وفي النصب ثلاثة أقوال أيضاً: إما على الاسمية لـ (لَات) إن كانت عاملة عمل (إن)، أو على خبرية لها إن كانت عاملة عمل (ليس)، أو على أنه مفعول بفعل محذوف تقديره: لا أرى حين مناص. وفي الخفض وجه واحد))^(٤).

وقولهم: ((وقال الجمهور: تعمل عمل ليس وعلى كل قول لا يذكر بعدها إلا أحد المعمولين ولا تعمل إلا في لفظ الحين قيل: أو ما رادفه...))^(٥).

الثاني: تعمل عمل (إن) فننصب الاسم وترفع الخبر وهذا قول الأخفش:

وقال الأخفش: قال تعالى: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ وقال (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) فشبهوا (لَات) بـ (ليس) واضمروا فيها اسم الفاعل ولا تكون (لَات) إلا مع (حين)

(١) شرح أبيات سيبويه: ٢٧/٢.

(٢) الكشف عن حقائق غوامض التنزيل: ٢٤١/٥.

(٣) المفصل في صنعه الإعراب: ١١٢/١، و السورة ص: ٣.

(٤) الملح في شرح الملح: ٤٨٧/١ ويُنظر: مختصر في شواذ القرآن: ١٢٩، ومعاني القرآن (الفراء): ٣٩٧/٢ - ٣٩٨.

(٥) الإتيان في علوم القرآن: ٢٧٣/٢.

ورفع بعضهم (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) فجعله في قوله مثل (لَيْسَ) كأنه قال (لَيْسَ أَحَدٌ) واضمر الخبر. وفي الشعر:

طَلَبُوا صُلَحَنَا وَلَا تَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءٍ

فَجَرَّ (أَوَانٍ) وحذف وأمضر (الحين) واضاف إلى (أَوَانٍ) لَأَنَّ (لَا تَ) لا تكون الا مع (الحين))^(١).

ونقل الزمخشري: ((وعند الأخفش: أنها لا النافية للجنس زيدت عليها التاء، وخصت بنفي الأحيان. (وَحِينَ مَنَاصٍ) منصوب بها، كأنك قلت: ولا حين مناص لهم. وعنه: أَنَّ ما ينتصب بعده بفعل مضم، أي: ولا أرى حين مناص، ويرتفع بالابتداء: أي ولا حين مناص كائن لهم، وعندهما أَنَّ النصب على: ولات الحين حين مناص أي وليس حين مناص، والرفع على ولات حين مناص حاصلًا لهم))^(٢).

ونقل العكبري: ((وقال الأخفش: هي العاملة في باب النفي، فحين اسمها، وخبرها محذوف؛ أي لالحين مناظر لهم، أو حينهم))^(٣).

وقال أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ): ((وعلى قول الأخفش: يكون حين اسم لات، عملت عمل إِنَّ نصبت الاسم ورفعت الخبر، والخبر محذوف تقديره: ولات أرى حين مناص))^(٤).

والقول: إنها لا تعمل شيئًا بل الاسم الذي بعدها إن كان مرفوعًا فمبتدأ أو منصوبًا فعلى إضمار فعل أي: ولات أرى حين مناص.

ونقله ابن هشام: ((الأمر الثاني في عملها وفي ذلك أيضا ثلاثة مذاهب: أحدها: أَنَّهَا لَا تعمل شيئًا فَإِنَّ وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره أو منصوب فمفعول لفعل محذوف وهذا قول للأخفش والتقدير عنده في الآية لا أرى حين مناص وعلى قراءة الرفع ولا حين مناص كائن لهم، الثاني: أَنَّهَا تعمل عمل إِنَّ فتتصب الاسم وترفع الخبر وهذا قول آخر للأخفش، والثالث: أَنَّهَا تعمل عمل ليس وهو قول الجمهور))^(٥).

(١) معاني القرآن: ٤٩٢/٢.

(٢) الكشف عن حقائق غوامض التنزيل: ٥/ ٢٤١.

(٣) التبيان في إعراب القرآن: ٣٢٦ وينظر: البحر المحيط: ٣٦٧/٧.

(٤) البحر المحيط: ٣٦٨/٧.

(٥) مغني اللبيب: ٣٣٥/١.

الثالث: إنها لا تعمل شيئاً:

ومن وجه القول إلى أن: العامل في خبر (لا): ((واختلف النحويون في العامل في خبر (لا) إذا كانت بمعنى (إن) ، فمنهم من قال: إنه ارتفع ب (لا) ، ومنهم من قال: ارتفع على أنه خبر ابتداء ، لأن (لا) مع ما بعدها بمنزلة المبتدأ، ولم تعمل فيه (لا) شيئاً، وهو الصحيح. إذ لو كان العامل فيه (لا)، لأوجب أن لا يتبع الاسم الذي بعدها على موضعه، لأنك إذا قلت: (لا رجل عاقل في الدار)، كنت قد حملت على الموضع قبل تمام الكلام، وذلك لا يجوز))^(١).

وقد تجيء لات وبعدها (هنا)، كقول الشاعر:

حَنَّتْ نَوَارٌ وَلَاتٌ هُنَا حَنْتَ وبدا الذي كانت نوار أجنت

ولا عمل للات في هذا وأشباهه، ولكنها مهمة، وهنا في موضع نصب على الظرفية، والفعل بعده صلة لأن محذوفة، وأن وصلت في موضع رفع بالابتداء، والخبر هنا ، كأنه قال :ولا هنالك حنين وزعم ابن عصفور أن (هنا) اسم لات، وما قاله غير صحيح ، لأن هنا ظرف غير متصرف فلا يخلو من معنى^(٢).

ونقل ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): ((وقال أبو الحسن الأخفش (لا ولات) لا يعملان شيئاً لأنهما حرفان وليسا فعلين فاذا وقع بعدهما مرفوع فبالابتداء والخبر محذوف...))^(٣).

وقال الرضي: خبر لا التي لنفي الجنس: ((وجه مشابهته للفاعل : مشابهته لخبر (إن) المشابه للفاعل، فهو مشبه بالمشبه، ووجه مشابهة (لا) التبرئة لإن، أن (لا) للمبالغة في النفي ، لكونها لنفي الجنس، كما أن، (إن) للمبالغة في الإثبات. قوله: وهو في (لا) شاذ، أي عمل ليس في (لا) شاذ، قالوا يجيء في الشعر نحو قوله :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فأنا ابن قيس لا براح

(١) شرح جمل الزجاجي: ٤١٠/٢

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣٧٨/١-٣٧٩. البيت: لحجل بن نصلة: ينظر: الشعر والشعراء: ١٠٢.

(٣) شرح المفصل (لابن يعيش): ١٠٩/١.

والظاهر أنه، لا تعمل (لا) عمل ليس، لا شاذًا، ولا قياسًا، ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر (لا) منصوبًا كخبر (ما) وليس^(١).

وذهب الرضي إلى رأيين: أنها تعمل عمل (إن) وجه مشابهته للفاعل: مشابهته لخبر (إن) المشابه للفاعل، فهو مشبه بالمشبه، ووجه مشابهة (لا) التبرئة لإن، أن (لا) للمبالغة في النفي، لكونها لنفي الجنس، كما أن، (إن) للمبالغة في الإثبات. وهذا هو المقدم عنده. والآخر: ثمة رؤية تصدرها بكلمة (لا) يتمتع) أنه رؤيه لا حضور له امام الأول (ولا يتمتع دعوى كون (لات) هي (لا) التبرئة، ويقويه لزوم التنكير ما أضيف (حين) إليه^(٢).

وقال الأزهرى: ((باب (لا) العاملة عمل (إن) المشددة: وتسمى (لا) التبرئة دون غيرها من أحرف النفي، وحق (لا) التبرئة أن تصدق على (لا) النافية كائنة ما كانت؛ لأن كل من برأته فقد نفيت عنه شيئًا، ولكنهم خصوها بالعاملة عمل (إن) فإن التبرئة فيها أمكن منها في غيرها، لعمومها بالتنصيص، وتسمى النافية للجنس، وأفردت باب لطول الكلام عليها وإنما عملت (لا) عمل (إن) لمشابهتها لها من أربعة أوجه: أحدها: أن كلا منهما يدخل على الجملة الاسمية. الثاني: أن كلا منهما للتأكيد، ف(لا) لتأكيد النفي، و(إن) لتأكيد الإثبات. والثالث: أن (لا) نقيضة (إن)، والشيء يحمل على نقيضه، كما يحمل على نظيره...))^(٣).

وقال السيوطي: ((أنها لا تعمل شيئًا بل الاسم الذي بعدها إن كان مرفوعاً فمبتدأ أو منصوباً فعلى إضمار فعل أي ولات أرى حين مناص نقله ابن عصفور عن الأخفش وصاحب البسيط عن السيرافي واختاره أبو حيان لأنه لم يحفظ الإتيان بعدها باسم وخبر مثبتين ولأن ليس لا يجوز حذف اسمها فلو حذف اسم لات لكانوا قد تصرفوا في الفرع ما لم يتصرفوا في الأصل إلا أنه جعل المنصوب بعدها خبر مبتدأ محذوف لأنه لم يحفظ نفي الفعل بها في موضع من المواضع))^(٤).

وقال الشيرازي: ((الأمر الثاني: في عملها، وفيه أيضًا ثلاثة مذاهب: أحدها: أنها لا تعمل شيئًا، فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره، أو منصوب، فمعمول لفعل محذوف، فالتقدير للأول، و(لا) حين مناص كائن لهم، (لا) أرى حين مناص)). والثاني: أنها تعمل عمل (ليس)، وهو قول الجمهور، والثالث: أنها تعمل عمل

(١) شرح الرضي على الكافية: ٢٩٠-٢٩٣، البيت: سعد بن مالك: وينظر كتاب سيبويه: ١/ ٣٥٤.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٩٠-٢٩٣.

(٣) شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣٣٦.

(٤) مع الهوامع: ١٢٣-١٢٤. وينظر: البسيط في النحو لأبي عبد الله ضياء ابن علق الأشبيلي (ت ٦٥٠هـ): .

(إنّ) المشددة، وهذا مروي عن الأخفش. وعلى كل قول فلا يذكر بعدها إلا أحد المعمولين، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع، وقد يكون المحذوف هو المنصوب؛ كالقراءة الشاذة: ولات حين برفع (حين)، فيكون اسم لات، والمحذوف خبر؛ أي: (ليس حينٌ مناص لنا)؛ أي: (كائنًا) قال الرضي: ولا يمتنع كون (لات) هي (لا) التبرئة، (ويقويه) لزوم تنكير ما أضيف (حين) إليه، فإذا انتصب (حين) بعدها، فالخبر محذوف كما في (لا حول ولا قوة)، وإذا ارتفع... فالاسم محذوف؛ أي: (لات حينٌ حينٌ مناص) كما في (لا عليك)، أقول: ظاهر كلام الرضي: أنه لم ير القول بأن (لات) هي (لا) التبرئة زيدت التاء عليها منصوبًا لأحد، ولذلك قال: (ولا يمتنع كونها لا التبرئة). والزمخشري: قد صرح عن الأخفش بأنها عنده (لا) النافية للجنس، زيدت عليها التاء، وخصت بنفي الأحيان، وهذا حكاه ابن هشام قولًا ثانيًا للأخفش^(١).

تشعب رُؤى من قال بعدم عمل (لات) على شعبتين الأولى تذهب إلى أنّ العمل لفعل محذوف أثر في نصب مفعوله وهنا التقدير أن العمل للفعل المحذوف لا (لات) أما الأخرى نصت أنّ الوارد بعد لات خبر لمبتدأ محذوف تقديره كأن لهم في عمل لات من عدمه عزي النصب إلى (لات) وعدّها هي الناصبة كونها عنده تعمل عمل ليس ونلاحظ أنّ حيث أنها تنصب الأول اسمًا لها .

ومن خلال ما ورد من محاوره فكرية بين رأي الرضي والشيرازي تبين أنّ الشيرازي ساير الرضي في عدّه إنّ (لات) لا مانع أن تكون للتبرئة مع إيراده ترجيح عمل لا النافية للجنس.

وقال د. فاضل السامرائي: ((والذي نراه أنها (لا) زيدت عليها التاء لتخصصها عنها بأحكام، فهي أكثر ما يستعمل في نفي الزمن قال تعالى: (ولات حينٌ مناصٍ) وقيل (ندم البغاة ولات ساعة مندم) وقال الآخر (طلبوا صلحنا ولات أوان) وقد تستعمل في غيره قليلًا، نحو قوله: (يبغي جوارك حين لات مجير))^(٢)

ويتضح من كلام السامرائي وقد تستعمل في غير الزمن قليل أي (لات) حرف نفي غير عامل إذا وقع بعده غير زمان ك (يبغي جوارك حين لات مجير).

(١) عفو العافية: ١/٣٨٢-٣٨٣.

(٢) معاني النحو: ١/٢٣٦-٢٣٧، الآية: ص ٣.

خامساً: كلا وكلا واتصالهما بضمير مؤكّد:

قال سيبويه: ((كليهما وتمراً كأنه قال: أعطني كليهما وتمراً. ومن ذلك قولهم: (كلّ شيء ولا هذا) و (كل شيء ولا شتيمة حر)، أي انت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حرّ، فحذف لكثرة استعمالهم إيّاه، فأجرى مجرى: ولا زعماتك. ومن العرب من يقول: (كلاهما وتمراً)، كأنه قال: كلاهما لي ثابتان وزدني تمراً. و (كل شيء ولا شتيمة حر). كأنه قال: كل شيء أمم ولا شتيمة حرّ، وترك ذكر الفعل بعد لا، لما ذكرت لك، ولأنه يستدل بقوله: كل شيء، أنّه ينهاه))^(١).

ونجد هنا سيبويه ذهب إلى النصب على إضمار الفعل المحذوف إلا وهو (أعطني) ورفع (كلاهما) أي: لك كلاهما، ونصب (تمرا) على معنى أزيدك تمرا. ومن روى كليهما فإنما نصبه على معنى: أطعمك كليهما وتمراً^(٢).

وقولهم: ((أجاز الكسائي: (إنّا كلّاً فيها) بالنصب على النعت، قال أبو جعفر: وهذا من عظيم الخطأ أن ينعى المضمّر))^(٣).

وقال الفراء: ((وقوله: ﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَا﴾ . رَفَعْتُ (كَلَّ) بفيها، ولم تجعله نعتاً لإِنَّا، ولو نصبته على ذلك، وجعلت خبر إِنَّا (فيها)، ومثله: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ ترفع (كله لله)، وتنصبها على هذا التفسير))^(٤).
عدّ الجار والمجرور نعتاً، والأصل كلاهما صارت فيها كلا ؛ لأنّ لـ (كل) خبر مرفوع، أراد أن يقول كل خبر مكون من جار ومجرور لا بدّ له من مبتدأ مرفوع فعد (كل) في باب المبتدأ.

ووجه الفراء النصب في (كلاً) على أنه نعت توكيد للمضمّر المنصوب بـ (إنّ) على تقدير الإضافة والحذف لأجل التثوين الذي هو عوض من المضاف حين منع البصريون النصب في (كل) على التوكيد المضمّر المنصوب بـ (إنّ) لعدم الإضافة، إذ لا يستغنى بالتثوين عنها^(٥).

(١) كتاب سيبويه: ١/ ٢٨١، والمثل ينظر: مجمع الامثال: ١٥١/٢.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ١/ ٢٢٧، وينظر: غريب الحديث للخطابي: ٩٣/٣.

(٣) إعراب القرآن (النحاس): ٢٧/٤، وينظر: مشكل إعراب القرآن: ٢٦٠/٢.

(٤) معاني القرآن: ٣/ ١٠، السورة الأولى: غافر: ٤٨، والأخرى: آل عمران: ١٥٤.

(٥) ينظر: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري: ٣٣٠.

وقال الأخفش: ((وقال ﴿ إِنَّا كُلُّ فِيهَا ﴾ فَجَعَلَ (كُلُّ) اسماً مبتدأ؛ كما تقول: ﴿ إِنَّا كُلُّ فِيهَا ﴾^(١)) وافق الأخفش من قبله في عد (كل) مبتدأ مرفوع وما بعده جار ومجرور.

وقال المبرد: ((هما: لا يكون إلا تثنية: فإن قلت: فأنت تقول: كلاهما منطلق فد (كلا) لا يكون إلا لاثنتين، فلم أضفته إلى ضميرهما؟ فالجواب في ذلك أن (كلا) اسم واحد فيه معنى التثنية، فإنما أضفت واحدا إلى اثنتين، ألا ترى أنك تقول: الاثنان منطلقان، وكلاهما منطلق، وكلانا كفيل ضامن عن صاحبه، فإنما تأويله: كل واحد منّا))^(٢). ويتضح من نص المبرد استعمال (كلا) للتثنية في المعنى وهي واحدة في اللفظ مما جعل الضمير معها.

وقال ابن السراج: ((الضرب الثاني في التأكيد وهو ما يجيء للإحاطة والعموم تقول: جاءني القوم، أجمعون، وجاءني القوم كلهم، وجاءوني أجمعون وكلهم، وإن المال لك أجمع أكتع، ترفع إذا أردت أن تؤكد ما في لك، وإذا أردت أن تؤكد المال بعينه، نصبت وكذلك مررت بدارك جمعاء كتماء أو مررت بنسائك جمع كتع. ولا يجوز بزيد أجمع، ولا بزيد كله، وإنما يجوز ذلك فيها جازت عليه التفرقة. وأجمعون وما تصرف منها، وكل إذا كانت مضافة إلى الضمير وجميعهن يجرين على كل مضمر إلا أجمعين لا تكون إلا تابعة، لا تقول رأيت أجمعين ولا مررت بأجمعين، لا يجوز أن يلي رافعا ولا ناصبا ولا جارا، فلما قويت في الاتباع تمكنت فيه وصلاح ذلك في كل لأنها في معنى أجمعين في العموم، وذلك قولك: إن قومك جاءوني أجمعون ومررت بكم أجمعين فمعناها العموم، وذلك مخالف لمعنى نفسه وأنفسهم، لأن أنفسهم وأخواتها تثبت بعد الشك فإذا قلت: مررت كلهم، فهو بمنزلة أجمعين ومررت بهم جميعهم))^(٣).

وذهب بالأمر ابن السراج إلى باب التوكيد كقولنا: جاء كلهم وجاء القوم أجمعون كقوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلُّ فِيهَا ﴾. وهذا للإحاطة والعموم.

ونقل أبو جعفر النحاس: ((﴿ إِنَّا كُلُّ فِيهَا ﴾ قال الأخفش: كل مرفوع بالابتداء، وأجاز الفراء والكسائي إنّا كلا فيها بالنصب على النعت. قال أبو جعفر: وهذا من عظيم الخطأ أن ينعت المضمر، وأيضا

(١) معاني القرآن: ٥٠٢/١، وينظر: منهج الأخفش الاوسط في الدراسة النحوية: ٢٨٠-٢٨١، ومعاني القرآن

(النحاس): ١٤/٣.

(٢) المقنضب: ٢٤١/٣-٢٤٣.

(٣) الأصول في النحو: ٢١/٢.

فإنَّ (كَلًّا) لا تتعت ولا ينعت بها. هذا قول سيوييه نصًّا. وأكثر من هذا أنه لا يجوز أن يبدل من المضمر هاهنا لأنه مخاطب، ولا يبدل من المخاطب ولا المخاطب لأنهما لا يشكلان فيبدل منهما. هذا قول محمد بن يزيد نصًّا^(١).

وقال ابو علي الفارسي: ((...ويؤكد الاسم أيضا بما يكون للإحاطة والعموم وذلك هو: جاءني القوم أجمعون، وجاءني اخوتك كلهم. وكذلك: جاءوني أجمعون، وجاءوني كلهم. ولو قلت: جاءوني أنفسهم، لم يحسن حتى تؤكد فتقول: جاءوني هم أنفسهم؛ لأن أنفسهم اسم على العوامل نحو: جاءني نفس زيد، وأخرج الله نفسه. فلم يحسن لذلك أن تحمله على المضمر حتى يؤكد. كما لم يحسن ذلك في العطف. فأما كلهم فإنها وإن كانت قد تلى العوامل فإنها مشابهة لأجمعين من حيث كانت للإحاطة والعموم كأجمعين فحسن أن تجرى على المضمر من غير أن يؤكد. والمضمر والمظهر في التوكيد بهما سواء تقول: جاءوني أجمعون، كما تقول: جاءني اخوتك أجمعون، وكذلك (جاءوني كلهم))^(٢).

وقال الزمخشري: ((ومتى أكدت بـ(كل) و(أجمع) غير جمع، فلا مذهب لصحته حتى تقصد أجزاءه، كقولك: قرأت الكتاب كله، وأجمع، وسرت النهار كله، وأجمع، وتبحرت الأرض وسرت الليلة كلها، وجمعاء))^(٣).

وقال ابن يعيش: ((إنَّ (كَلًّا) و(أجمع) معناهما الإحاطة والعموم، فلا يؤكد بهما إلا ما يتبعض، ويصح تجزئته، فتقول: قرأت الكتاب كله؛ لأنه يمكن قراءة بعضه، و(سرتُ النهار أجمع)، لإمكان سير جزء منه، و(تبحرت الأرض)، أي: توسعت فيها، و(سرتُ الليلة جمعاء). كل هذه الأشياء يجوز تأكيدها بـ(كل) و(أجمع)؛ لإمكان تجزئتها وتبعضها))^(٤).

يريد القول بأن التوكيد بكل يلزم شمول الأجزاء أجمعها، ويطلق الكل ويريد الجزء كما في المثال (سرتُ النهار كله) بل سار جزء من النهار وليس النهار كله.

وقال ابن الحاجب: ((ولا يؤكد بـ(كل) و(أجمع)، إلا ذو أجزاء يصح افتراقها حسًّا، أو حكماً، نحو: أكرمت القوم كلهم)، و(اشتريت العبد كله)، بخلاف: جاء زيد كله))^(٥).

(١) اعراب القرآن: ٢٧/٤، الآية الأولى: غافر: ٤٨.

(٢) الايضاح العضدي: لأبي علي الفارسي: ٢٧٣/١.

(٣) المفصل: ٢٢٦/٢.

(٤) شرح المفصل (ابن يعيش): ٣٩٢/٢.

(٥) الكافية في علم النحو: ٣١.

يتضح من كلام ابن الحاجب أن التوكيد بـ(كلّ وأجمع) لا يكون إلا ذو أجزاء. كما أنّ العبد يفترق حكماً بالنسبة إلى بعض الأفعال كالبيع وال شراء .

وقال ابن مالك: ((ثم بينت أنّ المؤكد به في قصد الشمول: (كل) و(جميع) و(كلا) و(كلتا) مضافات إلى ضمير المؤكد نحو: (جاء الجيش كله، أو جميعه) و(القبيلة كلها، أو جميعها) و(القوم كلهم، أو جميعهم) و (النساء كلهن، أو جميعهن) و(الزيدان كلاهما) و(الهندان كلتاهما))^(١).

يتضح من نص ابن مالك إنّ كل وجميع أنها لتوكيد الشامل وليس للأجزاء كما جعل (جميع) بمنزلة (كل) في المعنى وكلا وكلتا بمنزلة (كل) في المعنى.

قالوا: اشتريت العبدَ كله، وهذا يدل على أنّهم يؤكدون المفرد بكلّ فالتثنية أولى، قلت: إنّما يؤكد العبد وشبهه بكلّ نظرًا إلى تقدير تفرقة أجزائه بالنسبة إلى ما وجّه إليه من شراء أو بيع، فلولا تقدير الأجزاء. فجوز في المثني لك باعتبار الأجزاء: قلت: هذا كان يلزمهم ولكنهم عوضوا عنه كلاهما، فيقولون: اشتريت العبدَين كليهما واستغنوا بها^(٢).

وقال الرضي: ((يعني بالذي يصح افتراق أجزائه حسًا، نحو: القوم، والرجال، فإن له أفرادًا يتميز في الحس بعضها من بعض؛ وبالذي يصح افتراق أجزائه حكمًا، مفردًا متصل الأجزاء، كالعبد والدار وزيد، فإنه تفترق أجزائه حكمًا بالنسبة إلى بعض الأفعال، كالشراء والبيع: فيجوز توكيده، إذن، بالكلّ نحو: اشتريت العبد كله، فإنه يصح شراء بعضه دون الباقي، ولا تفترق أجزائه حكمًا بالنسبة إلى بعضها، كالمجيء والذهاب فلا تقول: جاءني العبد كله، وذهب زيد كله، فإن أجزاء العبد لا تفترق بالنسبة إلى المجيء، بأن يجيء بعضه ولا يجيء الباقي؛ فعلى هذا القياس: لا يقال اختصم الزيدان كلاهما، لأنّ الزيدَين لا يصح افتراقهما بالنسبة إلى الاختصاص، إذ هو لا يكون إلا بين اثنين أو أكثر؛ فلا يصح أن يقال: اختصم زيد وحده^(٣) .

(١) شرح الكافية الشافية: ٣/١١٧٠ - ١١٧١.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٤٣٨/١.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢/٢٧١ - ٢٧٢. وينظر: شرح الكافية (ابن جماعة): ١٨٦ - ١٨٧، وينظر: همع

الهوامع: ١/١٥١.

وقال الجامي (ت ٨٩٨هـ): ((ولا يؤكد ب(كل وأجمع) إلا ذو أجزاء مفردا كان أو جمعا؛ إذ الكلية والاجتماع لا حاجة إلى ذكر الأفراد؛ لأن الكلي ما لم تلاحظ أفراده مجتمعة ولم تصر أجزاء لا يصح تأكيده ب(كل وأجمع) ويجب أن تكون تلك الأجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كأجزاء القوم أو حكما كأجزاء العبد ليكون في التأكيد ب(كل و أجمع) فائدة، مثل: أكرمت القوم كلهم، واشتريت العبد كله، فإن العبد قد يتجزأ في الاشتراء فيصح تأكيده ب(كل)؛ ليفيد الشمول، بخلاف (جاء زيد كله) لعدم صحة افتراق أجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء))^(١).

وإن (كل) يلزم من المتكلم تأكيد الأجزاء فالواحد لا يعد كلاً فالأجزاء يمكن أن تجمل ب(كل) أو (جميع) أو (عامة).

وقال الشيرازي: ((ولا يؤكد شيء ب(كل) و(أجمع)؛ إلا شيء ذو أجزاء يصح افتراقها الأجزاء: جساً، أو حكماً. فالحسي؛ نحو: أكرمت القوم كلهم، إذ زيد) وبكر وبشر مثلاً أجزاء القوم يصح افتراقهم حساً بإكرام بعض دون بعض. والحكمي؛ نحو: اشتريت العبد كله لصحة اشتراء بعضه، بخلاف: (جاءني زيد كله)، إذ لا يمكن مجيء بعض زيد. ويجب اتصالهن بضمير المؤكد، فليس منه وخلق لكم ما في الأرض جميعاً، خلافاً لمن وهم، ولقراءة بعضهم: ﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَا﴾، خلافاً للفراء والزمخشري، بل (جميعاً): حال، و(كلاً): بديل. ويجوز كونه حالاً من ضمير الظرف. ويؤكد بهن لرفع احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعهن، فمن ثم جاز (جاء الزيدان كلاهما) و(المرأتان كلاهما)؛ لجواز أن يكون الأصل: جاء أحد الزيدين أو المرأتين؛ نحو: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ أي: يخرج من أحدهما وامتنع على الأصح: (اختصم الزيدان كلاهما)، و(الهندان كلاهما)، و(رأيت أحداً الرجلين كليهما)، و(المال بينهما كليهما) لامتناع التقدير المذكور))^(٢).

إن المتأمل في مصاديق الامتناع، يجد أنه يمكن تقسيمه على ضرب:

- ١- امتناع عقلي وهو قوله (أحد الزيدين) ثم يقول كليهما فكيف يقول أحد ثم يأتي ب (كليهما).
- ٢- وامتناع في عدم الاشتراك: المال بينهما.

(١) الفوائد الضيائية: ٥٩٥-٥٩٧.

(٢) عفو العافية: ٤٥٦/١، والسورة الرحمن: ٢٢.

٣- والامتناع للفرق بينهما: اختصم الزيدان كلاهما لأن التخاصم ان يقع بين اثنين فكيف هنا يقول كلاهما.

ويفهم من قوله: (وامتنع على الأصح...) لأن الاختصام لا يكون إلا بين اثنين، ويدل على امتناع ذلك إطباقهم على منه: جاء زيد كله، لعدم الفائدة. واحتج المجيز بأن العرب قد تأتي بالتوكيد حيث لا احتمال نحو: جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون. وجاز أن يقال: جاء القوم كلهم، واشترت العبد كله لرفع الاحتمال المذكور، وامتنع أن يقال: جاء زيد كله، لعدم الفائدة، إذ يستحيل نسبة المجيء إلى جزئه المتصل به دون بعضه الآخر^(١).

وقال د. فاضل السامرائي: ((...فهو إذن وصف استعمل للإحاطة بمعنى (كل)، والفرق بينهما أن (أجمع) من لفظ الجماعة، والمجموع والإجماع، و(كُلًّا) للدلالة على كل فرد حتى تستغرق الأفراد، فقولك: (رضوا بذلك أجمعون) يفيد أن مجموعهم رضي بذلك، وأما قولك (رضوا بذلك كلهم) فيفيد أن أفرادهم رضوا بذلك، والنتيجة واحدة لأنه إذا رضي كل أفرادهم فقد رضي مجموعهم ف(أجمع) تشير إلى العموم ابتداءً، و(كل) تشير إلى الأفراد حتى تستغرقهم، و(كلهم أجمعون) للجمع بين المعنيين فتكون زيادة في التوكيد. وقد ذهب بعض النحاة إلى أنها تفيد الاتحاد في الوقت، فيكون معنى قولنا (جاء الرجال أجمعون) جاءوا مجتمعين. والحق أنها لا تفيده، قال تعالى: ﴿وَلَا تُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ومعناها (كلهم) وليس معناها (مجتمعين). وقال: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ ومعناها (كلهم) وليس معناها (مجتمعين))^(٢).

سادساً: الظرف المضاف إلى الجملة:

قال سيبويه: ((وأصل (إِذْ) أن تضاف إلى جملة من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر، وقد تحذف منها الجملة التي تضاف إليها، فإذا حذفت الجملة منها عوض منها التنوين، وإذا عوض التنوين النقي ساكنان

(١) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١٣٥/٣.

(٢) معاني النحو: ١٤٧/٤-١٤٨، السورة الأولى: الحجر: ٣٩، والثانية: البقرة: ١٦١، وينظر: النحو العربي أحكام ومعان

: ٥١/١.

الذال والتتوين وإذا اجتمعا وجب أن يكسر الأول، فإذا كسر صار (يَوْمِئِذٍ) فأما قوله: (إِذْ ذَاكَ) فإشارة إلى حديث ماض، ويجوز أن يكون خبر المبتدأ محذوفاً، كأنه قال: (يَوْمَ إِذْ ذَاكَ كَائِنٌ) أو واقع ونحو هذا^(١).

يكشف هذا النص أن تضاف إلى الجمل الفعلية والأسمية معاً، وقد تحذف هذه الجمل ويعوض عنها بالتتوين، وهذا والأجراء يفضي إلى التقاء ساكنين هما الذال والتتوين كسر الساكن الاول عملاً بالأصل فصارت (يَوْمِئِذٍ).

وذهب جمهور النحويين إلى أن الكسرة هي الأصل في تحريك التقاء الساكنين؛ ولا يعدل عنها إلا لسبب، وقال ابن السراج: وأصل تحريك التقاء الساكنين الكسر، فمتى حركوا بغير ذلك فإنما هو للاستتقال أو لاتباع اللفظ^(٢).

إن (إِذْ) الظرفية تضاف إلى الجملتين، الاسمية والفعلية غير أن سيبويه يجعل الجمل المبدوءة بأسماء بعدها أولى من الجمل المبدوءة بأفعال. وتركت الاسماء بعدها على حالها، وكأنه لم يذكر قبلها شيء فلم يجاوزوا (إِذْ) بها، كانت لا تغير ما دخلت عليه، فيجعلوا الاسم أولى بها من الفعل^(٣).

وقال المبرد: هذا باب إضافة الأزمنة إلى الجمل: ((...أنه ما كان من الأزمنة في معنى (إِذْ) فإنه يضاف إلى الفعل والفاعل وإلى الابتداء والخبر كما يكون ذلك في (إِذْ) ذلك قولك جئتكَ إِذْ قام زيد وجئتكَ إِذْ زيد في الدار فعلى هذا تقول جئتكَ يوم زيد في الدار وجئتكَ حين قام زيد وإن كان الظرف في معنى إِذْ لم يجز أن يضاف إلا إلى الأفعال كما كان ذلك في إِذْ ألا ترى أَنَّكَ تقول آتيكَ إِذْ قام زيد وإِذْ طلعت الشمس ولا يجوز آتيكَ إِذْ زيد منطلق لأن إِذْ فيها معنى الجزاء ولا يكون الجزاء إلا بالفعل تقول إِذْ أعطيتني أكرمته وإِذْ قدم زيد آتيكَ...))^(٤).

يفهم من كلام المبرد أن (إِذْ) لم تكن بمعنى (إِذَا) فهي تخلص للإضافة إلى الجمل الفعلية والأسمية وتقدر مع الجمل الاسمية بـ (يوم) لم تضاف إلا للجمل الفعلية (حين) وإذا كانت بمعنى (إِذَا) لم تضاف إلا للجمل الفعلية ويزين ما مر من القول: إن (إِذْ) إذا لم تكن بمعنى (إِذَا) فهي أطلق في الإضافة.

(١) كتاب سيبويه : ١٢٦/٢ - ١٢٧.

(٢) ينظر: التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي: ١١٩.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ١١٦/٣.

(٤) المقتضب: ٣٤٧/٤، وينظر: الكامل: ١١٩/٨.

وقال ابن الحاجب: ((والظروف المضافة إلى الجملة و (إِذْ) يجوز بناؤها على الفتح، ويجوز إعرابه كقوله تعالى: ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ وقوله: ﴿ مِنْ عَذَابٍ يَوْمِيذٍ بِبَنِيهِ ﴾ ، ﴿ وَمِنْ خِزْيٍ يَوْمِيذٍ ﴾ على القراءتين وإنما بني تشبيها له بالظروف المحتاجة إلى الجمل كـ (حَيْثُ) و (إِذَا) و (إِذَا)، لما تبين بالجملة بيانها، وكذلك (يومئذ) (لأن الجملة الواقعة بعد (إِذْ) مبنية لـ (يوم) أيضا إذا قلت: يومئذ. وأما إذا أعربت فلأن أصلها الإضافة إلى المفرد، فكانت إضافتها إلى الجمل عرضة فلم يعتد بالعارض)، قوله: (وكذلك: مِثْلٌ وَغَيْرُ، مَعَ) (ما) و (أَنْ) و (أَنَّ). كقولك: قيامك مثلما قام زيدا وقوله:

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي غُصُونِ دَاتٍ

أَوْ قَالَ وإنما بنيت تشبيها لها بالظروف المتقدمة حيث كثرت وبنيت بالجملة بعدها لأن (ما) و (أَنْ) يستلزمان الجملة كما تستلزمها (إِذْ)، فكما جاز أن يبني ما يضاف إلى (إِذْ) من الظروف جوزوا أن يبني ما أشبه الظروف لكثرته عند إضافته إلى ما يشبه (إِذْ) في احتياجه إلى الجملة ((^(١)).

ذهب ابن الحاجب في تجويز البناء لوقوعه في القرآن الكريم وهو المقيس عليه عند النحاة وكذلك وقوعه في كلام العرب الفصحاء. والشاهد في البيت (أَنْ) هي جاءت غير مبنية لإضافتها إلى مبني وهو أن المصدرية.

قال الرضي: ((... والظروف المضافة إلى الجمل على ضربين، كما ذكرنا: إمَّا واجبة الإضافة إليها ، وهي: حيث، في الأغلب، وإِذْ، وأما إِذَا، ففيها خلاف على ما يجيء، هل إلى شرطها أو لا؛ وإما جائزة الإضافة، وهي غير هذه الثلاثة؛ مضافة هي. فالواجبة الإضافة إليها، واجبة البناء، لأنها مضافة في المعنى إلى المصدر الذي تضمنته الجملة كما ذكرنا، وإن كانت في الظاهر إلى الجملة، فإضافتها إليها كلا إضافة، فشابهت الغايات المحذوف ما أضيفت إليه، فلهذا بنيت (حيث) على الضم كالغايات، على (الأعراف...))^(٢).

(١) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: ١/٧٨٣-٧٨٥، السورة الأولى المائدة: ١١٩، والثانية المعارج: ١١، والثالثة هود: ٦٦.

(٢) شرح الرضي على الكافية: ٣/١٧١-١٧٢.

وقدّم الرضي فهمًا على نوع الاضافة بين ان تكون واجبة أو جائزة قال: (وإما جائزة الإضافة...)، وخلص إلى أنّ واجبة الإضافة واجبة البناء؛ لأن (إذ+ الجملة) إضافة إلى مصدر المعنى الذي تضمنته الجملة فشابهت الغايات المحذوفة (المبهمة).

وقال بدرالدين بن جماعة (ت ٧٣٣هـ): ((والظرف المضاف إلى جملة ... إلى آخره. هاهنا تفصيل، وهو أنّ الجمل إنما يضاف إليها من الظروف ما لم يكن زمنًا معينًا؛ مثل: (حين) و(ساعة) و(يوم)، فإن كان معينًا ك(نهار) و(ليل) وشبهه، فلا، ثم إذا أُضيف الظرف إلى الجملة؛ فإن كانت اسمية أعرب عند البصريين وجوبا، وجوز الكوفيون الإعراب والبناء على الفتح، وإن كانت فعليةً والفعل معربٌ فالوجهان، والإعراب أجود، وإن كان الفعل مبنياً كالماضي والمضارع المتصل به إحدى النونين فالوجهان، والبناء أجود؛ للمشكلة بين المضاف والمضاف إليه))^(١).

وقال الجامي: ((والظروف المضافة إلى الجملة) و إلى كلمة (إذ) المضافة إلى الجملة (يجوز بناؤها) لاكتسابها البناء من المضاف إليه ولو بواسطة (على الفتح) للخفة، نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمُ يَنْفَعُ الصّٰدِقِينَ﴾، وقوله تعالى: ﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمِيذٍ﴾ فيمن قرأ بالفتح، ويجوز إعرابها أيضًا لكونها أسماء مستحقة للإعراب، ولا يجب اكتساب المضاف إلى المبني البناء منه. (كذلك) أي: كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والإعراب (مثل وغير) المذكورين مع (ما) و(أن) مخففة أو مشددة، مثل: (قيامي مثل ما قام زيد) و(قيامي مثل أن يقوم أو مثل أنك تقوم)؛ لمشابهتهما الظروف المضافة إلى الجملة نحو: (إذا وحيث)، وبهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف، ويجوز إعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للأعراب))^(٢).

وقال الشيرازي: ((والظرف المضاف إلى الجملة الأسمية والفعلية، وإلى (إذ) يجوز بناؤه على الفتح؛ نحو ﴿يَوْمُ يَنْفَعُ الصّٰدِقِينَ﴾، ﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمِيذٍ﴾ تشبيهاً بالظرف المحتاجة؛ ك(حيث) و(إذا). والأعراب لأصالة إضافتها إلى المفرد، وعارضيه الإضافة إلى الجملة. وكذلك: (مثل) و(غير) يجوز بناؤهما على الفتح مع إضافتها إلى (ما) و(أن) و(أن) مخففة ومشددة؛ نحو: (قيامي مثل ما قام زيد) أو (مثل أن يقوم)، ﴿إِنَّهُوَ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ﴾، و(ما قام أحد غيرك)... بخلاف: ما يختص بتعريف وغيره ك(أمس)، (غد)، فإنه لا

(١) شرح كافيّة ابن الحاجب: ٢٣٣.

(٢) الفوائد الضيائية: ٤٢٥، السورة الاولى: المائدة: ١١٩ و الاخرى: المعارج: ١١.

يضاف إلى الجمل ومنه: المحدود، والمعدود، والمؤقت؛ ك(يومين)، و(ليلتين)، و(أسبوع)، و(شهر)، و(سنة)، فلا يضاف شيء من ذلك إلى الجمل على الصحيح عند ابن مالك وغيره. والبناء في الجملة صدرها مبني أرجح؛ نحو: (كيوم ولدته أمه وتجويز البناء هنا مذهب الكوفية لا البصرية، واختاره المصنف وابن مالك؛ لوقوعه في القرآن الكريم وكلام الفصحاء كما في: ﴿يَوْمُ يَنْفَعُ﴾^(١)).

يتضح من نص الشيرازي بعد أن تحدث عن الظرف المضاف إلى جملة وقد ذهب في إضافة الجملة إلى جملة فعلية وأخرى اسمية والأصل فيها هو المفرد: الأصل: ان نضيفه إلى المفرد (حيث زيد) أي (حيث يقوم زيد) وهنا يجوز بناء (حيث) على الفتح وهي جملة فعلية، (يوم تقوم الساعة) ظرف (يوم) يجوز بناؤه على الفتح:

١_ مثل + ما = مثلاً (قيامي مثل ما قام زيد) يجوز بناؤه على الفتح، وهو جملة فعلية.

٢_ (مثل ما أن عم) هنا بناؤه (مثل) على الفتح.

٣_ وتجويز البناء هو مذهب الكوفية سواء أكان البناء في صدر الجملة أم دخول الظرف في الجملة الفعلية والاسمية، وصدر الجملة عند الشيرازي أرجح بكون هذا البناء وارد في القرآن وكلام العرب.

وقال الدكتور فخر الدين قباوة: ((وإن اسم الزمان دالاً على الماضي حقيقة أو مجازاً، ك(إذ) وما في معناها، فإنه يضاف إلى الجملة الفعلية أو اسمية. ومن الماضي الحقيقي قول ابن مقبل:

لولا الحياء ولولا الذين عبتكما بعبعض ما فيكما إذ عبتما عوري))^(٢).

سابعاً: الكاف الزائدة للتوكيد:

ذهب النحاة في الكاف الزائدة للتوكيد ودخولها على (مثل) بعدد من الوجوه:

الوجه الأول: إنما زيدت لتوكيد نفي المثل لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة :

قال سيبويه: ((وقال الأعشى:

(١) عفو العافية: ٥٨١/١، السورة الأولى هود: ٦٦، والثانية الجن: ١١، والثالثة: الذاريات: ٢٣، والرابعة المائدة: ١١٩، والحديث: عيون أخبار الرضا: ٢٦٠/٢.

(٢) اعراب الجمل واشباه الجمل: ٢٠٤-٢٠٥، والبيت ينظر: ديوان تميم بن أبي بن مقبل: ٧٤.

تجانف عن أهل الإمامة ناقتي وما قصدت من أهلها لسوائكا

وقال خطام المَجاشعي:

تجانف عن جو الإمامة ناقتي وصاليات ككما يؤثفنين

فعلوا ذلك لأنَّ معنى سَوَاء معنى غير، ومعنى الكاف معنى مثل. وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها. وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا، لأنَّ هذا موضع جُمَلٍ، وسنبين ذلك فيما نَسْتَقْبِلُ إن شاء الله^(١).

يتضح من قول سيبويه إنَّ الكاف مساوية لمثل في المعنى وهذا وارد في كلام العرب وستشهد بالأبيات الشعرية ولا سَيِّما في (ككما) التي فيها الكاف الثانية مساوية لمثل وأدخل الكاف الأولى .

وقال الفراء: ((وَقَدْ رَفَعَ عَاصِمٌ وَالْأَعْمَشُ (مِثْلَ) وَنَصَبَهَا أَهْلُ الْحِجَازِ وَالْحَسَنُ، فَمِنْ رَفَعَهَا جَعَلَهَا نَعْتًا لِلْحَقِّ وَمِنْ نَصَبَهَا جَعَلَهَا فِي مَذْهَبِ الْمَصْدَرِ كَقَوْلِكَ: إِنَّهُ لِحَقٌّ حَقًّا. وَإِنْ الْعَرَبُ لَتَنْصِبُهَا إِذَا رَفَعَ بِهَا الْأَسْمَ فَيَقُولُونَ: مِثْلُ مَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ: عَبْدُ اللَّهِ مِثْلُكَ، وَأَنْتَ مِثْلُهُ. وَعِلَّةُ النَّصْبِ فِيهَا أَنَّ الْكَافَ قَدْ تَكُونُ دَاخِلَةً عَلَيْهَا فَتَنْصَبُ إِذَا أَلْقَيْتَ الْكَافَ. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَفِيْجُوزُ أَنْ تَقُولَ: زَيْدُ الْأَسَدِ شَدَّةً، فَتَنْصَبُ الْأَسَدُ إِذَا أَلْقَيْتَ الْكَافَ قُلْتَ: لَا وَذَلِكَ أَنَّ مِثْلَ تَوْدَى عَنِ الْكَافِ وَالْأَسَدُ لَا يُوْدِي عَنْهَا أَلَا تَرَى قَوْلَ الشَّاعِرِ:

وَزَعْتُ بِكَالْهَرَاوَةِ أَعُوْجِي إِذَا وَنَتِ الرِّكَابِ جَرَى وَثَابَا

إنَّ الْكَافَ قَدْ أَجْزَأَتْ مِنْ مِثْلٍ، وَإِنَّ الْعَرَبَ تَجْمَعُ بَيْنَهُمَا فَيَقُولُونَ: زَيْدٌ كَمِثْلِكَ، وَقَالَ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ، واجتماعهما دليل على أن معنهما واحد^(٢). يتضح من كلام الفراء أن الكاف ناصبه في حال دخولها ومثل لذلك (زيد الأسد) يريد ان يقول زيد كالأسد وهنا الكاف ناصبه.

وقال المبرد: ((وَأَمَّا الْكَافُ الزَّائِدَةُ فَمَعْنَاهَا التَّنْثِيهِ ؛ نَحْوُ: عَبْدُ اللَّهِ كَزَيْدٍ، وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ: مِثْلُ زَيْدٍ وَمَا أَنْتَ كَخَالِدٍ. فَلِذَلِكَ إِذَا اضْطَرَّ الشَّاعِرُ جَعَلَهَا بِمَنْزِلَةِ مِثْلٍ وَأَدْخَلَ عَلَيْهَا الْحُرُوفَ؛ كَمَا تَدْخُلُ عَلَى الْأَسْمَاءِ. فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ:

(١) كتاب سيبويه: ٣٣/١، البيت الاول ينظر: ديوان الاعشى: ١٣١، البيت الاخر ينظر: كتاب سيبويه: ٣٢/١.

(٢) معاني القرآن: ٨٥/٣، السورة الشورى: ١١، والبيت: لم ينسب لقائله وينظر: سر صناعة الأعراب: ٢٩٦.

ولعبت بهم طير أبابيل وصاليات كَمَا يُؤْتَفِنُ.

فدخلت الكاف على الكاف كما تدخل على مثل في قوله عز وجل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾

وقال الآخر: فَصَيَّرُوا (مِثْلُ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ). رفعت فاعلة، ومفعولة على المعنى، وذلك قوله:

أَتَنَّهُوْنَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوَى شَطَطٍ كَالطَّغْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْقُتْلُ

فالكاف ها هنا في معنى (مثل) إنما أراد: شيء مثل الطغن.

وقال الأخطل:

قَلِيلُ غَرَارِ النَّوْمِ حَتَّى تَقْلَصُوا عَلَى كَالْقَطَا الْجُونِي أَفْرَعَهَا الزَّجَرُ.

أراد مثل القطا^(١) يتضح من كلام المبرد أن الكاف الزائدة جاءت لتشبيهه بمعنى مثل وأن الكاف اسم

وقال الزجاج (ت ٣١١ هـ): ((قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ الكاف مؤكدة، والمعنى ليس مثله شيء، ولا يجوز ان يقال: المعنى مثل مثله شيء، لأن من قال هذا فقد أثبت المثل لله تعالى عن ذلك علواً كبيراً^(٢))).

وقال أبو جعفر النحاس: ((قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، أي لا يقدر أحد على هذا غيره والكاف في كمثلته زائدة للتوكيد لا موضع لها من الإعراب لأنها حرف، ولكن موضع (كمثله) موضع نصب والتقدير: ليس مثله شيء^(٣)))، يتبين من نص النحاس أن الكاف جاءت هنا زائدة في مثله ولا موضع لها من الأعراب بكونها حرف جر.

الوجه الثاني: إنَّ المعنى يرجع إلى نفي (مثله)، إذ لو كان مثله كان الله تعالى مثلاً لذلك المثل وهو تعالى شيء لا يكون له مثل:

وقال ابن جني: ((واعلم أن هذه الكاف التي هي حرف جار كما كانت غير زائدة فيما قدمنا ذكره، فقد تكون زائدة، مؤكدة بمنزلة الباء في خبر ليس، وما، ومن، وغير ذلك من حروف الجر، وذلك نحو قوله

(١) المقتضب: ٤/١٤٠-١٤١-١٤٢، السورة الشورى: ١١، البيت الاول ينظر: كتاب سيبويه: ٣٢/١، والبيت الثاني ينظر:

ديوان الاعشى: ٥٥، والثالث ينظر: ديوان الاخطل: ١٩٦. المثل: ينظر: كتاب سيبويه: ٢٠٣/١.

(٢) معاني القرآن وعرابه: ٤/٣٩٥، السورة الشورى: ١١.

(٣) إعراب القرآن (النحاس): ٩٢٥، السورة الشورى: ١١، وينظر: معاني القرآن (النحاس): ١٩٧/١.

عز وجل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ تقديره والله أعلم ليس مثله شيء، فلا بد من زيادة الكاف ليصح المعنى^(١).

هنا الكاف زائدة لو لم تكن زائدة يكون المعنى (ليس شيء مثل مثله) فيلزم أثبات المثل المحال وإنما زيدت لتوكيد النفي المثل لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانيًا. إن الله تعالى شيء ليس له مثل وقال الزمخشري: ((فإذا علم أنه من باب الكناية لم يقع فرق بين قوله: ليس كالله شيء، وبين قوله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ إلا ما تعطيه الكناية من فائدتها، وكأنهما عبارتان متعقبتان على معنى واحد: وهو نفي المماثلة عن ذاته^(٢)).

وقال ابن الحاجب: ((والكاف للتشبيه، وزائدة، وقد تكون اسمًا...)) قوله: وزائدة: كقوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ والمعنى: ليس مثله شيء^(٣).

يتضح من قول ابن الحاجب إن الكاف جاءت زائدة وأن ليس هناك مشابه لله عز وجل في الصفات ولا في ذاته ولا في أفعاله. كما نفى ابن الحاجب أن يكون تكرار في الجملة أي ليس مثل مثله شيء وجعل مثل اسم والأسماء لا تزداد.

الوجه الثالث: جاءت الكاف لأمن اللبس نحو: (ليس كمثله شيء) أي ليس مثله شيء وإلا لزم إثبات المثل وهو محال :

وقال ابن مالك: ((وقد تزداد إن أمن اللبس يكون الموضع غير صالح للتشبيه كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ فلا بد من عدم الاعتداد بالكاف، لأن الاعتداد بها يستلزم ثبوت شيء لا شيء مثله، وذلك محال وما افضى إلى المحال محال، وكالزيادة في كمثله الزيادة في ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ كَأَمْثَلِ اللَّوْلُورِ أَلْمَكُونِ وفي قول النبي (ص) على أحد الروايتين: (يكفى كالوجه واليدين) يريد يكفى الوجه واليدين، وهي الرواية الأخرى، ومنه قول الراجز :

قُبْ مِنَ التَّغْدَاءِ حُقْبٌ فِي سَوَقٍ لَوَاحِقُ الْأَقْرَبِ فِيهَا كَالْمَقْقُ

(١) سر صناعة الاعراب: ٢٩١/١، السورة الاولى: الشورى: ١١، وينظر: الخصائص: ٣٦٨/٢.

(٢) الكشف: ٢١٣/٤.

(٣) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: ٩٥٨/ ٣.

يريد :فيها المقق، أي الطول. وقال الفراء: قيل لبعض العرب: كيف تصنعون الأقط؟ فقال: كهين. يريد هيناً فزاد الكاف ((^(١)).

يتبين من نص ابن مالك أن الكاف هنا لكي يأمن اللبس أي ليس مثل الله تعالى مماثل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ أي ليس مثله شيء وإلا لزم إثبات المثل وهو محال.

وقال أبو حيان الأندلسي: ((قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، تقول العرب: مثلك لا يفعل كذا يريدون به المخاطب، كأنهم إذا نفوا الوصف عن مثل الشخص، كان نفياً عن الشخص. وهو من باب المبالغة. ومثل الآية، قول أوس بن حجر:

لَيْسَ كَمِثْلِ الْفَتَى زُهَيْرٍ خَلْقٌ يُوَاظِيهِ فِي الْفَضَائِلِ

وقال آخر:

وَقَتْلَى كَمِثْلِ جُدُوعِ النَّخْلِ تَغْشَاهُمْ مَسْبِلٌ مُنْهَمِرٌ

وقال آخر :

سعد بن زيد إذا أبصرت فضلهم ما إن كمثلهم في الناس من أحد

فجرت الآية في ذلك على نهج كلام العرب من إطلاق المثل على نفس الشيء...))^(٢).

ويتضح من كلام أبي حيان أنه جاء ب(مثل) لكي ينفي أن يكون هناك مشابه لله عز وجل في الصفات وجعل الكاف زائدة للتوكيد. لأن مثلاً اسم والأسماء لا تزداد بخلاف الكاف، فإنها حرف فتصلح للزيادة. ونظير نسبة المثل إلى من لا مثل له .

الوجه الرابع: الكاف غير زائدة ثم اختلف كما زيدت ﴿فَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَبِمِثْلِ مَا عَاقَبْتُمْ بِهِ﴾ بل زيدت لفصل الكاف عن الضمير:

(١) شرح التسهيل: ٣/١٧٠، السورة الاولى: الشورى: ١١، والثانية الواقعة: ٢٢-٢٣، الحديث ينظر: شواهد التوضيح: ١٩٨-

٢٠٠، واخرجه البخاري كتاب التيمم - باب التيمم للوجه والكفين. البيت: ينظر: ديوان رؤية بن العجاج: ١٠٦، والأشموني: ١٧١/٢، وضرائر ابن عصفور: ٦٦، وجمع الهوامع: ٤٤٨/٢.

(٢) البحر المحيط: ٧/٤٨٨-٤٨٩، السورة الاولى الشورى: ١١، والبيت الاول: أوس بن حجر ينظر: روح المعاني

١٨/٢٥، والبيت الثاني ينظر ديوان أوس: ٣٠، والطبري (جامع البيان في تأويل القرآن): ٩/٢٥٠.

وقال ابن هشام: ((...وقيل: الكاف في الآية غير زائدة، ثم اختلف؛ فقيل: الزائد مثل، كما زيدت في هو ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَآمَنْتُمْ بِهِ﴾ يوم قالوا : وإنما زيدت هنا للفصل الكاف من الضمير، والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تثبت، وأما هو ﴿بِمِثْلِ مَا ءَآمَنْتُمْ بِهِ﴾ فقد يشهد للقائل بزيادة، مثل، فيها قراءة ابن عباس: ﴿بِمَا آمَنْتُمْ بِهِ﴾ وقد تحولت قراءة الجماعة على زيادة الباء في المفعول المطلق، أي إيماناً مثل إيمانكم، به أي بالله سبحانه أو بمحمد عليه الصلاة والسلام، أو بالقرآن، وقيل: مثل للقرآن، وما للتوراة، أي فإن آمنوا بكتابكم كما آمنتم بكتابهم، وفي الآية الأولى قول ثالث وهو أن الكاف ومثلاً لا زائد منهما، ثم اختلف، فقيل: مثل بمعنى الذات، وقيل بمعنى الصفة، وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل، كم عكس ذلك من قال :

فصيروا مثل كعصف مأكول^(١).

.....

الوجه الخامس : وتزاد توكيداً:

وقال يعقوب بن الحاجي عوض (ت ٨٤٥هـ): ((وزائدة في نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ والمعنى: ليس مثله شيء؛ لأنه لو لم تكن زائدة لاختل المعنى، إذ الآية إنما سيقّت لبيان نفى المثل، وجعلها غير مزيدة يوهّم إثبات المثل، تعالى ذلك؛ لأنك إذا قلت: ليس مثله مثلك أحد، كان كأنك قلت: ليس مثل فلان الذي هو مثلك أحد، فاثبت فلانا ذلك مثلاً له، وقيل: لو لم تكن زائدة للزم نفيه تعالى؛ لأنه نفى مثل مثله وهو مثل مثله لأن المماثلة من الجانبين. وفيه نظر؛ لأن اللازم حينئذ (من) نفى الله تعالى صفة المثلية، وليس بمحال، إذ لا يلزم منه نفى ذات الله الجواز أن يكون انتقاء المجموع بانتقاء صفة المثلية. وقيل: يجوز أن يكون المثل صلة دون الكاف، لورود زيادة المثل في غير هذا الموضع كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَآمَنْتُمْ بِهِ﴾ على أحد التأويلين، والمقصود أنها زائدة يوصل بها في الآية إلى إدخال الكاف على الضمير، إذ لا يمكن بدون ذلك، لكونها مختصة بالظاهر...^(٢).

(١) مغني اللبيب: ٢٣٨/١، السورة الأولى البقرة: ١٣٧، والبيت لرؤية العجاج: ينظر خزانة الأدب: ٤/٢٧٠، وينظر: كتاب سيبويه: ٢٠٣/١.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب: والسورة الأولى الشورى: ١١، والآخرى: البقرة: ١٣٧.

يتضح من نص ابن الحاجي أن الكاف زائدة وإنها نفي مثل مثله أي نفي صفة المثلية وذهب هذا الترجيح بدليل أو تأويل على قوله: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنَتْكُمْ بِهِ﴾ وهنا الكاف جاءت لفصل عن الضمير.

وقال السيوطي: ((وقال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ الكاف زائدة لأنه تعالى لا مثل له))^(١).

وقال في موضع آخر: الكاف حرف جر له معان: ((...والتوكيد وهي الزائدة وحمل عليه الأكثرُونَ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ولو كانت غير زائدة لزم إثبات المثل وهو محال والقصد بهذا الكلام نفية، قال ابن جني: وإنما زيدت لتوكيد نفي المثل لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانيًا. وقال الراغب: إنما جمع بين الكاف والمثل لتأكيد النفي تنبيهًا على أنه لا يصح استعمال المثل ولا الكاف فنفي بليس الامرين جميعًا. وقال ابن فورك: ليست زائدة والمعنى ليس مثل مثله شيء وإذا نفيت التماثل عن المثل فلا مثل لله في الحقيقة.))^(٢).

هنا الكاف زائدة لتوكيد أن لا مثل لله عز وجل ولو لم تكن زائدة للزم إثبات المثل وهذا محال أن يكون هناك مثل لله عز وجل والزيادة التي حملتها لتوكيد أن لا مثيل ولا مشابه لصفات لله عز وجل، وقد سبق السيوطي ابن جني .

وقال الشيرازي: ((والكاف زائدة للتوكيد، نحو ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ إذ لو لم تكن زائدة يكون المعنى: (ليس شيء مثل مثله)، فيلزم إثبات المثل المحال، وإنما زيدت لتوكيد نفي المثل؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانيًا، قاله ابن جني. والأوضح: أن المعنى يرجع إلى نفي مثله؛ كان الله تعالى مثلاً لذلك المثل؛ وهو تعالى شيء، فلا يصح قوله: (ليس مثل مثله شيء) فلا يكون له مثل، ويسمى هذا مجازًا بالزيادة إذ أصل المعنى: (ليس مثله شيء) حتى يدل على المضرب بالمطابقة، فعدل عنه إلى ما يدل عليه بالالتزام، وهذا من باب: إطلاق الملزوم وإرادة اللزم؛ لأنه نفي مثلية المثل عنها، وهذا احسن ما قيل فيه))^(٣).

(١) تفسير الجلالين: ٦٣٩.

(٢) الإتيان في علوم القرآن: ٢٣٥، السورة الشورى: ١١.

(٣) عفو العافية: ٢٥٧/٢ - ٢٥٨.

يتبين من نص الشيرازي :

١_ لا يؤيد التكرار في الجملة أي عادة الجملة ثنائية، وهنا (الكاف = مثل) : ليس مثل مثله شيء ولا يكون لله عز وجل مثلاً المثلية تقترب الشبه من الله تعالى .

٢_ يذهب إلى نفي مثله ويعدل على المعنى.

٣_ الكاف تساوي مثل : بمعنى ليس مثل مثله شيء وهنا المعنى ينفي ان له شبيهاً والقصد من (مثله) أي (له مثل) .

٤_ الملزوم مثله واللازم ليس مثله شيء نفي المثلية عند الله عز وجل، وهنا عبر الشيرازي عن نفي المثلية في الملزوم ومن ثم ينفيها من اللازم واقعة أو محققه لا محيص عنها، اليأس من المثل على الله عز وجل .

٥_ يفضي إلى أن التشبيه منفي عند الذات الإلهية بشكل قطعي .

والحق أن قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ محمول على المعنى الحقيقي. ويلزم منه نفي المثل مطلقاً، بطريق برهاني، وهو الاستدلال بنفي اللازم، على نفي الملزوم. فإن مثل المثل لازم للمثل، لأنه إذا كان للشيء مثل يكون ذلك الشيء مثل مثله. وأورد عليه أنه لو كان المراد نفي مثل المثل لزم المحال، لأنه يلزم نفيه تعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً لأنه مثل لمثله^(١).

وقال د. محمد فاضل السامرائي: الكاف لها معاني ((زائدة تغيد التوكيد وجعلوا منه قوله تعالى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) بمعنى : ليس شيء مثله . إن التشبيه بـ (مثل) أقرب من الكاف، فقولك: (هي مثل البدر) أقرب في الشبه من (هي كالبدري) لأنك في الأولى تدعي المماثلة، والمماثلة أقرب من عموم الشبه. وعلى هذا يمكن أن يقال: إنه جاء بالكاف ومثل لنفي المماثلة والشبه كليهما، ولو جاء بالكاف وحده لكان نفيًا للمماثلة فقط، ولو جاء بـ (مثل) لكان نفيًا للمماثلة، فجاء بهما لنفي المشابهة القريبة والبعيدة. والذي يبدو أن الكاف ليست زائدة بل هي على معناها. وإيضاح ذلك أنك تقول: (هي مثل البدر) و (هي كمثل البدر)، فقولك: (هي مثل البدر) أقرب في الشبه إلى البدر من (كمثل البدر) وذلك لمجيئك في الثانية بأداتي تشبيه : الكاف ومثل، وإذا حذفت أداة التشبيه كان الشبه أقرب. فلو قلت: (هي البدر) لكان أقرب كما هو معلوم لأنك تدعي

(١) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٩٠.

أنها البدر وليست شبيهة به فقولك: (هي البدر) أقرب في الشبه من (هي كالبدر أو مثل البدر). وقولك: (هي مثل البدر) أقرب إلى الشبه من قولك: (هي كمثل البدر) فإنك في الأخيرة أبعدت الشبه بذكر أداتين للتشبيه. فلو قال تعالى: (ليس مثله شيء) لكان ينفي ذا الشبه القريب أو المثل القريب، ولكنه قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ مريدًا بذلك نفي المشابهة ولو من وجه بعيد، على معنى أنه لا يشبهه شيء ولو من وجه بعيد))^(١).

ثامناً : تاء التانيث:

إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً مفرداً جاء الفعل بصيغة الإفراد عند العرب قاطبة وأما إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً مثني أو جمعاً فإن جمهور العرب يُفردون الفعل فلا يلحقون به علامة تنثية أو الجمع : قال سيبويه: ((واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يُظهرونها في قالت فلانة، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة قال الشاعر الفرزدق:

ولكن دِيا في أبوه وأمه
بحوران يعصرن السليط أقربه))^(٢).

وقال في موضع آخر: ((وجعلوا النون مكسورة كحالها في الاسم، ولم يجعلوها حرف الإعراب إذ كانت متحركة لا تثبت في الجزم. ولم يكونوا ليحذفوا الألف لأنها علامة الإضمار والتنثية في القول من قال: أكلوني البراغيث وبمنزلة التاء في قلتُ وقالتُ، فأثبتوها في الرفع وحذفوها في الجزم كما حذفوا الحركة في الواحد...))^(٣).

ويظهر أن (يعصرن) أن الضمير في الفعل (وهو مقدم)، على لغة من قال: (أكلوني البراغيث) جمع الضمير في الفعل وجمعه مقدماً لجماعة، كما تلحقه علامة التانيث، دلالة على أنه لمؤنث. والشائع في كلامهم إفراده، لأن ما بعده من الاثنين، والجماعة ينفي عن تنثيته وجمعه. وأما تأنيثه فلازم، لن الاسم

(١) النحو العربي أحكام ومعان: ١١٤/٢.

(٢) كتاب سيبويه: ٤٠/٢، والبيت ينظر ديوان الفرزدق: ٥٠.

(٣) نفسه: ١٩/١.

المؤنث قد يقع لمذكر. ويحتمل وجهين غير هذا: الوجه الأول: وهو أن يكون (يعصرن)، خبر مقدم للضرورة. والآخر: أن يكون (أقاربه) بدلاً من الضمير في (يعصرن)^(١).

وقال الكسائي: ((قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ قال: فيه تقديم وتأخير: مجازه والذين ظلموا أسروا النجوى و(الذين) مبتدأ وأسروا النجوى خبره))^(٢)

ويتبين من كلام الكسائي أن هناك تقديمًا و تأخيرًا في الجملة فأعرب الذين مبتدأ أراد هنا ان تكون الجملة بمعنى (والذين ظلموا اسروا النجوى) أو أراد ب(الذين) رفع على الابتداء والمعنى وأسروا النجوى وهم الذين ظلموا والآخر الرفع على البدل من الضمير في أسروا.

وقال أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ): ((قال تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ خرج تقدير فعل الجميع هاهنا على غير المستعمل في المنطق لأنهم يقولون في الكلام وأسروا النجوى الذين ظلموا مجاز إضمار القوم فيه وإظهار كفايتهم فيه التي ظهرت في آخر الفعل ثم جعلوا (الَّذِينَ) صفة الكناية المظهرة، فكان مجازه (وَأَسْرَ القوم الذين ظلموا النجوى) فجاءت (الَّذِينَ) صفة لهؤلاء المضمرين، لأن فعلوا ذلك في موضع فعل القوم ذلك وقال آخرون: بل قد تفعل العرب هذا فيظهرون عدد القوم في فعلهم إذا بدءوا بالفعل قال أبو عمرو الهذلي: (أكلوني البراغيث) بلفظ الجميع في الفعل وقد أظهر الفاعلين بعد الفعل ومجازه مجاز ما يبدأ بالمفعول قبل الفاعل لأن النجوى المفعولة جاءت قبل الذين أسروها والعرب قد تفعل ذلك...))^(٣).

يتضح من كلام أبي عبيدة وضعوا الجمع موضع المفرد في (أكلوني) والقاعدة الاعرابية كان يفترض ان يقول أكلني البراغيث أو أكلتني البراغيث.

وقال المبرد: ((والمضمر الذي لا علاقة له نحو قولك: زيد قام، وهند قامت وهو الذي يظهر الألف في تنثيته فتقول قاما وقامتا والواو في قاموا الرجال والنون في قمن النساء والياء في قولك أنت تقومين وما أشبه هذا وإنما صار الضمير معرفة لأنك لا تضمرة إلا بعد ما يعرفه السامع وذلك أنك لا تقول مررت به

(١) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح: ٤٧٧/١.

(٢) معاني القرآن (الكسائي): ١٩٥. والسورة الأنبياء: ٣.

(٣) مجاز القرآن: ٣٣/٢.

ولا ضربته ولا ذهب ولا شيئاً من ذلك حتّى تعرفه وتدرى إلى من يرجع هذا الضمير وهذه المعارف بعضها أعرف من بعض ونحن مميزو ذلك إن شاء الله كما أن النكرة بعضها أنكر من بعض^(١).

يجب أن يكون الإضمار ظاهراً مع هذه الحروف التي ذكرت إلا أن بعض اللغات ورد فيها الإضمار وقد ذكر مثال على ذلك من لغة طيئ (أكلوني البراغيث).

وقال ابن جني: ((وتزاد الواو في الفعل علامة للجمع والضمير نحو: (الرجال يقومون ويقعدون). وتزاد علامة للجمع مجردة من الضمير في قول بعض العرب: (أكلوني البراغيث) وعلى هذا أحد ما تَوَوَّلَتْ عليه الآية ﴿وَأَسْرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ فيمن لم يجعل في (وَأَسْرُوا) ضميراً. ومثل ذلك سواء قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾^(٢).

وقال أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ): ((ذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في التنثية والجمع بمنزلة الفتحة والضممة والكسرة في أنها إعراب، وإليه ذهب أبو علي فُطْرُبُ بن المستنير، وزعم قوم أنه مذهب سيبويه، وليس بصحيح. وذهب البصريون إلى أنها حروف إعراب. وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو عثمان المازني إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب، ولكنها تدل على الإعراب، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن انقلابها هو الإعراب، وحكي عن أبي إسحاق الزجاج أن التنثية والجمع مبنيان، وهو خلاف الإجماع^(٣))).

يتضح من نص الأنباري أن الكوفيين يرون أن الأصل في الألف والواو والياء هي الحركات الثلاث وأما البصريون فقد قالو هذه حروف أعراب.

وقال ابن الحاجب: ((قوله: وَأَمَّا إلحاق علامة التنثية والجمعين بضعيف) يعني مثل قولك: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقمن النساء، فهذه على ضعفها لا ينبغي أن تقدر ضمائر لما يلزم من تقدم

(١) المقتضب: ٢٧٩/٤ - ٢٨٠.

(٢) سر صناعة الأعراب: ٦٢٩، السورة الأولى الانبياء: ٣، والثانية المائدة: ٧١، وهي لغة حكاها بعض البصريون عن طيئ وحكاها بعضهما الآخر عن أزد شنوءة: وينظر: معاني القرآن للفراء: ٣١٦/١ وينظر: تفسير الكشاف (الزمخشري) ٦٧٢/١٧ وينظر: أوضح المسالك: ٩٨/٢.

(٣) الانصاف: ٣٣/١ المسالة: (٣) وينظر: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي: ٤٥/١.

المضمر على من يعود إليه من غير فائدة، ولذلك حملها النحويون على أنها حروف أتى بها للدلالة على أحد الفاعلين كما أتى بتاء التأنيث للدلالة على حال الفاعل))^(١).

يتضح من كلام ابن الحاجب أن ألف الأثنين و واو جمع المذكر ونون النسوة فهي ضعيفة لا تكون ضمائر وهنا قوله (قاما الزيدان) لا يجوز بكون أسند الفعل إلى ظاهر مثني أو جمع أي تجرد الفعل من الفاعل لا يضاف إليه.

وقال الشيرازي: ((وأما إلحاق علامة التنثية وعلامة الجمع المذكر والمؤنث إذا كان المسند إليه ظاهراً في مثل: (قاما الزيدان)، و(قاموا الزيدون)، و(قمن النساء) فضعيف؛ لعدم الحاجة احتياجها إلى هذه العلامات، وسميت: (لغة أكلوني البراغيث) وقد مر. وإذا ألحقت مع ضعفها فقال المحققون: ليست بضمائر؛ لئلا يلزم إضمار قبل الذكر بلا فائدة؛ بل أتى بها ليدل على أحوال المسند إليه من كونه تنثية وجمعاً لمذكر أو مؤنث، كما أن (التاء) الساكنة تدل على التأنيث. ومنهم من جعلها ضمائر ثم اختلفوا فقيل ما بعدها بدل منها وقيل مبتدأ والجملة السابقة خبر. والصحيح الأول))^(٢).

يتضح من كلام الشيرازي أن الحروف الالف والواو والنون ليست ضمائر ولا تسمى به بل تسمى حروفاً، كحرف التاء، وتكون الالف والواو والنون وهي حروف للدلالة على التنثية أو الجمع، فلا محل لها من الأعراب، فحكمها حكم تاء التأنيث مع الفعل المؤنث وحملت على لغة (أكلوني البراغيث):

الوجه الأول: أكلوني: فعل ماضي مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة الدال على الجمع، النون للوقاية، والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به، البراغيث: فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة على آخره لأنه جمع تكسير.

الوجه الثاني: الواو في (أكلوني) ضمير متصل في محل رفع فاعل. والبراغيث بدل من الواو مرفوع بالضممة الظاهرة على آخره.

الوجه الثالث: البراغيث: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة لأنه جمع تكسير، وأكلوني: فعل والواو فاعل، وجملة أكلوني في محل رفع خبر مقدم. لذلك رجح الشيرازي أن الواو بدل من الفاعل وهذا الأكثر ترجيحاً بين العلماء.

(١) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: ١/١٠٠٩، وينظر: شرح كافية ابن الحاجب (يعقوب بن حاجي عوض): ٤/

١٢١٤-١٢١٥.

(٢) عفو العافية: ٣٦٢/٢.

وقال د. أحمد السامرائي: ((مطابقة الفعل للفاعل تنثية وجمعاً (لغة أكلوني البراغيث): (أشتهر عن العرب توحيد الفعل عند تنثية الفاعل وجمعه، فتقول: (جَاءَ الزَّيْدَانِ)، و(قَدِمَ الطَّلَابُ) ذكر ابن منظور أن الطائيين يجرون الفعل على الفاعل لفظاً، فقال: وفي حديث الحسن... (وَأَعْمَدَتَاهُ رِجْلَاهُ) أي: صيرتاه عميداً... على لفة من قال: (أكلوني البراغيث)، وهي لغة طيى يدل على شيوع هذه اللغة في لسان الطائيين، فقد دخلت أشعارهم من ذلك قول عمرو بن ملقط الطائي :

الْفَيْئَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهُ

وقد سرت هذه اللغة في شعر الطائيين المحدثين، فالمطلع على شعر أبي تمام يجدها غالبية في ديوانه كقولة:

وَعَدَا تَبَيَّنُ كَيْفَ غِبُّ مَدَائِحِي إِنَّ مِلْنَ بِي هِمَمِي إِلَى بَعْدَادِ

وغير هذا البيت، حتى دعت هذه الكثرة إلى القول: إن (إلحاح أبي تمام عليها يوثق الرأي القائل بأنها لغة طائية)، وورودها في الشعر دليل على الشيوع، ولا سيما أن الشاعر يقتفي ما شاع في اللسان وكثر استعماله في اللغة فيدخله في شعره، ليسهل على السامع تلقيه. ذكر اللغويون أن من العرب من اشترك مع الطائيين في هذه اللغة فقد نسبت إلى أزد شنوءة وبني الحارث بن كعب^(١).

(١) المجالات اللغوية لهجة طي في لسان العرب : ١١٠-١١١، البيت الأول: ينظر شعر طيى وأخبارها : ٤٥٥/٢، البيت

الأخر لأبي تمام: ينظر: شرح ديوانه (التبريزي): ٢٩٨/١.

الفصل الثالث

ردود الشيرازي النحوية :

أولاً: التنازع في أولى العاملين بالعمل.

ثانياً: إقامة غير المفعول به مع وجوده.

ثالثاً: رافع المبتدأ والخبر.

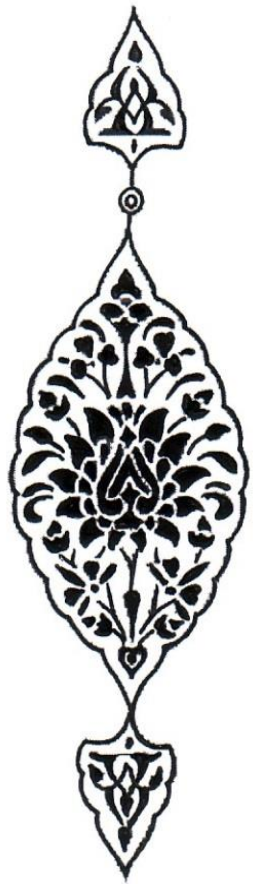
رابعاً: شرط المفعول له أن يكون مصدراً.

خامساً: الفاعل إذا كان جمع مؤنث سالم.

سادساً: الدلالة الزمنية للفعل المضارع المجرد.

سابعاً: لام الاستغاثة.

ثامناً: دخول اللام على خبر (لكن).



أولاً: التنازع في أولى العاملين بالعمل:

للعلماء آراء مختلفة حول أعمال أي العاملين في المعمول ويمكن تقسيمها على الآتي:

١ _ **رؤية موقعية:** ويرى أصحاب هذا القسم إعمال الثاني؛ لأنه أقرب إلى المعمول وهذا ما ذهب إليه البصريون:

قال سيبويه: ((وهو قولك: ضربتُ وضربني زيد، وضربني وضربتُ زيداً، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه. فالعامل في اللفظ أحدُ الفعلين، وأما في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع إلا أنه لا يعمل في اسم واحدٍ نصب ورفع وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره وأنه لا ينقص معنى وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد))^(١).

عندما قال (ضربتُ) فعل ماضٍ مبني للمجهول أي إنَّ الفاعل غير معلوم لدى السامع ، الحمل يكون على المجهول إما حين قال (ضربني زيد) هنا (زيد) هو الضارب فحمل الفعل هنا يكون واضحاً محدداً. والمعنى واضح في كلتي الجملتين وإن فاعل الجملة الأولى مجهول وفاعل الجملة الثانية معلوم، وإنَّ الجملة جاءت بتأخير الفاعل.

جاء في لغة العرب وعلى استعمال القلة ومما يبين لك أن إعمال الأول قليل قول سيبويه: ولو لم تجعل الكلام على الآخر لقلت ضربت وضربوني قومك وإنما كلامهم ضربت وضربني قومك. وهذا حكاية من العرب بالحرص بأنما وظاهره أنهم يلتزمون ذلك دون إجازة غيره وقد يجوز ضربت وضربني زيداً لأن بعضهم قد يقول متى رأيت أو قلت زيداً منطلقاً، والوجه متى رأيت أو قلت (زيد منطلق)؛ فدل نقل سيبويه مجرداً عن الرأي على أن إعمال الثاني هو الكثير في كلام العرب، وأن إعمال الأول قليل، ومع قلته لا يكاد يوجد في غير الشعر خلاف إعمال الثاني فإنه كثير الاستعمال في النثر والنظم، وقد تضمنه القرآن المجيد في مواضع كثيرة منها قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ وقوله تعالى: ﴿عَاثُونَ أُرْعُ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾ وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ وقوله تعالى: ﴿تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ﴾ وقوله تعالى: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَأُوا كِتَابِيَّة﴾ وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾ وهذا كله من إعمال الثاني^(٢).

(١) كتاب سيبويه: ٧٣/١-٧٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ١٦٧/٢، السورة الأولى النساء: ١٧٦، والثانية الكهف: ٩٦، والثالثة الروم: ١٦، والرابعة المنافقون: ٥ والخامسة الحاقة: ٩٠ والسادسة الجن: ٧. وقول سيبويه ينظر: كتاب سيبويه: ٣٧٨/١.

وقال المبرد: ((...الذي يختاره البصريون وهو أعمال الفعل الآخر في اللفظ. وأما في المعنى فقد يعلم السامع أنَّ الأوَّل قد عمل كما عمل الثاني، فحذف لعلم المخاطب))^(١).

لو خُيِّرَ السامع بين الفعلين في الجملتين لأختار الجملة الثانية على الأولى حسب مذهب البصريين يقولون إنَّ الفعل إذا علم فاعله فإن عمله يكون موثوق لدى السامع وعمله واضح إما قولك (ضُرِبْتُ) فإن الفاعلية واضحة الحذف والجهالة فلا يعلم الفاعل الذي قام بالعمل هل هو شخص بعينه إما جماعة أي مجهولية الفاعلية.

وقال ابن مالك: ((العامل من الفعل وشبهه يتناول المتنازعين بعطف وغير عطف فعلين كان ﴿ءَاثُوْنِيْ اُقْرِغْ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾ أو فعلا واسما نحو: ﴿هَآؤُمْ اَقْرَءُوْا كِتٰبِيْهٖ﴾ أو اسمين نحو أنا مكرم ومفضل زيدا. والعاملان في هذه الأمثلة متفقان في العمل. ومثال اختلافهما فعلين أكرمتُ ويكرمني زيد. ومثال اختلافهما اسمين أنا مُكرم ومحسُّنُ إلى زيد. ومثال اختلافهما فعلا و اسما أنت مكرم فيشكرك زيد. وهذا كله على إعمال الثاني))^(٢).

إنَّ (الإيتيان) كان ليس من المتكلم بل من الذين امرهم بالفعل إما حين نصل بالقراءة (أفرغ) فإن الإفرغ يكون من المتكلم ذاته فالتنازع بالعمل في الفعل الأول بالأمر والمأمور. والفعل بالفعل هنا يكون دلالة على الحركة والتغير وهنا يكون التنازع في العمل بين الفعل الأول والثاني. فقوله (أتوني) تحير السامع في قضية اعزاء الفعل للمتكلم أم للمأمور. أما في الفعل (أفرغ) تفرد المتكلم بالفعل دون غيره، فالعاملية تعزى له دون غيره. والفعل والاسم إذا كان التنازع بينهما فالاسم ثابت والفعل متغير والأولى بالعمل هو الاسم بكونه ثابت.

وقال السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ): ((أعلم أنَّ الله على كل شيء قدير، فحذف الأول لدلالة الثاني عليه، كما في قولهم: (ضربني وضربتُ زيدا) فجعله من باب التنازع كما ترى، وجعله من إعمال الثاني وهو المختارُ عند البصريين، فلما أعمل الثاني أضمر في الأول فاعلاً، ولا يجوز أن يكون من إعمال الأول؛ لأنه كان يلزم الإضمار في الثاني بضمير المفعول فكان يقال: فلما تبين له قال أعلمه أن الله. ومثله في إعمال الثاني: ﴿ءَاثُوْنِيْ اُقْرِغْ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾، ﴿هَآؤُمْ اَقْرَءُوْا كِتٰبِيْهٖ﴾. إلا أنَّ الشيخ ردَّ عليه بأنَّ شرط

(١) المقتضب: ٧٢/٤، وينظر: نفسه: ١١٢/٣-١١٤-١٢٣.

(٢) شرح التسهيل: ١٦٤-١٦٥، السورة الأولى الكهف: ٩٦ والثانية الحاقة: ١٩.

الإعمال على ما نص عليه النحويون اشتراك العاملين، وأدنى ذلك بحرف العطف حتى لا يكون الفصل معتبراً أو يكون العامل الثاني معمولاً للأول نحو: (جاءني يضحك زيد) فإن (يضحك) حال عاملها (جاءني) فيجعل في (جاءني) أو في (يضحك) ضميراً حتى لا يكون الفعل فاصلاً، ولا يرد على هذا جعلهم... من باب الإعمال، لأن هذه العوامل مشتركة بوجه ما من وجوه الاشتراك، ولم يُحصَر الاشتراك في العطف ولا العمل، فإذا كان على ما نصوا فليس العامل الثاني مشتركاً مع الأول بحرف العطف ولا بغيره، ولا هو معمولٌ للأول بل هو معمولٌ لقال^(١).

إن إضمار الفاعل جاء لمعلومية الأول دون ذكره أقول (أعلم) أي انا أعلم فحذف الضمير وأضمر في الأول لدلالة الثاني عليه (أعلمه إن الله) والاعلام يكون فعل صادر من شخص أتجاه مجهول دلت عليه الهاء، وهي ضمير متصل في محل نصب مفعول به، أعلم فعل أمر والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت.

٢_ الأقدم في الوجود في الصياغة والأول أولى لأنه أول الطالبين:

ونقل ابن يعيش: ((...على أن الفراء إلى أنك إذا قلت قام وقعد زيد فكلا الفعلين عامل في زيد وهو ضعيف لان من الجائز تغيير أحد العاملين بغيره من النواصب وحينئذ يؤدي إلى أن يكون الاسم الواحد مرفوعاً ومنصوباً في حال واحدة وذلك فاسد وإذا لم يجز أن يعمل معاً فيه وجب أن يعمل أحدهما فيه وتقدر الآخر معمولاً يدل عليه المذكور... وذهب الكسائي إلى أن الفاعل محذوف دل عليه المذكور الظاهر، وكان الفراء لا يرى الإضمار قبل الذكر وتقول على مذهب الكسائي ضربني وضربت زيداً وفي التنثية ضربني وضربت الزيدين وفي الجمع ضربني وضربت الزيدين فتوحد الفعل الأول في كل حال لخلوة من الضمير^(٢)) وهذا الرأي ضعيف بكون الإضمار قبل الحذف قد ورد عند البصريين. وحين نقول (قام وقعد زيد) يلحظ إن الفعلين قام وقعد ارتبطان بحرف عطف وهذا يلحظ من الاستعمال إن الفعلين العاملين من (زيد) وأرد باستعمال ضعيف لإمكان استبدال أحدهما بالآخر ولا يعلم أكان زيد قائماً ثم قعد إما قعد ثم قام.

وقال ابن مالك: ((وجعل الفراء الرفع في نحو قام وقعد زيد بالفعلين معاً. والذي ذهب إليه غير مستبعد فإنه نظير قولك: زيد وعمرو منطلقان على مذهب سيبويه، فإن خبر المبتدأ عنده مرفوع بما هو له خبر

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥٦٩/٢، السورة الأولى: الكهف: ٩٦، الآية الثانية: الحاقة: ١٩.

(٢) شرح المفصل: ٧٧/١.

فيلزمه أن يكون منطلقان مرفوعا بالمعطوف والمعطوف عليه؛ لأنهما يقتضيانها معا ويمكن أن يكون على مذهبه قول الشاعر :

إِنَّ الرِّغَاثَ إِذَا تَكُونُ وَدِيعَةً يُمَسِّي وَيُصْبِحُ دَرُّهَا مَمْحُوقًا^(١).

وقال في موضع آخر: ((إِنَّ التنازع لا يتأتى بين عاملين متأخرين نحو: (زيد قام وقعد) لأن كل واحد من المتأخرين مشغول بمثل ما شغل به الآخر من ضمير الاسم السابق، فلا تتنازع بينهما بخلاف المتقدمين نحو: (قامَ وقعدَ زيدٌ) فإن كل واحد من الفعلين موجه في المعنى إلى (زيد) وصالح للعمل في لفظه فأعمل أحدهما في ظاهرة والآخر في ضميره والمختار عند البصريين إعمال الثاني وعند الكوفيين فإن اقتضى رفعًا دون الثاني تعين عند الفراء إعماله^(٢))).

يتبين من كلام ابن مالك أنَّ الانشغال لا يكون بين فعلين متأخرين في العمل بكونهما متساويان في اشغال الضمير الذي سبقهما وهنا لا يكون تنازع ولكن في حال تأخر (زيد) على الفعلين هنا يكون التنازع في الانشغال.

وفي الرد على ترجيحات الكوفيين: أما الأول: وهي مسألة العدد فاعتُبر فيها أيضًا القرب، واتفق مع القرب سبق، فلا أثر له ، ولا يلزم من مراعاة سابق قريب مراعاة سابق بعيد. وأما الثاني: وهو الإضمار قبل الذكر في بعض المسائل فيقابله ما يؤدي إليه إعمال الأول من الفصل بين العامل والمعمول بجملة أجنبية في جميع المسائل؛ وذلك لا يجوز في باب من الأبواب إلا في هذا الباب خاصة لتدخل الجملتين باشتراكهما في المعمول^(٣).

وقولهم: ((والجواب عن الأول أن يقال لم يعتبر في ترجيح ثاني المتنازعين كونه ثانيًا، بل كونه قريبًا من محل التأثير ومسألة العدد المذكورة معتبر فيها أيضًا القرب، واتفق مع القرب سبق فالأثر له ولا يلزم منه مراعاة سابق بعيد^(٤))) وهذا رد ابن مالك على الكوفيين فما قالوا أعمال الأول بكونه أسبق.

(١) شرح التسهيل: ١٦٦/٢.

(٢) شرح الكافية الشافية: ٦٤٣-٦٤٤.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل: ٨٣/٧.

(٤) شرح التسهيل: (لابن مالك) ١٦٩/٢.

ومن وجه القول: ((وقال بعض البغداديين: إنَّ الفراء قال في قولهم (ضربني وضربت زيداً) لا يجوز قول الكسائي: لأنَّ الفعل لا يكون بلا فاعل، ولا يجوز قول البصريين؛ لأنه لا يضمن قبل الذكر، ولا يجيزها هو إلا أن يجعل الفعلين كشيء واحد، كأنه رفع (زيداً) بهما. وهذا الذي أخذ به، وترك قول الناس إليه، أبعد من الأقوال التي تركها، وذلك أنه لا يخلو في قوله: الفعلان كفعل واحد، وجعله إياهما، بمنزلة من أن يكون رفع الفاعل بالفعلين أو بأحدهما، أو جعلهما جميعاً كالشيء الواحد. فإن كان رفع الفاعل بالفعلين، فذلك ممتنع؛ لأنَّنا لا نعلم فاعلاً عمل فيه فعلاً في موضع واحد. بل لم تعلم شيئاً واحداً اسماً مفرداً، ولا كلمة مفردة عمل فيها عاملان، يوجد ذلك ألا ترى أن كل عامل يوجب فيه عاملان للزم أن يكون في حرف الإعراب منه إعرابان، كما أنه إذا عمل فيه عامل واحد صار فيه ضرب واحد من الإعراب وذلك مما لا خفاء بفساده. وإن كان رفع الفاعل بأحدهما فقد ترك الآخر بلا فاعل، ودخل فيما عابه على الكسائي. فإن كان قد جعلهما كالشيء الواحد، فجعله إياهما كالشيء الواحد غير جائز؛ لأنه لا دلالة عليه، ولا نظير له، ألا ترى أنه لا يوجد في الأفعال فعلاً جعلاً بمنزلة فعل واحد ولا فصل بين أن يقول: أجعل فعلين كفعل واحد، وبين ما زاد على الواحد الاثنان فما فوقهما))^(١).

وقال الشيرازي: ((وجاز إعمال الثاني وحده مع طلب الأول الرفع، خلافاً للفراء؛ فإنه أجاز فيما طلب الثاني المفعول تأخير الضمير منفصلاً؛ كـ(ضربني وضربت زيداً هو) (ضربني وضربت الزيدان هما). أو إعمال الأول هرباً من حذف الفاعل أو إضماره قبل الذكر؛ كـ(ضربني وضربت زيد) (ضربني وضربت الزيدان وفيما طلبا الرفع إعمالهما كـ(ضربني وأكرمني زيد) (ضربني وأكرمني الزيدان، وقام وقعد الزيدان) قال ابن مالك: هذا غير مستبعد؛ إذ هو مثل: (زيد وبكر منطلقان) عند سيبويه؛ إذ عنده الخبر مرفوع بالمبتدأ، وقال أبو علي: مذهبه أقبح من مذهب الكسائي في حذفه فاعل أحد العاملين؛ إذ الفراء رفعه بمجموعهما، فكل منهما لا فاعل له ولا يخفى أن اجتماع مؤثرين تامين على أثر واحد يدل فساداً في الأصل، وهم يجعلون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية. وأجيب عن قول ابن مالك: بالفرق فإن كلاً من العاملين مستقل برفع (زيد) ولا يستقل كل من الاسمين برفع هذا الخبر؛ إذ لو قلت (زيد منطلقان) لم يجز، فكل من العاملين علة، وكل من المبتدئين جزء علة، وفيما طلبا المفعول يعملهما فيه كـ(ضربت وأكرمتُ

زيداً) (ضربتُ وأكرمتُ الزيدين). وإن أعملت الثاني كما هو رأي البصريين أيضاً، والأول يطلب المفعول أو شبهه حذفت المفعول ؛ لئلا يلزم إضمار قبل الذكر في فضلة إن استغني عنه...^(١).

ردّ الشيرازي :

يبدو أن الشيرازي في رده على قول ابن مالك يمكن أن تختصره في أمرين :

١_ طلب: في قوله تعالى: ﴿عَاثُوْنِ اُفْرِغْ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾ وهنا اجتماع فعلين والمطلوب واحد يكون الطلب متحقق وهو ليس جزءاً من علة العمل . وهنا الجملة متكونه من (فعل + فعل + فاعل) يستقلان برفع الفاعل كما أن ليس كل فعل هو جزء من علة نصب مفعول به.

٢_ على حين أن جملة (زيد وبكر منطلقان) يكون المبتدأ جزءاً من علة رفع الخبر ومن ثم ما يكون جزءاً من العلة لا يتحقق فيه التنازع. كما أن جزءاً من علة = لا يستقلان بالنصب (مبتدأ + مبتدأ + خبر) كل واحد هو جزء من علة في رفع الخبر، وهنا يكون التنازع هل الخبر يرفع المبتدأ الأول أو الثاني.

وقال د.فاضل السامرائي: التنازع ((ان النحاة انقسموا على قسمين: قسم ذهب إلى أن الأولى هو اعمال الأول لسبقة وهم الكوفيون، وقسم ذهب إلى أن الثاني أولى بالعمل لقربه من المعمول وهم البصريون. وأيضاً لو أعملت الأول في العطف نحو(جاء ورجع خالد)لفصلت بين العامل ومعموله بأجنبي، و لعطفت على الشيء وقد بقيت منه بقية، أي عطفت على بعض الجملة قبل أن تتم، وكلاهما خلاف الأصل. وأجمعوا على جواز إعمال أيهما شئت، ولكن الاختلاف في الأول منهما، فان أعملت الأول أضمرت في الثاني كل ما يحتاج اليه من مرفوع، ومنصوب، ومجرور، وإذا أعملت الثاني أضمرت في الأول المرفوع، والمنصوب العمدة، ولا يضر غير ذلك تقول:(قام وقعدا المحمدان)على اعمال الأول في الاسم الظاهر، والثاني في ضميره، أي قاما لمحمدان وقعدا. وتقول:(قاما وقعد المحمدان)على اعمال الثاني، فأضمرت في الأول الفاعل.

قال الشاعر:

جفوني ولم أجف الأخلاء إنني لغير جميلٍ من خليلي مهمل

وقال :

هوينني وهويت الغانيات إلى أن شبت فانصرفت عنهن آمالي

على اعمال الثاني في الاسم الظاهر والأول في الضمير وكلهم يجيز (قام وقعد المحمدان بإفراد الفعلين على اضممار فاعل الفعل الأول على رأي سيبويه والبصريين وتقديره مفردًا، وهو ضعيف عندهم، أو حذف الفاعل الأول على رأي الكسائي، أو جعل الفاعل للفعلين معًا على رأي الفراء))^(١).

إنَّ الدكتور هنا إرادة تبيان قضية العمل تعزى للأول إم للثاني ثم أورد قول الكوفيين القائل بأعمال الأول على حساب الثاني وقد ضعف البصريون هذا الرأي وعزو العمل الثاني على الأول على اساس المجاورة أي ليس بين العامل والمعمول فاصل.

ثانيًا: إقامة غير المفعول به مع وجوده:

في إقامة غير المفعول به مع وجود غيره فيه رأيان :

المذهب الاول: عدم جواز نيابة غير المفعول به مع وجوده:

قال سيبويه: هذا باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول ((واعلم أنَّ المفعول الذي لا يتعداه فعله إلى مفعول، يتعدى إلى كل شيء تعدى إليه فعل الفاعل الذي لا يتعداه فعله إلى مفعول، وذلك قولك: ضربَ زيدَ الضربَ الشديد، وضرب عبد الله اليومين اللذين تعلم، لا تجعله ظرفًا، ولكن كما تقول: يا مضروب الليلة الضرب الشديد، وأقعد عبد الله المقعد الكريم فجميع ما تعدى إليه فعل الفاعل الذي لا يتعداه فعله إلى مفعول يتعدى إليه فعل المفعول الذي لا يتعداه فعله. وأعلم أنَّ المفعول الذي لم يتعدَ إليه فعل فاعل في التعدي والاقتصار بمنزلة إذا تعدى إليه فعل الفاعل؛ لأنَّ معناه متعديًا إليه فعل الفاعل وغير متعدٍ إليه فعله سواءً. ألا ترى أنك تقول ضربتُ زيدًا، فلا تجاوز هذا المفعول، وتقول ضرب زيد فلا يتعداه فعله، لأنَّ المعنى واحد))^(٢).

(١)معاني النحو: ٢/ ١٤٢، البيت الأول: ينظر بلا نسبة في تذكرة النحاة: ٣٥٩، والبيت الآخر: ينظر بلا نسبة في

المقاصد النحوية: ٣/ ٣١.

(٢)كتاب سيبويه : ٤١/١ _ ٤٢.

يتبين من كلام سيبويه إنَّ المفعول الذي لا يتعداه فعله إلى مفعول يعني الذي لم يسم فاعله، وهو المعروف بنائب الفاعل ولا تجعله ظرفاً.

وقال الفراء: ((﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ ... وقد قرأ بعض القراء فيما ذكر لي: لِيُجْزِيَ قَوْمًا، وهو في الظاهر لحن، فإن كان أضمر في (يجزي) فعلا يقع به الرفع كما تقول: أُعْطِيَ ثوباً لِيُجْزِيَ ذلك الجزاء قوما فهو وجهه.))^(١).

نقول مرة (يجزي قوم) فقوم هنا نائب فاعل مرفوع وهو الأولى بالإعراب إما من نصب (قوماً) فقد عده النحاة من باب اللحن فلا ينصب نائب الفاعل بل يرفع، وأعطى فعل ماضي وثوب نائب فاعل واضح الدلالة.

وقال أبو جعفر النحاس: ((فأما قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا﴾ فقال أبو إسحاق: هو لحن عند الخليل وسيبويه وجميع البصريين وقال الفراء: هو لحن في الظاهر، وهو عند البصريين لحن في الظاهر والباطن، وإنما أجازة الكسائي على شذوذ بمعنى: ليجزي الجزاء قوما فأضمر الجزاء ولو أظهره ما جاز فكيف وقد أضمره وقد أجمع النحويون على أنه لا يجوز. ضرب الضرب زيدا، حتى أنه قال بعضهم: لا يجوز: ضرب زيدا سوطاً لأن سوطاً مصدر، وإنما يقام المصدر مقام الفاعل مع حروف الخفض إذا نعت فإذا لم يكن منعوتاً لم يجر. وهذا أعجب أن يقام المصدر مقام الفاعل غير منعوت مع اسم غير مصدر، وفيه أيضاً علة أخرى أنه أضمر الجزاء ولم يتقدم له ذكر على أن (يجزي) يدلّ عليه. وهذا، وإن كان يجوز فإنه مجاز فأما إنشادهم :

ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسبّ بذلك الجرو الكلابا

فلا حجة فيه، ورأيت أبا إسحاق يذهب إلى أن تقديره: ولو ولدت قفيرة الكلاب، و(جرو كلب) منصوب على النداء))^(٢).

وقال السيرافي: هذا باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول: ((ولو كان الفعل غير متعدّياً إلى شيء من المفعولات، فنقلته إلى ما لم يسم فاعله أقمت المصدر، أو الظرف، أو حرفاً من حروف الجرّ المتصلة بالاسم مقام الفاعل، وذلك قولك: (سير بزيد السير الشّدِيد فرسخين يومين)، تقيم الباء مقام الفاعل؛ وإن شئت قلت: (سير بزيد السير الشّدِيد فرسخين يومين)، تقيم (السير) مقام الفاعل؛ وإن شئت قلت: (سير بزيد السير

(١) معاني القرآن: ٤٦/٣، السورة الجاثية: ١٤، وينظر: معجم القراءات: ٤٥٥/٨.

(٢) إعراب القرآن: ٩٥/٤، البيت: لجرير يهجو الفرزدق ينظر: خزانة الأدب: ٣٧/١ ولم يرد في ديوانه.

الشديد فرسخان يومين) و(فرسخين يومان)، أيّ الطرفين شئت، أقمته مقام الفاعل واعلم أن الفعل الذي يتعدى يجوز أن تذكر مفعوله فيما لا يسمى فاعله ونقام حروف الجر أو الظرف أو المصدر مقام الفاعل كقولك: ضُربَ بِزَيْدٍ. ^(١)

ويتبين من كلام السيرافي إنّ الفعل إما إنّ يتعدى إلى مفعول أو إنّّه لا يتعدى إلا بواسطة أي الجار والمجرور والظرف والمثال المذكور يشير إلى الظرفية والزمانية التي تتوب مناب المفعول.

وقال ابن جني: ((وأجاز أبو الحسن ضرب الضرب الشديد زيذا، ودُفع الدفع الذي تعرف إلى محمد ديناراً، وقتل القتل يوم الجمعة أخاك، ونحو هذه من المسائل. ثم قال: هو جائز في القياس، وإن لم يرد به الاستعمال. فإن قلت فقد قال:

وَلَوْ وَلَدَتْ قَفِيرَةً جَرَوْ كَلْبٌ لَسَبَّ بِذَلِكَ الْجَرِمِ الْكِلَابَا

فأقام حرف الجرّ ومجرورة مقام الفاعل وهناك مفعول به صحيح، قيل هذا من أقبح الضرورة، ومثله لا يعتدّ أصلاً، بل لا يثبت إلا محتقراً شاذاً)) ^(٢).

أكد ابن جني على إمكانية مجيء المفعولية لبيان حال التي ضرب به زيد، ثم ذكر البيت الشعري الذي ورد الشاهد فيه إقامة حرف الجر والمجرورة مقام الفاعل مع وجود المفعول به. ولم يجوز ذلك ابن جني ولا سما عندما قال: (هذا من أقبح الضرورة).

وقال العكبري: ((وأما إقامة المصدر مقام الفاعل مع المفعول به فللبصريين فيه مذهبان: أحدهما لا يجوز، لأنّ المصدر يصل إليه في المعنى، فهو غير لازم بخلاف المفعول به، والآخر يجوز، لأن الفعل يصل إليه بنفسه، واحتجوا على ذلك بقراءة أبي جعفر المدني: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا﴾ أي: ليجزى الجزاء قوماً وبقراءة عاصم: ﴿وَكَذَلِكَ نُحْيِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ أي: نجى النجاء، ويقول جرير:

وَلَوْ وَلَدَتْ قَفِيرَةً جَرَوْ كَلْبٌ لَسَبَّ بِذَلِكَ الْجَرَوِ الْكِلَابَا

وهذا ضعيف لما ذكرنا. والقراءتان ضعيفتان، على أنّ قراءة عاصم فيها وجه آخر تخرجها من هذا الباب، وهو أن يكون الأصل (ننجي) ثم أبدل النون الثانية جيماً، وأما قراءة أبي جعفر فعلى تقدير (لِيُنْجِزِيَ الْخَيْرُ قَوْمًا) فالخير مفعول به، وهذا. الفعل يتعدى إلى مفعولين، وأضمر الأول لدلالة الثاني عليه. وأما البيت فقد حمل على ما قالوا، وحمل على وجه آخر، وهو أن يكون التقدير: فلو ولدت قفيرة الكلاب يا جرو

(١) شرح كتاب سيبويه: ٢٨٩ / ١.

(٢) الخصائص: ٣٩٧ / ١، البيت: لجرير يهجو الفرزدق ولم أقع عليه في ديوانه.

كلب لسبَّ أي: جنس الكلاب))^(١). يبين العكبري إمكانية قيام المصدر مقام الفاعل مع المفعول به ،أي المعوض عنه اثنان، والمعوض واحد.

وقال ابن يعيش: ((فأما قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ ففيه اشكال وذلك انه أقام المصدر مقام الفاعل لدلالة الفعل عليه وتقديره (ليجزى الجزاء قوما بما كان يكسبون) وهو شاذ قليل فأما قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ فقال قوم انه كالأية المتقدمة والتقدير نجى النجاء المؤمنين والصواب ان يكون نجى فعلا مضارعا والاصل ننجي بنونين أخفيت النون الثانية عند الجيم فظنها قوم إدغامًا وليس به ويؤيد ذلك اسكان الياء وأما قول الشاعر :

وَلَوْ وَلَدْتُ فَقِيرَةً جَرَوْ كَلْبٍ لَسَبَّ بِذَلِكَ الْجَرَوِ الْكِلَابَا

فقد حمله بعضهم على الشذوذ من إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به وهو الكلاب وقد تأوله بعضهم بان جعل الكلاب منصوبا بولدت ونصب جرو كلاب على النداء وحينئذ يخلو الفعل من مفعول به محسن إقامة المصدر مقام الفاعل ويكون التقدير فلو ولدت فقيرة الكلاب ياجرو كلب لسب السب بذلك))^(٢).

وقال ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ): ((وأما المفعولات التي يجوز إقامتها مقام الفاعل فهي المفعول المطلق ، والظرف من الزمان، والظرف من المكان، والمفعول به، والمجرور... وإذا اجتمعت هذه المفعولات للفعل لم يقم منها إلا المفعول به المسرح ويترك ما عداه))^(٣). المفعولات إن وردت في الجملة فتترك جميعها ما عدا المفعول به المسرح أي الواضح البين.

وقال في موضع اخر ((وأما الأولى منها بالإقامة إذا اجتمعت: فالمفعول به المسرح إذا اجتمع مع غيره لم يقم سواه، فإن لم يكن للفعل مفعول به مسرح أقمت أي البواقي شئت إلا أن إقامة المصدر المختص في اللفظ أولى من إقامة غيره))^(٤).

(١) اللباب في علل البناء والإعراب : ١٦٠-١٦١، وينظر: التبيان في إعراب القرآن : ٣٤٦.

(٢) شرح المفصل: ٧٥/٧-٧٦.

(٣) شرح جمل الزجاجي: ٥٦٣/١-٥٦٤.

(٤) المقرب: ١١٩-١٢١.

وقال الرضي: ((وإذا وجد المفعول به تعيّن له أي للقيام مقام الفاعل، وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل أشدّ منه لسائر المنصوبات هذا مذهب البصريين))^(١).

وعلى قول الرضي إنّه إذا وجدت جملة مكونه من فعل وفاعل ومفعول به ويقوم مقام الفاعل وهذا الحال يسري للمنصوبات على قول البصريين.

المذهب الثاني: جواز نيابة المفعول به مع وجوده :

وقولهم: ((قرأ بعضهم ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا﴾ أجازة الكسائي على شذوذه بمعنى لِيُجْزِيَ الجزاء قوما فأضمر الجزاء))^(٢).

وقولهم: ((والمصادر والظروف من الزمان والمكان لا تجعل شيء منها مرفوعا في هذا الباب حتى يقدر فيه أنه إذا كان الفاعل معه أنه مفعول صحيح فحينئذ يجوز أن يقام مقام الفاعل إذا لم يذكر الفاعل))^(٣).

وقال ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ): ((قرأ أبو جعفر ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا﴾ على مالم يسم فاعله. فإن قيل: لم نصب قوماً، فقل: أضمر المصدر، والتقدير: لِيَجْزِيَ الجزاء قوماً، فإن قيل: لم أسكن الياء في لِيَجْزِيَ قوماً على مالم يسم فاعله، واللام لام كي؟ فالجواب في ذلك: أن هذه الياء وإن كانت مكتوبة في الخط ياءً فإنها ألف منقلبة من الياء والأصل: لِيَجْزِيَ مثل ليضرب فصارت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها))^(٤).

وقال العكبري: ((وقال الكوفيون: يجوز إقامة الظرف مقام الفاعل وإن كان معه مفعول صحيح، لأنه يصير مفعولاً به على السعة. وهذا ضعيف))^(٥).

يجوز الكوفيون إقامة غير المفعول مع وجود المفعول، ويقوم الظرف مقام الفاعل ولم يجوز ذلك العكبري بقوله (هذا ضعيف).

(١) شرح الرضي على الكافية: ٢١٩/١. وينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٣٣٨.

(٢) معاني القرآن: ٢٣١.

(٣) الأصول في النحو: ٨٠/١-٨١.

(٤) إعراب القراءات السبع وعللها: ٣١٣/٢.

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب: ١٥٩/١. وينظر: خزانة الأدب: ٣٣٧/١.

وقال ابن معطي (ت ٦٢٨هـ): في الفعل الذي لم يسمَّ فاعله ((والاسم الذي يقام مقام الفاعل، إما أن يكون مفعولاً به، وهو الأصل، ومع وجوده لا يقام غيره (مُقامة)، وإن فقد أقيم الجار والمجرور مقام الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾، ويقام المصدر مقام الفاعل في نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾. وقد يقام الظرف من الزمان أو المكان، إذا كان مختصاً بمقام الفاعل))^(١).

إنَّ الاسم يأتي على حالتين الأولى إن يقام مقام المفعول به وهو الأصل أو إنَّ يقوم مقام الجار والمجرور والحالان قائمان في بابين التعدي واللزوم.

وقال ابن عصفور: ((فإن قيل: قد قُرئ: ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ بنصب (قوم)، وظاهر هذا أنه أقام المجرور وهو بما كانوا، وترك المسرح وهو (قوم). فالجواب: أنَّ قوماً ليس بمعمول لـ (يُجْزَى) بل لفعل ضمير يدل عليه يُجْزَى، كأنه قال: جزى الله قوماً. ويكون مفعول (يُجْزَى) ضمير المصدر المفهوم منه كأنه قال: ليُجْزَى هو أو ليُجْزَى الجزاء، ونظير ذلك قوله:

وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جَرَوْ كَلْبَ لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرَوِ الْكِلَابَ

ظاهره أنَّه أقيم المجرور وهو (بذلك) وترك المفعول المسرح وهو الكلاب، لكنه يتخرج على أن يكون ضرورة فلا يلتفت إليها أو على أن يكون (الكلاب) منصوباً بـ (ولدت))^(٢).

وقال في موضع آخر: ((وأما المفعولات التي تقام مقام الفاعل فالمصدر؛ بشرط أن يكون مختصاً لفظاً أو تقديرًا، ومتصرفاً والظرف الزماني والمكاني؛ بشرط أن يكونا متصرفين، والمفعول به المسرح، والمقيد وأعني به: المجرور))^(٣).

أكد في كلامه على قضية التعريف فأشترط إنَّ يكون الفعل متصرفاً مع الاختصاص بالمصدرية لا تأتي عامة الدلالة بل تشير إلى التخصيص وسائر المنصوبات وإنَّ تكون مسرحية غير مقيدة بمقيد ظرفي أو جار ومجرور.

(١) الفصول الخمسون: ١٧٧ الفصل السابع: السورة الأولى الفاتحة: ٦ والثانية: الحاقة: ١٣.

(٢) شرح جمل الزجاجي: ٥٦٣/١-٥٦٤.

(٣) المقرب: ١١٩.

وقال ابن مالك: ((ولا يجيز غير الأخفش من البصريين أن ينوب غير المفعول به وهو موجود. وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون ويؤيد مذهبهم قراءة بعض القراء: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾. فأسند (ليجزى) إلى الجار والمجرور. ونصب (قوما) وهو مفعول به))^(١).

تفرد الأخفش في هذا الرأي وذهب مع الكوفيين في قولهم إلى إقامة غير المفعول به مع وجوده وأيد مذهبهم.

وقال الرضي: ((وأما الكوفيون ووافقهم بعض المتأخرين فذهبوا إلى أن قيام المفعول به المجرور مقام الفاعل أولى، لأنه واجب واستدلالاً بالقراءة الشاذة قال تعالى: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ﴾ بالنصب ويقول الشاعر:

ولو ولدت قفيرة جرو كلب لُسبَ بذلك الجرو الكلابا

والأخفش: أجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول به بشرط تقدمهما على المفعول به ووصفهما))^(٢).

وقال أبو حيان الأندلسي: ((وأبو جعفر: بخلاف عنه بالياء مبنياً للمفعول. وقد روي ذلك عن عاصم، وفيه حجة لمن أجاز بناء الفعل للمفعول، على أن يقام المجرور، وهو بما، وينصب المفعول به الصريح، وهو قوماً ونظيره: ضرب بسوط زيداً ولا يجيز ذلك الجمهور. وخرجت هذه القراءة على أن يكون بني الفعل للمصدر، أي وليجزى الجزاء قوماً))^(٣).

وقال في موضع آخر: ((وأجاز الأخفش وأبو عبيد والكوفيون إقامة غير (المفعول به) مع وجوده قال الأخفش: ضَرِبَ الضَّرْبُ الشَّدِيدُ زَيْدًا ، أَوْ ضَرِبَ الْيَوْمَانِ زَيْدًا، وَضَرِبَ مَكَانَكَ زَيْدًا، وَوُضِعَ مَوْضِعُكَ الْمَتَاعَ، وَأُعْطِيَ إِعْطَاءَ حَسَنٍ أَخَاكَ دَرَهْمًا مَضْرُوبًا عَنْده زَيْدًا، وَقَرَأَ عَاصِمٌ (نَجَّى الْمُؤْمِنِينَ) وَأَبُو جَعْفَرٍ (لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) وشرط الأخفش في جواز إقامة المصدر، والظرف الزمان مع وجود المفعول به، أن يتقدما على المفعول به فإن تأخر لم يجز فتقول: ضرب الضرب الشديد زيداً، وضرب يوم الجمعة زيداً ، وعليه تمثيل الأخفش المثل المتقدم))^(٤).

(١) شرح الكافية الشافية: ٢٠٩/٢.

(٢) شرح الرضي على الكافية: ٢٢٠/١.

(٣) البحر المحيط: ٤٥/٨ وينظر: الجامع لأحكام القرآن (القرطبي): ١٦٢/١٦.

(٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٣٣٩.

وقال الزبيدي (ت ٨٠٢هـ): ((أجاز الكوفيون نيابة غير المفعول الحقيقي عن الفاعل، مع وجود المفعول الحقيقي مطلقاً، مستدلين بقوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ في قراءة أبي جعفر. وقال البصريون: لا يجوز ذلك أصلاً، لأنه لا يجوز إقامة غير المفعول به الصريح مع وجوده، وأما قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ فإنها مشكلة؛ لأنه أقام المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به الحقيقي، وهو القوم والتقدير: ليجزى الجزاء قوماً وقد جاء في الشعر من هذا القول الشاعر:

ولو ولدت فقيرة جرؤ كلب لَسَبَّ بِذَلِكَ الجرو الكلابا

أي: لَسَبَّ الشُّبَّ، وحقه أن يرفع (الكلاب)، ولكنّه قد حُمِلَ (الكلاب) على أنه منصوب بـ(وَلَدَتْ)، ويكون (جر وُكَلِبٍ) نداءً، كأنّه قال: ولو وَلَدَتْ فُقَيْرَةً، يا جرو وُكَلِبٍ لَسَبَّ السَّبَّ بِذَلِكَ الجرو، ليسلم الأصل المقرر بأنه لا يقام مع وجود المفعول به الصريح مصدر ولا غيره^(١).

وقال السيوطي: ((المجرور فإن جرة بغيره: الثالث: وعليه الفراء: النائب حرف الجر وحده وأنه في موضع رفع كما أن الفعل في: زيد يقوم في موضع رفع. قال أبو حيان: وهذا مبني على الخلاف في قولهم مر زيد بعمرو. فمذهب البصريين أن المجرور في موضع نصب فإذا بني للمفعول كان في موضع رفع. ومذهب الفراء أن حرف الجر في موضع نصب فلذا ادّعى أنه إذا بني للمفعول كان في موضع رفع^(٢))).

وقال الشيرازي: ((وجوز الكوفيون: نيابة غير المفعول به مع وجوده، كقراءة أبي جعفر: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾، ولقوله:

وَلَوْ وَلَدَتْ قَفِيرَةً جَرَّوْ كَلْبٍ لَسَبَّ بِذَلِكَ الجرو الكلابا

فأناب الجار والمجرور مع وجود المفعول به. وأجيب: بأن القراءة شاذة، وفي البيت ضرورة^(٣))).

رد الشيرازي يقوم على شيئين:

١ _ عدم اعتداده بالقراءة الشاذة؛ والشذوذ في هذه القراءة لم يوافق النظام النحوي البصري (عدم جواز إنابة المفعول به) مع وجوده وإن وافقت وجهه آخر من العربية. وهذا يدل على بصرية الشيرازي.

٢ _ تخريج البيت على أنه ضرورة شعرية ونحاة البصرة لا يأخذون بالضرورات.

(١) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: ٧٨ مسألة (الثامنة والسبعون). والقراءة ينظر: معجم القراءات: ٤٥٥/٨.

(٢) همع الهوامع: ٥٢٢/١ - ٥٢٣.

(٣) عفو العافية: ١ / ١٥٥، السورة الجاثية: ١٤.

ثالثاً: رافع المبتدأ والخبر:

وردَ عند الكوفيين أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ؛ لكونهما متلازمين، فالمبتدأ لا بدَّ له من خبر، والخبر لا بدَّ له من مبتدأ، فتلازمهما يدل على أن كل واحد منهما عامل بصاحبه. وهنا الرأي تم ردّه، إذ التلازم لا يُوجب ذلك. وعند البصريين أن الرفع للمبتدأ معنى، وذلك المعنى هو الابتداء والابتداء هو اهتمامك بالشيء قبل ذكره، وجعلك له أولاً لثان يكون (الثاني) حديثاً عنه، وهو الصحيح. واختلف في الخبر، والأصح أنه يرتفع بالابتداء أيضاً، وقيل: بالابتداء والمبتدأ جميعاً، وقيل: يرتفع بالمبتدأ^(١).

الرؤية الأولى: جمهور البصريين وسيبويه: رافع المبتدأ معنوي وهو الابتداء:

قال سيبويه: هذا باب المسند والمسند إليه: ((وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدءاً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه (الخبر) وهو قولك عبد الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء. ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقاً، وليت زيدا منطلقاً؛ لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده. واعلم أن الاسم أول (أحواله) الابتداء وإنما يدخل الناصب والرفع سوى الابتداء والجار على المبتدأ. ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعه. وذلك أنك إذا قلت عبد الله منطلق إن شئت أدخلت رأيت عليه فقلت: رأيت عبد الله منطلقاً، أو قلت كان عبد الله منطلقاً، أو مررت بعبد الله منطلقاً فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد، والنكرة قبل المعرفة))^(٢).

ويبدو أن سيبويه يرى إنَّ الابتداء هو الذي رفع المبتدأ والمبتدأ و الابتداء رفعاً الخبر وكما يسبق العدد الأول الثاني والمعرفة تسبق النكرة كذلك المبتدأ يسبق الخبر .

وأوضح السيرافي قول سيبويه: ((أن يكون المسند هو الثاني في الترتيب على كلِّ حال، والمسند إليه هو الأول، فإذا كان فعلاً وفاعلاً، فالمسند هو الفاعل، والمسند إليه هو الفعل، وإن كان مبتدأ وخيراً، فالمسند هو الخير. والمسند إليه هو المبتدأ، ويكون بمنزلة المبنى والمبنى عليه. فالمبنى هو الثاني فعلاً كان أو خيراً والمبنى عليه هو الأول، وإنما كان الأول هو المستند إليه ، والمبنى عليه من قبل أنك جئت به، فجعلته

(١) ينظر: ائتلاف النصرة: ٣٠-٣١.

(٢) كتاب سيبويه: ٢٣/١-٢٤.

أصلاً لما بعده ولم تنبه على شيء قبله، ثم جئت بما بعده وهو يحتاج إلى ما قبله، فصار فرعاً عليه فلذلك قيل: مبنيٌّ للثاني، إذ كان هو الأصل، كما تبني الفروع على الأساس^(١). يتبين من كلام السيرافي أن المسند اليه سواء أكان في الجملة الفعلية أو الاسمية هو الذي يحمل الابتداء.

وقال أبو علي الفارسي: ((الابتداء وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به وصفة الاسم المبتدأ أن يكون معرًى من العوامل الظاهرة، ومسنداً اليه شيء ومثاله: زيد منطلق، وعمره ذاهب، والعلم حسن والجهل قبيح، فزيد ارتفع بتعريه من العوامل الظاهرة من نحو: إنَّ، وكان، وظننت، وإسناد الانطلاق، وذهب نحو ذلك اليه^(٢))) ويشترط أبو علي الفارسي أن يكون المبتدأ معرًى عن العوامل الظاهرة حتى يصح الابتداء به وهذه العوامل (إنَّ، وكان، وظننت).

إذ ليس مع المبتدأ معنى إلا الابتداء. وأما الخبر: فرافعه المبتدأ وحده أو الابتداء وحده. أو المبتدأ والابتداء معاً هذه الثلاثة أقوال البصريين. والأول قول سيبويه، وهو الصحيح، والاستدلال على صحته وضعف ما سواه يفترق إلى بسط، وهو أليق بشرح كتابي الكبير. فمن أحب الوقوف عليه فليسارع إليه^(٣).

الرؤية الثانية: العامل في الخبر الابتداء وذهب إلى هذه الرؤية:

قال الأخفش: ((وأما قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ فرفعه على الابتداء. وذلك أن كل اسم ابتدأته لم توقع عليه فعلاً من بعده فهو مرفوع، وخبره أن كان هو فهو أيضاً مرفوع، نحو قوله: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ وما أشبه ذلك. وهذه الجملة تأتي على جميع ما في القرآن من المبتدأ فافهمها. فإنما رفع المبتدأ ابتداءً أي، والابتداء هو الذي رفع الخبر في قول بعضهم كما كانت (أنَّ) تنصب الاسم وترفع الخبر فكذلك رفع الابتداء الاسم والخبر. وقال بعضهم: رفع المبتدأ خبره وكل حسن، والأول أقيس^(٤))).

إنَّ رافع المبتدأ هو الابتداء بحكم موقعه من الكلام أي الجملة وما يأتي بعده مرفوع وإلى مثل هذا ذهب ابن السراج قال: ((...وهما مرفوعان أبداً فالمبتدأ رفع بالابتداء، والخبر رفع بهما، نحو قولك: الله ربنا، ومحمد نبينا، والمبتدأ لا يكون كلاماً تاماً إلا بخبره وهو معرض لما يعمل في الأسماء نحو: كان وأخواتها، وما أشبه ذلك من العوامل، تقول: عمرو أخونا، وإن زيدا أخونا، وسنذكر العوامل التي تدخل على المبتدأ

(١) شرح كتاب سيبويه: ٦٠/٢-٦١.

(٢) الإيضاح: ٢٩/١، وينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ٤٧/١-٤٨.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣٣٤/١، وشرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٤٤/١.

(٤) معاني القرآن (الأخفش): ٩/١، السورة الأولى الفاتحة: ١، والثانية الفتح: ٢٩.

وخبره فتغيره عما كان عليه في موضعها إن شاء الله والمبتدأ يبتدأ فيه بالاسم المحدث عنه قبل الحديث، وكذلك حكم كل مخبر))^(١).

والعامل في الخبر فذهب قوم إلى أنه يرتفع إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده وهو ظاهر مذهب صاحب الكتاب ألا ترى إلى قوله وكونها مجردين للأسناد هو رافعهما وانما قلنا ذلك لأنه قد ثبت أنه عامل في المبتدأ فوجب أن يكون عاملا في الخبر لأنه يقتضيها معاً ألا ترى أن كأن لما اقتضيت مشبها ومشبها به كانت عاملة في الجزئين كذلك ههنا هذا معنى قوله ولأنه معني يتناولها مما تناولا واحداً^(٢).

وقيل العامل في الخبر الابتداء لأنه طالب لهما فعمل فيهما وعليه الأخفش وابن السراج والرماني ورد بأن أقوى العوامل هو الفعل لا يعمل رفعين فالمعنوي أولى^(٣).

الرؤية الثالثة: العامل في الخبر الابتداء والمبتدأ معاً:

ومنهم من قال في هذه المسألة: ((والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر وسنبين هذا بالاحتجاج في موضعه إن شاء الله فإذا قلت: عبد الله أخوك وعبد الله صالح لم تبل (تبالى) أكان الخبر معرفة أو نكرة لكل لفظة منهما معناها))^(٤).

وقال ابو البركات الأنباري: القول في رافع المبتدأ ورافع الخبر ((وأما من ذهب إلى أن الابتداء والمبتدأ جميعا يعملان في الخبر فقالوا: لأننا وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ؛ فوجب أن يكونا هما العاملان فيه، غير أن هذا القول وإن كان عليه كثير من البصريين إلا أنه لا يخلو من ضعف، وذلك لأن المبتدأ اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وإذا لم يكن له تأثير في العمل، والابتداء له تأثير، فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له. والتحقيق فيه عندي أن يقال: إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ؛ لأنه لا ينفك عنه، ورتبته أن لا يقع إلا بعده، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ، لا به، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما، لا بهما؛ لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها، فكذلك ههنا، الابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ، إلا أنه عامل معه؛ لأنه اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل))^(٥).

(١) الأصول في النحو: ٦٤-٦٥.

(٢) ينظر: شرح المفصل (لابن يعيش): ٨٥/١.

(٣) ينظر: همع الهوامع: ٨/٢.

(٤) المقتضب: ٤٩/٢.

(٥) الانصاف: ٤٦-٤٧. والمسألة (٥)، وينظر: أسرار العربية: ٣١.

وهناك من قال العامل فيه الابتداء والمبتدأ معاً وعلى هذا هل العامل مجموع الأمرين أو الابتداء بواسطة المبتدأ قولان ونظير الثاني تقوي الفعل بواو المصاحبة في المفعول معه ^(١).

الرؤية الرابعة: المبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ:

لو قلت: (ما لا يضر من السباع فالأسد ضار)، كان أبين. وأما معنى التقريب: فهذا أول ما أخبركم عنه، فلم يجدوا بداً من أن يرفعوا هذا (بالأسد)، وخبره منتظر، فلما شغل الأسد بمرافعة (هذا) نصب فعله الذي كان يرافعه لخلوته. ومثله ﴿اللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ فإذا أدخلت عليه (كان) ارتفع بها والخبر منتظر يتم به الكلام فنصبته لخلوته ^(٢).

وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ برفع الخبر والخبر برفع المبتدأ فهما يترافعان قالوا وإنما قلنا ذلك لأننا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر والخبر لا بد له من مبتدأ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك من الآخر ويقتضى صاحبه عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل عمل صاحبه فيه قالوا ولا يمتنع الشيء أن يكون عاملاً ومعمولاً في حال واحدة ^(٣).

رجح الكوفيون إلى أنهما ترافعا فالمبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ لأن كل منهما طالب الآخر ومحتاج له وبه صار عمدة وضعف بأنه يلزم عليه أن تكون رتبة كل منهما التقديم لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله ^(٤).

الرؤية الخامسة: الرفع بالابتداء:

هناك من قال بأن المبتدأ كل اسم ابتدأته، وعريته من العوامل اللفظية، وعرضته لها، وجعلته أولاً لثان يكون الثاني خبراً عن الأول ومسنداً إليه وهو مرفوع بالابتداء تقول: زيد قائم، ومحمد منطلق، فزيد ومحمد مرفوعان بالابتداء وما بعدهما خبر عنهما ^(٥).

(١) ينظر: همع الهوامع: ٨/٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ١٢/١-١٣، الآية: المائدة: ٣٩، وفي غيرها: (بمرافعه) هذا، ومذهب الكوفيين ومنهم الفراء أن المبتدأ والخبر ترافعا يعني أن المبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ لأن كلا منهما طالب للآخر ومحتاج إليه وبه صار عمدة.

(٣) ينظر: شرح المفصل (لابن يعيش): ٨٤/١.

(٤) ينظر: همع الهوامع: ٨/٢.

(٥) اللمع في العربية: ٢٩.

قال ابن الخباز (ت ٦٣٩هـ): ((وقوله: (مرفوعان بالابتداء) الابتداء عنده مجموع الأوصاف الثلاثة التي هي لتعريفه من العوامل اللفظية ، وتعويضه لها ، وإسناد الخبر إليه . فإن قلت (لم) لم يكن المبتدأ إلا اسماً؟ قلت : لأنه مخبر عنه ولا يخبر إلا عن الاسم فإن قلت: فما رافعه؟ قلت: اختلف النحويون في ذلك والأقوال فيه خمسة، والذي يقول ابن جني: إنَّه ارتفع بمجموع الأوصاف الثلاثة فإن قلت: ولم كان مجموع هذه رافعاً قلت: لأن مجموعها وصف اختص بالأسماء، وكل مختص عامل وإنما افتقر المبتدأ إلى الخبر؛ لأنه لو جرد من العوامل اللفظية ولم يخبر عنه لم يستحق إعراباً، لأنَّ الاسم لا يستحق الإعراب إلا بعد العقد والتركيب. وبذلك على ذلك: أنَّ أسماء العدد وأسماء حروف التهجي إذا سردت متوالية من غير أن تعقد بشيء جاءت موقوفات الأعجاز كقولك واحد، واثنان، ثلاثة، أربعة، ونحو قوله تعالى: ﴿ كَهَيْعَتِ ﴾ ﴿ حَمَ ﴾ ﴿ عَسَقَ ﴾ فلأجل ذلك افتقر إلى الخبر ، لأنه إذا ركب معه استحق الإعراب. واعلم أنَّ من أسماء الشرط والاستفهام ما يقع مبتدأ كقولك: من يقيم أقم معه. ومن أبوك ولا يقع غيره من المرفوعات؛ لأنَّ عامل المبتدأ معنوي وعامل غيره من المرفوعات لفظي)) (١).

وقال السيوطي: ((...وأجيب بمنع ذلك بدليل أدوات الشرط فإنَّها عاملة في أفعالها الجزم وأفعالها عاملة فيها النصب ﴿ أَيَّا مَا تَدْعُوا ﴾ ولو سلم قلنا كل منهما مُتَقَدِّم على صاحبه من وجه متأخر عنه من وجه آخر فلا دور لاختلاف الجهة)) (٢).

وقال الشيرازي: وفي رافعهما أقوال: ((الجمهور وسببويه :على أنَّ رافعَ المبتدأ معنوي وهو الابتداء؛ لأنَّه بني عليه، ورافعُ الخبر: المبتدأ؛ لأنَّه مبني عليه، فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وضعف هذا المذهب وقيل: العامل في الخبر أيضاً: الابتداء؛ لأنَّه طالب لهما، فيعمل فيهما، وعليه الأخفش وابن السراج والرماني، وضعف هذا أيضاً. وقيل: العامل في الخبر: الابتداء والمبتدأ معاً، وضعف. وذهب الكوفيون: إلى أنَّهما ترافعا، وضعف بأنَّه يلزم أن يكون رتبة كل التقديم، إذ أصل كل عامل أن يتقدم على معموله فيدور. وأجيب بمنع ذلك، بدليل: أدوات الشرط؛ فإنَّها عاملة في أفعالها الجزم وأفعالها عاملة فيها النَّصْب؛ نحو: ﴿ أَيَّا مَا تَدْعُوا ﴾، ولو سلم... فنقول: كلٌّ منهما مُقَدِّم من وجه، مؤخَّر من وجه آخر فلا دور؛ إذ تقدَّم المبتدأ لأنه محكوم عليه وحقَّه التقديم، وتقديم الخبر لأنَّه محطُّ الفائدة وهو المقصود من الجملة؛ لأنَّك إذا

(١) توجيه اللع: ١٠٤-١٠٥.

(٢) همع الهوامع: ٨/٢-٩ وينظر: الأنصاف: ١/٤٤، مسألة (٥)، السورة: الإسرائ ١١٠. وينظر: التبيين: ٢٢٤ مسألة (٢٧) وينظر:

اختلف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: ٣٠.

ابتدأت بالاسم لغرض الإخبار عنه فالغرض وإن كان متأخراً في الوجود فهو متقدم في القصد، وهذا المذهب مختار ابن خباز وابن جني وأبي حيّان والسيوطي. مسنداً إليه مخبراً عنه محكوماً عليه. ^(١).

بعد أن عرض الشيرازي آراء العلماء حول رافع المبتدأ والخبر، مما قال ترافعا دلالة كلمة ترافعا المبتدأ والخبر الصورة الأولى والثانية الخبر والمبتدأ وهذا دور التبادل في الرتبة أي تقدم كلاهما على الآخر وهذا التبادل في الترافع دلالة على أن رتبة الابتداء غير محفوظة وكما يرى الشيرازي لا أثر في هذه المسألة لأن التقدم أولى بالمبتدأ لأنه محط الفائدة والمقصود من الجملة ومن هنا علة تقديم المبتدأ مرهونة بالغرض الأساس من الجملة وإن آخر فهو في حكم التقديم مما لذلك ذهب في مثاله حول أدوات النصب تنصب ما بعدها واعطى على ذلك الآية الكريمة فنصب أيّا ما ب تدعوا، وجزم تدعوا ب (أيّاما)، فكان كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً كذلك المبتدأ والخبر رافع كلاهما الآخر.

وقال د. تمام حسان: ((انظر مثلاً إلى الرتب التي تتضح من وضع بعض الكلمات بالنسبة للبعض الآخر، نعم الرجل زيد حبذا الرجل زيد، زيد نعم الرجل، نعم رجلاً زيد حبذا رجلاً زيد، نعم زيد رجلاً حبذا زيد رجلاً، وخير إعراب لهذه الخوالب أن يعتبر المخصوص مبتدأ غير محفوظ الرتبة؛ إذ قد يتقدم أو يتأخر، وما سواه في التعبير خبر، فإذا نظرنا إلى هذا الخبر وجدناه يشتمل على الخالفة وضميمتها التي تعتبر دائماً أعم من المخصوص، ويعتبر المخصوص من جنسها...)) ^(٢).

وقال د. عبده الراجحي: ((والمبتدأ والخبر مرفوعان، وعلينا أن نبعث من العامل الذي يعمل فيهما الرفع سبق أن قلنا إن الفعل هو الذي يرفع الفاعل وينصب المفعول والظرف، وأن حرف الجر هو الذي يعمل الجر في الاسم، وأن حرف النصب يعمل النصب في الاسم أو في الفعل. فهذه كلها عوامل لفظية. أما العامل في المبتدأ فهو عامل معنوي وهو ما نسميه (الابتداء)، ولذلك يعرف المبتدأ بأنه الاسم المجرد من العوامل اللفظية، فكون الاسم مبتدأ هو الذي يعمل فيه الرفع، وإذا سبقه عامل لفظي يعمل فيه، نسخ حكمه وجعله شيئاً آخر غير المبتدأ أما الخبر فالذي يعمل فيه الرفع هو المبتدأ. العامل في المبتدأ إذن

(١) عفو العافية: ١٥٧-١٥٨، السورة الأسراء: ١١٠.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها: ١١٦.

هو الابتداء، والعامل في الخبر هو المبتدأ^(١). يتبين من قول الراجحي أنه ذهب مذهب سيبويه وهو عامل الرفع في المبتدأ معنوي ومجرد من عوامل اللفظ.

وقال د.فاضل السامرائي: ((يحد النحاة المبتدأ بأنه الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبراً عنه أو وصفاً رافعاً لمستغنى به فالاسم يشمل الصريح والمؤول نحو ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ والعاري عن العوامل اللفظية مخرج لنحو الفاعل واسم كان وغير الزائدة لإدخال نحو (بحسبك درهم) وهو (هَلْ مِنْ خَلِيٍّ غَيْرُ اللَّهِ) ومخبراً عنه أو وصفاً مخرج الأسماء الأفعال والأسماء قبل التركيب. ورافعاً لمستغنى به يشمل الفاعل نحو: أقائم الزيدان ونائبه نحو أمضروب العبدان... أي المبتدأ نوعان مبتدأ له خبر ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر. ومن هذا الحد نرى أن المبتدأ على قسمين:

(١) مبتدأ له خبر نحو : سعيد قائم .

(٢) مبتدأ له مرفوع سد مسد الخبر مثل أقائم الزيدان

وأورد قسم من النحاة على هذا الحد أنه غير جامع، إذ لا يشمل نحو: (أقل رجل يقول ذلك) ولا (غير قائم الزيدان) فإن (أقل) مبتدأ ليس مخبراً عنه، ولا وصفاً رافعاً لأن جملة (يقول ذلك) صفة، و(غير) ليست وصفاً ولا مبتدأ مخبراً عنه. وعلى أي حال فهذا الضرب الأخير قليل واستعمالاته محدودة^(٢).

رابعاً: شرط المفعول له أن يكون مصدراً:

من القيود التي ذكرت في المفعول لأجله أن يكون مصدراً لأنه يدل على الحدث لا الذوات أو ثمة من وجه القول (أما العبيد فذو عبيد) بنصب (العبيد) على أنه مفعول له وإن كان غير مصدر^(٣).

ويمكن تقسيم آراء العلماء على لآتي:

المذهب الأول: تأوله النصب على أنه مفعول له :

نقل سيبويه: ((وزعم يونس أن قومًا من العرب يقولون: أما العبيد فذو عبيد، وأما العبد فذو عبد، يجرونه مجرى المصدر سواء. وهو قليل خبيث. وذلك أنهم شبّهوه بالمصدر كما شبّهوا الجماء الغفير

(١) التطبيق النحوي: ٨٤.

(٢) معاني النحو: ١/ ١٣٦، السورة البقرة: ١٨٤ .

(٣) ينظر: مع الهوامع: ٣/ ١٣١.

بالمصدر، وشبَّهوا خمستهم بالمصدر. كأنَّ هؤلاء أجازوا: هو الرجل العبيد والdraهم، أي للعبيد وللdraهم، وهذا لا يُتكلَّم به، وإنما وجهه وصوابه الرفع، وهو قول العرب وأبى عمرو ويونس، ولا أعلم الخليل خالفهما. وقد حملوه على المصدر، فقال النحويون: أما العلم والعبيد فذو علم وذو عبيد. وهذا قبيح، لأنَّك لو أفردته كان الرفع الصواب، فخبث إذ أُجرى غير المصدر كالمصدر، وشبَّهوه بما هو في الرَّداءة مثله، وهو قولهم: ويل لهم وتبَّ.))^(١). ويبدو أنَّ تصدر عبارة سيبويه بـ(زعم) يفيد إقصاء اللغة سمعها من نحوي آخر.

يرى يونس أن الصواب في قول العرب: أَمَّا الْعَبِيدُ فَذُو عَبِيدٍ، بالرفع؛ لأنه (العبيد) ليس مصدرًا فيقدر له فعل من لفظه ينصبه، فوجب رفعه على الابتداء، وما بعده خبر له، والعائد محذوف، تقديره: أَمَّا الْعَبِيدُ فَأَنْتَ مِنْهُمْ، أو فيهم أو نحو ذلك ذُو عَبِيدٍ^(٢).

المذهب الثاني: تأويله على معنى المصدر:

وقال الزجاج: ((وقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ ويروى (أيضًا) حَذَارَ الْمَوْتِ، والذي عليه قرأؤنا (حَذَرَ الموت)، وإنما نصبت (حذر الموت) لأنه مفعول له، والمعنى يفعلون ذلك لحذر الموت. وليس نصبه لسقوط اللام، وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر كأنه قال يحذرون حذرًا لأن جعلهم أصابعهم في آذانهم من الصواعق يدل على حذرهم الموت))^(٣).

ونصب ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ على أنه مفعول له والمعنى خرجوا لحذر الموت، فلما سقطت اللام نصب على أنه مفعول له وجاز تأويله بتأويل المصدر، لأن خروجهم يدل على حذر الموت حذرًا^(٤).

وقال أبو علي الفارسي: ((...وكذلك قال في قوله: إِمَّا الْعَبِيدُ فَذُو عَبِيدٍ: إذا لم يجعلهم عبيدا بأعيانهم جاز أن يقع موقع المصدر))^(٥).

وقال ابن هشام: ((أنه سمع (أما العبيد فذو عبيد) بالنصب، (وأما قريشا فأنا أفضلها) وفيه عندي دليل على أمور، أحدها: أنه لا يلزم أن يقدر مهما يكن من شيء، بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل، إذ

(١) كتاب سيبويه: ٣٨٩/١.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه (السيرافي): ٢٧٩/٢، وينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٥٠٩/١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ٩٧/١، السورة البقرة: ١٩.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣٢٢/١.

(٥) الحجة للقراء السبعة: ١٥٤/١، وينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٧٧/١.

التقدير هنا مهما ذكرت، وعلى ذلك يتخرج قولهم (أما العلم فعالم) و(أما علماً فعالم) فهو أحسن مما قيل إنه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء أو مفعول لأجله إن كان معرفاً وحال إن كان منكرًا^(١).

وقال في موضع آخر: ((...أما العبيد فذو عبيد) بمعنى مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد، وأنكره سيبويه^(٢)).

المذهب الثالث: نصبه على أنه المفعول به:

وقال السيوطي: ((...والأصح أن نصبه نصب المفعول به المصاحب في الأصل جازاً لأنواع المصدر ولا بفعل من لفظه واجب الإضمار^(٣))).

وقال الشيرازي: ((وشرط نصبه: تقدير اللام، إذ لو ذكرت لجرت، وإن لم تقدر لم تفهم من العلمية، ولقد جاءت (الباء) و(من) و(في) أيضاً للعلة، ولعل المصنف نظر إلى أن اللام أغلب في ذلك خصوصاً في العلة الغائية، فإنها المستعملة فيها. وإنما يجوز حذفها حذف اللام إذا كان فيه أربعة شروط:

- ١- أن يكون فعلاً أي مصدرًا حقيقة أو تقديرًا ب(أن) أو (أنّ) ظاهرتين، فلا يجوز (جئتكم سمناً أو عسلاً).
- قال أبو حيان: تظاهرت نصوص النحاة على اشتراط المصدرية في المفعول له وذلك لأن الباعث إنما هو الحدث لا الذات. وزعم يونس أن قومًا يقولون: (أما العبيد فذو عبيد) بنصب (العبيد) الأول؛ لكونه مفعولاً له مع أنه غير مصدر. وأجيب: بأن نصبه على المفعول به لا له، أي: (مهما تذكر العبيد).
- ٢- وأن يكون فعلاً لفاعل الفعل المعلن كما مر، فلا يقال: (جئتكم مجيئكم إياي).
- ٣- وأن يكون مقارناً له للفعل المعلن في الوجود، فلا يقال: (تأهبت سفرًا).
- ٤- وأن يكون قلبياً؛ ك(جئتكم خوفاً منك) و(رغبةً فيك)، فلا يجوز (جئتكم قتلاً لكافر)، و(قراءة علم بكسر^(٤)).

يبدو أن إعرابه على أنه مفعول به لا مفعول له يخرج من دائرة المصدرية ويظهر هذا جلياً إن نصب (العبيد) أراد دلالاته على الذات لا الحدث وكذلك يكشف التقدير أو التأويل (مهما تذكر العبيد) أن جملة شرطية فدلالاتها على الذات أوضح من دلالاتها على المصدرية، إن تأويله بالجملة الشرطية يفيد أن

(١) مغني اللبيب: ٨٥/١، وينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٢٥/٢.

(٢) نفسه: ٨٣/١، وينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٢٢١/٢، وينظر: كتاب اللحة في شرح الملح: ٣٦٢/١.

(٣) همع الهوامع: ١٣١/٣.

(٤) عفو العافية: ٣٠١/١.

فعل الشرط هو العامل فيه فيكون مفعولاً به لا لأجله كما إن جملة الشرط تدل على الذات أو الحدث. وفي رده على يونس بن حبيب عندما نصب المفعول له مع أنه غير مصدر، فلو ذهبنا إلى المنصوب بعد (أما) أنَّ يكون منصوب من المصادر سواء أكان معرفه أم نكرة والعامل فيه فعل الشرط فيقدر متعدياً على حساب المعنى فهذا يعد عند الشيرازي (مفعول به) لأنه لا يخرج فيه الشيء عن أصله ولا يمنع من اطراده مانع بخلاف الحكم بالحالية، فإن فيه إخراج المصدر عن أصله بوضعه موضع اسم الفاعل، وفيه عدم طراد لجواز تعريفه وبخلاف الحكم بأنه مصدر مؤكد فانه يتمتع إذا كان بعد الفاء ما لا يعمل ما بعده.

وقال ابن المرادي: ((مهما: المشهور أنها اسم من أسماء الشرط، مجرد عن الظرفية، مثل (مَنْ). وذكر ابن مالك أنها قد ترد ظرفاً ذكر في التسهيل، وفي الكافية. وقال في شرحها: إن جميع النحويين يجعلون (ما) و(مهما) مثل من، في لزوم التجرد عن الظرفية، مع أن استعمالها ظرفين ثابت، في أشعار الفصحاء من العرب. وأنشد أبياتاً، منها قول حاتم:

وانك مهما تعط بطنك سؤله وفرجك، نالا منتهى الذم، أجمعا

وقال ابنه بدر الدين: لا أرى في هذه الآيات حجة، لأنه يصح تقديرها بالمصدر. وقد ذكرت ذلك في شرح التسهيل.))^(١)

وقال د.فاضل السامرائي: ((المفعول له أو المفعول لأجله مصطلح بصري، وهو عندهم ما أفاد تعليلاً من المصادر بشروط معينة نحو قوله: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْبَعَهُمْ فِيْءَاذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ ، جاء في (الكتاب): (هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر) لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقع له، ولأنه تفسير لما قبله لم كان وليس بصفة لما قبله ولا منه... وذلك قولك: فعلت ذلك حذار الشر، وفعلت ذاك مخافة فلان وادخار فلان وقال الشاعر وهو حاتم بن عبد الله الطائي:

وأصْفَح عن شتم اللئيم تكْرماً ((^(٢) .

(١) الجنى الدانى فى الحروف والمعانى: ٦٠٩-٦١٠، البيت ينظر ديوان حاتم: ١٠٠.

(٢) معاني النحو: ١٩٢/٢ السورة البقرة: ١٩، البيت ينظر: ديوان حاتم الطائي: ١٨٠. وقول سيبويه ينظر: كتاب

سيبويه: ١/١٨٤-١٨٦.

خامساً: الفاعل إذا كان جمع مؤنث سالم:

ثمة صورتان وردت في اسناد الفاعل للفعل ،عندما يكون الفاعل جمعاً الأولى : أنَّ يكون الفاعل جمع مذكر سالم مثل قام الزيدون،وهذه الصورة في محل اتفاق. والأخرى:إن يكون الفاعل جمع مؤنث سالم وهذه الصورة محط خلاف ويمكن تقسيم آراء العلماء على الآتي :

١_ المطابقة :

المتأمل في كلام سيبويه:((وتقول: جاريتك قالتا كما تقول: أبوك قالا، لأن في قلن وقالتا إضماراً كما كان في قالا وقالوا. وإذا قلت: ذهبت جاريتك أو جاءت نسائك، فليس في الفعل إضمار،ففصلوا بينهما في التأنيث والتذكير،ولم يفصلوا بينهما في التثنية والجمع.وإنما جاؤوا بالتاء للتأنيث لأنها ليست علامة إضمار كالواو والألف،وإنما هي كهاء التأنيث في طلحة،وليس باسم. وقال بعض العرب: قال فلانة. وكلما طال الكلام فهو أحسن، نحو قولك: حضر القاضي امرأة؛ لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وكأنه شيء يصير بدلا من شيء،كالمعاقبة نحو قولك: زنادقة وزناديق، فحذف الياء لمكان الهاء))^(١) تذكر الفعل للفاعل الظاهر المؤنث الحقيقي دون الفصل بين الفعل والفاعل ،هي لغة من لغات العرب أقرها سيبويه ومثل لها بقول العرب:(قال فلانة).

وقال الأخفش:باب من التأنيث والتذكير((فأما فعل الجميع فقد يذكر ويؤنث لأن تأنيث الجميع ليس بتأنيث الفصل الا ترى أنك تؤنث جماعة المذكر فتقول:(هي الرجال)و(هي القوم)،وتسمي رجلا بـ(بعال) فتصرفه لان هذا تأنيث مثل التذكير، وليس بفصل: وقال: ﴿جَاءَهُمُ الْبَيْتُ﴾ و ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ :

فَإِمَّا تَرَىٰ لِمَتِّيٰ يُدِثُّ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَرْزَىٰ بِهَا

اراد(أودت بها)مثل فعل المرأة الواحدة يجوز ان يذكر(ف) ذكر هذا(أولئك الحمير)،وذلك أن(أولئك)قد تكون للمؤنث والمذكر.))^(٢).

(١)كتاب سيبويه :٣٨/٢.

(٢)معاني القرآن : ٩٦/١.السورة الأولى:ال عمران:١٠٥،والثانية يوسف:٣٠،والبيت ينظر: ديوان الأعشى :١/١٢٠.

وفعل الجميع فقد يذكر ويؤنث قال تعالى: ﴿جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ وقال تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ وقال الشاعر أشد من ذا وقد أخرج الفعل قال :

فَمَا تَرَى لِمَتَى بُدِّلَتْ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

أراد (أودت بها) مثل فعل المرأة الواحدة، يجوز أن يذكر، فذكر هذا. وهذا التذكير في الموات أقبح، وهو في الإنس أحسن، وذلك أَنَّ كُلَّ جماعة من غير الانس^(١).

وقال السيرافي: ((قد ذكر سيبويه عن العرب حذف علامة التأنيث من الحيوان مع قلته، وكان أبو العباس محمد بن يزيد ينكر ذلك أشد الإنكار، ويقول: لم يوجد في قرآن، ولا في كلام فصيح وشعر، والذي قاله سيبويه أصحُّ لأنه حكاة عن العرب، وهو غير متهم في حكايته ، واحتج له بما لا مدفع له وقد قال جرير فيه في قوله ما يوافق حكاية سيبويه، وهو :

لَقَدْ وَلَدَ الْأُخَيْطَلُ أُمَّ سَوْءٍ عَلَى بَابِ اسْتِهَا صُلْبٍ وَشَامٍ

وليس كل لغة توجد في كتاب الله عز وجل ولا كل ما يجوز في العربية يأتي به القرآن أو الشعر، ولأبي العباس مذهب يجوزها لم توجد في قرآن ولا غيره، من ذلك إجازته: إن زيداً قائماً، قياساً على: ولا ظن الاستشهاد عليه ممكنًا في شيء من الكلام^(٢).

يتبين من كلام السيرافي أنه ينتصر لهذه اللغة التي ذكرها سيبويه ورد على من ادعى عدم ورود هذه اللغة في القرآن الكريم لا يعني أنها خاطئة ، فليس كل لغات العرب يحويها القرآن الكريم.

الشاهد: قوله: (لقد ولد الأخيطل أم سوء) حيث لم يصل بالفعل تاء التأنيث مع أن فاعله مؤنث حقيقي، وذلك لفصله عن فاعله بالمفعول وهذا جائز، والتأنيث أكثر. والصلب: جمع الصاب، والشام: جمع الشامة. أراد أنه عارف بذلك الموضع^(٣).

وقال أبو حيان الأندلسي: باب العلامات التي تلحق الفعل ((وقولهم: قال فلانة، قيل: لغية، وقيل شاذ لا يقاس عليه، وأجازة الأخفش، والرماني، وردة المبرد، وخالف الكوفيون في جمع المؤنث بالآلف والتاء، فأجازوا فيه قام الهندات، واختاره أبو علي، فإن فصل بينهما والا، لم تلحق التاء فتقول ما قام إلا هند،

(١) ينظر: منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية (عبد الأمير محمد أمين الورد): ٣٤١.

(٢) شرح كتاب سيبويه: ٣٦٩/٢، البيت: ينظر ديوان جرير: ٥١٥.

(٣) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣٩٧/١.

وما قام إلا الهندات، قال الأخفش يقولون ما جاءني إلا امرأة ، فيذكرون حملاً على المعنى في أحد، ولا يؤنثون إلا في الشعر، وقال ابن مالك: الأحسن أن لا تلحق التاء، ويجوز أن تلحق. وإن فصل بغير إلا كالفصل بالظرف والجار والمجرور، والمفعول، وما يجوز أن يفصل به، جاز لحاق التاء وهو أحسن وأن لا تلحق: فإن كان المرفوع بالفعل مذكراً غير مضاف إلى مؤنث، ولا هو مؤنث بالتاء، لم يجز إلحاق القاء نحو: قام زيد، وقام الزيدان، وقام الزيدون^(١).

وقال في موضع آخر: ((جعل من حكى قولهم (قال فلانة) شاذاً ولا يجوز إلا حيث سمع ولا يقاس عليه. وإن ثبت أنها لغة فينبغي أن يقاس وأن كان قليلاً. قامت النوح وقامت النسوة، ويجوز: قام النوح وقام النسوة وقال تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ ويدخل في اسم الجنس فاعل نعم نحو: نعم المرأة هند، يقول ذلك من لا يقول: قال فلانة. وأندرج تحت قوله (أو ظاهراً متصلاً حقيقي التأنيث) غير ما ذكر مثني غير المؤنث نحو: قامت الهندان، وجمع السلامة منه، نحو: قامت الهندات، لهذا مذهب أهل البصرة^(٢). رد المبرد على سيبويه بعد إن رفض قول سيبويه بكون الابیات التي أستشهد بها سيبويه هي ضرورة شعرية وهي لتفرقة بين الاسم والفعل .

وقال الرضي: ((وحكى سيبويه عن بعض العرب: قال فلانة، استغناء بالمؤنث الظاهر عن علامته، وأنكره المبرد، ولا وجه لإنكار ما حكى سيبويه مع: ثقته وأمانته^(٣))).

ثانياً: عدم المطابقة:

قال ابو علي الفارسي: ((فأما فعلُ الجمع إذا تقدّم الفاعل فقد يذكر ويؤنث لأن تأنث الجميع ليس بحقيقة فمن ثم أنثت جماعة المذكر فقالوا: هي الرجال وهي الجمال، كما قالوا: هي النساء وهي الجذوع، لان هذه الجموع كما يعبر عنها بالجماعة فقد يعبر عنها بالجمع والجميع. ويدل على أن هذا التأنيث ليس بحقيقة أنك لو سميت رجلاً بكلاب أو كعاب أو خروق أو عنوق صرفته. ولو سميته بعناق أو أتان لم تصرفه، وكذلك جاء ﴿جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾. وقال عز وجل: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعُكَ﴾ وقال تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ ولو قلت: قال امرأة لم يستقم لأن تأنيثه حقيقة للفصل وليس كالنسوة لأن تأنيث النساء

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٧٣٤/٢.

(٢) التذيل والتكميل: ١٩٧/٦-١٩٨. السورة يوسف: ٣٠.

(٣) شرح الرضي على الكافية: ٣٤١/٣.

والنسوة للجمع كما أنَّ التأنيث في: قالت الأعراب كذلك، فلو لم تَوْنِث كما لم تَوْنِث: قال نسوة، لكان حسناً، وعلى التذكير قول الفرزدق:

وَكُنَّا وَرِثْنَاهُ عَلَى عَهْدِ تَبَعٍ طَوِيلًا سَوَارِيهِ شَدِيدًا دَعَائِمُهُ^(١).

ويبدو أنه اتكأ في هذا على رأى المبرد: ((فأما ضرب جاريتك زيذاً، وجاء أمتك، وقام هند فغير جائز؛ لأنَّ تأنيث هذا تأنيث حقيقي. ولو كان من غير الحيوان لصلح وكان جيداً؛ نحو: هدم دارك، وعمر بلدتك؛ لأنه تأنيث لفظ لا حقيقة تحته، كما قال عز وجل: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ قال جرير:

لَقَدْ وُلِدَ الْأَخْطَلُ أُمُّ سَوٍ عَلَى بَابِ اسْتِهَا صَلْبٍ وَشَامٍ

فإنما جاز للضرورة في الشعر جوازاً حسناً ولو كان مثله في الكلام لكان عند النحويين جائزاً على بعد وجوازه للتفرقة بين الاسم والفعل بكلام فتقديره أنَّ ذلك الكلام صار عوضاً من علامة التأنيث نحو: حضر القاضي اليوم امرأة ونزل دارك ودار زيد جارية والوجه ما ذكرت لك ومن أول الفعل مؤنثاً حقيقياً لم يجر عِنْدِي حذف علامة التأنيث^(٢).

ونقل ابن سيده (ت ٤٥٨ هـ): ((قَالَ الْفَارِسِيُّ: حين علل حذف العلامة من الفعل أعني فعل الجميع ولأنَّ هذه الجموع كما يعبر عنها بالجماعة فقد يعبر عنها بالجمع والجميع ويدل على أنَّ هذا التأنيث ليس بحقيقة أنك لو سميت رجلاً بكلاب أو كعاب أو ظروف أو عنوق صرفته ولو سميت بعناق أو أتان لم تصرفه ولذلك جاء ﴿جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ وقال تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعُنَكَ﴾ ولو قلت قال امرأة لم يستقم لأنَّ تأنيث النساء والنسوة للجمع كما أنَّ التأنيث في قالت الأعراب كذلك فلو لم يَوْنِث كما لم يَوْنِث قال نسوة لكان حسناً وعلى التذكير قول الفرزدق:

وَكُنَّا وَرِثْنَاهُ عَلَى عَهْدِ تَبَعٍ طَوِيلًا سَوَارِيهِ شَدِيدًا دَعَائِمُهُ^(٣).

(١) التكملة: ٨٩/٢، السورة الأولى: آل عمران: ٨٦ والثانية الممتحنة: ١٢ والثالثة يوسف: ٣٠، البيت: ينظر ديوان الفرزدق: ٧٦٥.

(٢) المقضب: ١٤٨/٢، والبيت ينظر: ديوان جرير: ٢٩٣. وجاء في هامش: ١٤٤/٢-١٤٦: ((صريح نص سيبويه أن حذف تاء التأنيث من الفعل إذا كان الفاعل جمع مؤنث سالماً إنما يكون في الموات لا في الحيوان. وإذا احتكنا إلى أسلوب القرآن وجدنا آية واحدة أنت فيها الفعل والفاعل جمع المؤنث سالم مفرده حقيقي التأنيث وذكر الفعل فيهما وهما قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعُنَكَ﴾ وقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ مَهَاجِرَاتُ﴾)).

(٣) المخصص: ٥٦/٥، البيت: ينظر شرح الشاهد ٤٦٩، السورة الأولى: آل عمران: ٨٦، والثانية: الممتحنة: ١٢.

وردّ هذا الراي ((أبو علي الفارسي يفصل فيقول: إن وقع جمع السلامة على مذكر فالأخبار عنه إخبار المذكر، وإن وقع على مؤنث فتخير عنه إخبار المؤنث والمذكر بدليل قول الشاعر:

عشية قام النائحات وشققت
جيوب بأيدي مآتمٍ وخدودُ

وقوله تعالى: ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾ وذلك فاسد، لأنّه لم يكتر كثرة توجب القياس وحمل قوله تعالى: (جاءك) على أن يكون قد حذف منه التاء، مثل قوله: (قال فلانة))^(١).

وقال الرضي: ((ثم اعلم أن الفاعل المؤنث، أما جمع السلامة بالآلف والتاء، أو جمع التكسير أو اسم الجمع، أو غيرها، أعني المفرد والمثنى، أما الجمعان واسم الجمع فسيجيء حكمهما، وغيرها، إمّا ظاهر، أو مضمر، والظاهر إمّا حقيقي أو غيره، والحقيقي اما متصل برافعه أو لا: فالأغلب في الظاهر الحقيقي المتصل برافعه: الحاق علامة التأنيث برافعه ضربت هند، وضربت الهندان))^(٢).

وقال ابن المرادي: ((والتاء مع جمع سوى السالم من ... مذكر، كالتاء مع إحدى اللين يعني: أن حكم التاء مع المسند إلى غير المذكر السالم حكمها مع المجازي التأنيث (كإحدى اللين) وهي لبنة، فيجوز إثباتها وحذفها. فعلى هذا تقول: قام الرجال وقامت الهندات وقامت الهندات؛ لأن قوله: (سوى السالم من مذكر) يشمل الجمع المكسر والسالم من المؤنث. فالتذكير على تأولهم بجمع والتأنيث على تأولهم بجماعة، وما ذكره في جمع التكسير متفق عليه وأما المؤنث السالم؛ فإما أن يكون واحده مذكرا (كالطلحات)، أو مغيرا وهو (بنات) فحكمه أيضا في جواز الأمرين حكم التكسير. وإما أن يكون غير ذلك (كالهندات) فحكمه حكم واحده. فلا يقول: (قام الهندات) إلا من يقول: (قام فلانة)، هذا هو الصحيح وإليه ذهب في التسهيل. وأجاز الكوفيون: (قام الهندات) كجمع التكسير، واختاره أبو علي، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾ وأجيب بأن حذفها في الآية للفصل، وكلامه هنا موافق مذاهب الكوفيين، ومن وافقهم من البصريين))^(٣).

وقال السيوطي: ((... قال الكوفيون (يجوز) القياس (في الجمع) بالآلف والتاء دون المفرد فيقال قام الهندات قياسا على جمع التكسير (وراجحاً إن كان) ظاهرا (مجازيا) نحو طلعت الشمس ﴿ إِذَا جَاءَكُمْ

(١) شرح جمل الزجاجي: ٥٥٢/٢، والبيت: لأبي عطاء السندي في أمالي القالي: ٢٧٢/١، والآية الممتحنة: ١٢.

(٢) شرح الرضي على الكافة: ٣٤٠/١.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٥٩٢/٢، وينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ٢٢٢/١.

الْمُؤْمِنَتْ ﴿^(١) من أوضح تجليات الجهوية نجد إنَّ عدم المطابقة وردت مرة للكوفيين (جهوية عامة) ومرة إلى نحاة أشخاص.

وقال الشيرازي: ((فإذا أسند إلى ظاهر الجمع المذكر أو المؤنث السالمين يجب التذكير في الأول؛ ك(قام الزيدون)، والتأنيث في الثاني: ك(قامت الهندات). خلافاً للكوفيين والفارسي في جمع المؤنث، واحتجوا بنحو: ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾. أجيب: بأن التذكير في (جاء) للفصل، أو لأن الأصل (النساء المؤمنات)، أو لأن (أل) في (المؤمنات) بمعنى: (اللاتي)، وهي: اسم جمع))^(٢).

يتبين من كلام الشيرازي بعد الرد على أبي علي الفارسي نخرج من نص الشيرازي:

١_ حضور التأويل بشكل واضح في رده إذا حمل التذكير في الفصل (جاء) على الآتي:

أ_ للفصل: بين الفعل والفاعل بالمفعول (وأما قوله تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾ فَإِنَّمَا جاز لأجل الفصل بالمفعول أو لأنَّ الفاعل في الحقيقة أل الموصولة وهي اسم جمع^(٣)

ب_ أنَّ الأصل (النساء المؤمنات) فيكون التقدير (جاءك النساء) أي بمعنى أنَّ الفاعل جمع تكسير (نص من عالم يجوز الجمع)

ت_ أنَّ الفاعل في الحقيقية (اللاتي) هو اسم جمع (نص على أنَّ اسم لجمع يجوز فيه المطابقة)

٢_ أنَّ المطابقة في هذه الصورة تأخذ سمة الوجوب عنده يجب التذكير في الأول ويبدو أهم أراد الاطراد وجوب المطابقة على سنن واحدة في الجمعين (جمع المذكر وجمع المؤنث).

٣_ أن مرجعية هذه المطابقة عنده حقيقة الفاعل، فإن صورة الفاعل (الجمع) هي الحاكمة في المطابقة.

٤_ رد الشيرازي على الرأي الذي يذهب إلى عدم المطابقة عندما يكون الفاعل جمع مؤنث سالم إذ يذهب إلى وجوب المطابقة (وجوب التأنيث).

سادساً: الدلالة الزمنية للفعل المضارع المجرد:

زمن الفعل المضارع هو صالح للحال والاستقبال ويمكن تقسيم آراء العلماء على الآتي :

(١) همع الهوامع: ٦٦/٦، السورة ممتحنة: ١٠.

(٢) عفو العافية: ٤٥/٢-٤٦ السورة الممتحنة: ١٢.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٥٦٢/٢.

أولاً: ذهب سيبويه إلى أن الدلالة الزمنية للفعل المضارع تنحصر بين الحال والاستقبال:

قال سيبويه: ((...وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمراً: اذهب واقتل واضرب، ومخبراً: يقتل ويذهب ويضرب ويقتل ويضرب. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت))^(١).

يعبر سيبويه عن زمن الفعل المضارع بشكليين من الأبنية الزمنية مالم يقع وهو خبر وبناء ما لم ينقطع كائن إذا أخبرت أي متحقق الحدوث .

وقال المبرد: ((وتقول: زيد يأكل، فيصلح أن يكون في حال أكل، وأن يأكل فيما يستقبل كما تقول: زيد أكل. أي في حال أكل، وزيد آكل غدا وتلحقها الزوائد لمعنى كما تلحق الأسماء الألف واللام للتعريف وذلك قولك سيفعل وسوف يفعل وتلحقها اللام في (إن زيدا ليفعل) في معنى لفاعل))^(٢).

ويتضح من قول المبرد عندما في قوله: (وهذه الأفعال المعربة تقع لا يعرف وقتها وما كان منه في الحال وما يكون منه لما يستقبل) فهذا يكشف أنه لم يفصل بالزمن بين الحال و الاستقبال.

ويريد المبرد في القول السابق أن يبين أن الفعل المضارع يفيد الحال والاستقبال معاً دون تحديد ثابت لكلا الزمنين. أي الحال والاستقبال وإذا أريد تحديد ذلك قال المبرد: (وإن أدخلت على هذه الأفعال السين أو سوف صارت لما يستقبل وخرجت من معنى الحال وذلك قولك: (سأضرب وسوف أضرب))^(٣).

وقال الزجاجي (ت٣٦٨هـ): ((سؤال على البصريين في فعل الحال. يقال لهم: هلا كان للفعل الحال لفظ ينفرد به من المستقبل، لا يشركه فيه غيره ليعرف بلفظه أنه للحال، كما كان لماضي لفظ يعرف به أنه ماض الجواب. قالوا: لما ضارع الفعل المستقبل الأسماء بوقوعه موقعها ، وبسائر وجوه المضارعة المشهورة التي تذكر في مواضعها مسطرة في كتبهم، قوي فأعرب وجعل بلفظ واحد يقع بمعنيين حملاً له على شبه الأسماء، كما أن من الأسماء ما يقع بلفظ واحد لمعان كثيرة، من ذلك العين التي يبصر بها، وعين الماء، وعين الركبة))^(٤).

(١) كتاب سيبويه: ١٢/١.

(٢) المقتضب: ٢/٢.

(٣) ينظر: الاعجاز النحوي في القرآن الكريم: ٢٨ وينظر: المقتضب: ٤/٨ والموجز (ابن السراج): ٢٧.

(٤) الإيضاح في علل النحو: ٨٧.

وقال السيرافي (ت ٣٦٨ هـ): ((الفعل الذي يكون زمان الإخبار عن وجوده وهو زمان وجوده، وهو الذي قال عنه سيبويه وما هو كائن لم ينقطع... إن الحال هو أول الأفعال ويكون الأقرب إليه في الترتيب المستقبل وتاليه الماضي، والحجة في ذلك أن الميعاد بما يستقبل لا يصح إلا بما عرف وشاهد حتى يتصوره الموعود ويكون على ثقته بما وعد ويكون المستقبل أقرب إلى الحال يجوز مصيره إلى الحال الذي هو أول))^(١).

وصرح السيوطي بجهوية القول بأن الدلالة الزمنية للفعل المضارع تفيد الحال والاستقبال وهو الرأي الذي أخذ به جمهور النحاة^(٢).

ثانياً: للحال فقط:

قال الرضي: ((ويتعين المضارع للحالية بـ(الآن) و(آنفاً)، وما في معناهما من الظروف الدالة على الحال؛ وبلاد الابتداء عند الكوفيين))^(٣).

ونقل السيوطي: ((أنه لا يكون إلا للحال وعليه ابن الطراوة قال لأن المستقبل غير محقق الوجود فإذا قلت زيد يقوم غدا فمعناه ينوي أن يقوم غدا))^(٤).

ثالثاً: حقيقة في الحال و مجاز في الاستقبال :

ذهب أبو علي الفارسي إلى أن: ((...وهذا اللفظ يشمل الحاضر والمستقبل. فإذا دخلت عليه السين، أو سوف اختص به المستقبل، وخلص له وذلك نحو: سوف يكتب، وسيقرأ))^(٥).

وقال في موضع آخر: ((...الحاضر نحو: يقوم، ويذهب، ويظرف، يكتب، ويصلي، وهذا الضرب الذي وصفه سيبويه بأنه كائن لم ينقطع فهذا الضرب وإن كان شيء منه قد مضى، وشيء منه لم ينقطع يمض فإنه عند العرب ضرب من ضروب لفعل غير الماضي وغير المستقبل))^(٦).

(١) شرح كتاب سيبويه: ١٨/١.

(٢) ينظر: همع الهوامع: ١٧/١.

(٣) شرح الرضي على الكافية: ٢٨/٤.

(٤) ينظر: همع الهوامع: ١٧/١.

(٥) الإيضاح العضدي: ٧-٨.

(٦) المسائل العسكرية في النحو العربي: ٧٨.

ويمكن القول إنَّ: ((الفعل المضارع عندما يستعمل في زمانه الذي وضع له وهو الحال والاستقبال، يكون حقيقة وهو الزمن الصرفي، وعندما يستعمل في الزمان الماضي فهو مجاز، يهدف لتحقيق دلالة بلاغية تستفاد من دلالاته في أصل الوضع، وهي الاستمرارية والتجدد والديمومة والتكرار))^(١).

وقال ابن هشام: ((السين المفردة: حرف يختص بالمضارع، ويخلصه للاستقبال وينزل منه منزلة الجزء ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به وليس مقتطعا من سوف خلافاً للكوفيين ولا مدة الاستقبال معه أضيق منها مع سوف خلافاً للبصريين ومعنى قول المعربين فيها حرف تنفيس حرف توسيع وذلك أنَّها تقلب المضارع من الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال))^(٢).

وقال في موضع آخر: ((وإن أدخلت على هذه الأفعال السين أو سوف صارت لما يستقبل وخرجت من معنى الحال وذلك قولك سأضرب وسوف أضرب فلما وقعت موقع الأسماء في المعنى ودخلت علتها الزوائد للفصل كما دخلت الزوائد على الأسماء أعربت كما تعرب الأسماء))^(٣).

ودلالة الفعل على الحال هي الحقيقة؛ لأنه يدل على الحال بلا حرف. فإذا قيل: زيد يصلي فهو الآن، فإذا أردت به المستقبل فلا بد من حرف تدخله ليدل على الاستقبال، وهذا ضابط المجاز عندهم. فدلالة المضارع على الاستقبال مجازية لا حقيقية وهذا هو الأصح من حيث التحقيق، تقول: زيد يصلي يعني الآن، زيد سيصلي يعني سيوقع الحدث وهو الصلاة بعد زمن قريب. إذا عرفنا السين تدل على التنفيس والاستقبال وهو تأخير زمن الفعل عن الحال. وبعضهم يقول: السين موضوعة للدلالة على الاستقبال للحدث القريب^(٤).

وقال السيوطي: ((أحدهما أن يترجح فيه الحال وذلك إذا كان مجرداً لأنَّه لما كان لكل من الماضي والمستقبل صيغة تخصه ولم يكن للحال صيغة تخصه جعلت دلالاته على الحال راجحة عنده تجرده من القرائن جبرا لما فاتته من الاختصاص بصيغة وعلله الفارسي بأنَّه إذا كان لفظ صالحاً للأقرب والأبعد فالأقرب أحق به والحال أقرب من المستقبل))^(٥).

(١) تداخل أزمنة الفعل: د. خالد بن أحمد بن إسماعيل الأكوخ (بحث): ٢٤٩.

(٢) مغني اللبيب: ١/٥٥ وينظر: مختصر مغني اللبيب عن كتاب الأعراب: ١/٤٩.

(٣) نفسه: ٨١/٤.

(٤) ينظر: فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية: ١/٦٩.

(٥) ينظر: همع الهوامع: ١/١٩.

رابعاً: يكون للمستقبل فقط :

ونقل السيرافي: ((فإن سأل سائل فقال: أي الأفعال أقدم في الرتبة فإن لأصحابه في ذلك قولين، أحدهما: إن المستقبل أول الأفعال، ثم الحال، ثم الماضي، وهذا شيء كان إليه الزجاج))^(١).

يظهر إن حجة الزجاج تقوم على أن التحقق النطقي للفعل المضارع تنزله منزله الحدث الماضي.

وقيل: ((الفعل المضارع: فإذا دخلت السين وسوف خلص للمستقبل))^(٢).

ونقل السيوطي: ((...أنه لا يكون إلا للمستقبل وعليه الزجاج وأنكر أن يكون للحال صيغة لقصره فلا يسع أحدهما على لعبارة لأنك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضياً))^(٣).

وقال الشيرازي: ((المضارع: أو أشبه الاسم معنى لوقوعه مشتركاً بين حال واستقبال، وهو مذهب الجمهور، منهم سيبويه. أو حقيقة في الحال، مجاز في الاستقبال وعليه الفارسي. قال السيوطي هذا مختاري بدليل حمله على الحال عند التجرد من القرائن، وهذا شأن الحقيقة أو لا يكون إلا للمستقبل وعليه الزجاج وأنكر أن يكون للحال؛ لأنك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل... صار ماضياً. وأجيب: بأن مرادهم بالحال الماضي غير المنقطع لا الآن الذي بين الماضي والمستقبل))^(٤).

يتبين من كلام الشيرازي أن المراد بالحال الماضي هو زمن الكلام متى ما انتهت منه أصبح ماضياً ولكن ليس منقطع بكونه كان الحديث عنه قريباً أو أنت ما زلت تتحدث عنه وهذا النوع من الزمن .يتجلى من كلام الشيرازي إن المراد بالماضي هو الماضي الممتد إلى الحاضر ،أي أنه غير منقطع أو غير منصرف إلى دلالة الماضي ،ويبدو إن ثمة فهمين للحال الماضي عند الشيرازي: أحدهما: حال ماضي غير منقطع وحال منقطع فالأول حال ممتد إلى الحاضر والآخر حالاً منزلته بين الواقع بين الماضي والمستقبل فهو متحقق منقطع.

وقال د.عبده الراجحي: في زمن الحال وجهاته في العربية ((الحال العادي أو البسيط: وهو الخالي من الجهة ، وصيغة (يفعل) مجردة من كل الزوائد المخلصة للجهات أو القرائن الحالية ، ومعناه الحدث الذي

(١) شرح كتاب سيبويه: ١٨/١.

(٢) الموجز (ابن السراج): ٢٧.

(٣) همع الهوامع: ١٧/١.

(٤) عفو العافية: ١٨٢/٢.

جرى وقوعه عند التكلم واستمر واقعاً، وقد تدل صيغة (فعل) على هذا الزمن، كأن يقصد بها الانشاء، ك (بعت) و (اشتريت). والحال المستمر والمتجدد، التعودي: ويأتي في صيغ عديدة، منها (يفعل) مجردة فتدل هذه الصيغة بدلالة قرائن حالية أو معنوية داخل السياق على الزمن المستمر أو المتجدد أو التعودي، ويكون هذا الحال قابلاً للتخلف وغير قابل للتخلف، ومن أمثله الأول: (أذهب كل يوم إلى محل عملي في الساعة التاسعة صباحاً)، فالحال في هذا المثال يدل على الحدوث عادة، فيسوغ لنا تسميته بالتعودي، وهو يحدث باستمرار، ومن أمثلة الثاني الذي لا يتخلف قولنا: تشرق الشمس من الشرق، فالحال مستمر على سبيل التجدد، وهو لا يتخلف، وهو خاص بالظواهر الطبيعية، ومن أمثلة هذا النوع قولنا: (يفعل الله ما يشاء)، فالحال هنا لا يدل على زمن معين، لأنه أسند إلى الله تعالى: وهو لا يتخلف في الاستمرار^(١).

سابعاً: لام الاستغاثة:

ثمة خلاف نحوي على (لام الاستغاثة) بين النحاة وهو كالاتي:

أولاً: غير زائدة، وفيها قولان:

أ_ تتعلق بالفعل المحذوف:

ذهب أصحاب هذا المذهب إلى أن لام الاستغاثة تتعلق بالفعل المحذوف وعلى رأس أصحاب هذا المذهب سيويه: ((وذلك في الاستغاثة والتعجب، وذلك الحرف اللام المفتوحة، وذلك قول الشاعر، وهو مهلهل:

يا لَبَكْرٍ أَنْشِرُوا لِي كَلِيبَا يا لَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ

فاستغاث بهم لينشروا له كليباً. وهذا منه وعيد وتهذؤاً قوله (يا لَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ) فإنما استغاث بهم لهم، أي لم تفرون استطالة عليهم ووعيدا. وأما في التعجب فقوله، وهو فرار الأسدي:

لَخُطَّابٌ لَيْلَى يَا لُبْرَثْنُ مِنْكُمْ أدلُّ وَأَمْضَى مِنْ سُلَيْكِ الْمَقَانِبِ

وقالوا: يا للعجب، ويا للفلقة؛ كأنهم راوا أمرا عجباً فقالوا: يا لُبْرَثْنُ، أي مثلكم دعي للعظام. وقالوا: يا للعجب ويا للماء، لما رأوا عجباً أو رأوا ماء كثيراً، كانه يقول: تعال يا عجب أو تعال يا ماء فإنه من أيامك

(١) زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته: ٩٠-٩١.

وزمانك ومثل ذلك قولهم: يا لدواهي، أي تعالين فإنه لا يُستكر لكن، لأنه من إبانك وأحيانك. وكل هذا في معنى التعجب والاستغاثة، وإلا لم يجر ألا ترى أنك لو قلت (يا لزيد) وأنت تحدّثه لم يجر^(١).

والشاهد في البيت الشعري إدخال لام الاستغاثة مفتوحة على (بكر) للفرق بينها وبين لام المستغاث من أجله، وكانت أولى بالفتح لوقوع أنادي موقع الضمير، ولام الجر تفتح مع الضمائر. والشاهد في البيت الثاني (يا لبرثن) حيث فتح لام المستغاث به وإن بمعنى المتعجب.

وقال ابن السراج: باب التي تدخل في النداء للاستغاثة والتعجب ((اعلم أن اللام التي تدخل للاستغاثة هي لام الخفض وهي مفتوحة إذا أدخلتها على الاسم المنادي كأن المنادي كالمكنى. وقد بينا هذا فيما مضى فانفتحت المنادي كما تنفتح مع المكنى إلا ترى أنك تقول: لزيد ولبكر فتكسر. فإذا قلت لك وله فتحت، وقد تقدم قولنا في أن المبنى كالمكنى، فلذلك لم يتمكن في الإعراب، وبني، فنقول: يا لبكر، ويا لزيد، ويا للرجال، ويا للرجلين إذا كنت تدعوهم وقال أصحابنا: إنما فتحتها لتفصل بين المدعو والمدعو إليه ووجب أن تفتحها لأن أصل اللام الخافضة إنما كان الفتح فكسرت مع المظهر ليفصل بينها وبين لام التوكيد^(٢))).

وقال الزجاجي: باب لام المستغاث به ولام المستغاث من أجله: ((... أن لام المستغاث به مفتوحة، ولام المستغاث من أجله مكسورة فرقا بينهما وهما خافضتان جميعا لما تدخلان عليه فلام المستغاث به كقولك: يا لزيد ويا لعمرى قال مهلهل :

يا لبكر أنشروا لي كليباً يا لبكر أين أين الفرائ

قالوا إنما استغاث بهم هزأ لما انهزموا، ولام المستغاث من أجله كقولك: يا لزيد لعمرى أنت مستغيث بزيد من أجل عمرو ليعينك عليه كما، قال الآخر في المستغاث به:

فيا للناس كيف ألوم نفسي علي شيء ويكرهه ضميري

واعلم أن أصل هذين اللامين الكسر؛ لأنهما اللام الخافضة في قولك: لزيد ولعمرى، وانما فتحت لام المستغاث به فرقا بينهما وبين لام المستغاث من أجله وكانت لام المستغاث من أجله أولى بالكسر ولأن تبقى على بابها، لأن المستغاث من أجله يجر إليه المستغاث ويطلب من أجله ولم يجعل الفصل بينهما

(١) كتاب سيبويه: ٢/٢١٦-٢١٨، البيت الاول ينظر: ديوان المهلهل: ٣٥، والآخر ينظر: شرح المفصل (ابن يعيش): ١٣١/١.

(٢) الأصول في النحو: ١/٣٥١ وينظر: الموجز: ١/٤٨-٩٤.

بالضم لتأخي الكسرة والفتحة وبعد الفتح منهما؛ لأن الضم أثقل الحركات والفتح والكسر مؤاخيان لذلك اشتركا في المفعول (...))^(١).

يتضح من نص الزجاجي أنّ هناك تجانساً بين الفتحة والكسرة مما ساعد على التبادل بينهما. وفرّق بين لام المستغاث به ولام المستغاث من أجله.

وقال ابن يعيش: ((ولام الاستغاثه، نحو بالزید اذا استغنت به لغيره ودعوته لنصرته وحق هذه اللام أن تكون مكسورة لأنها لام الاضافة ولام الاضافة تكون مكسورة مع الظاهر نمو: قولك المال لزيد غير أنه وقمت هذه اللام لمعنيين: أحدهما المستغاث به والآخر المستغاث من أجله فلم يكن بد من التفرقة بينهما ففتحت لام المستغاث به وتركت لام المستغاث من أجله مكسورة بحالها للفرق فاذا قلت يا لزيد بالفتح علم أنه مستغاث به واذا قلت بالزید الكسر عالم انه مستغاث من أجله))^(٢).

وقال ابن عصفور: ((... فلم يبق إلا أن تكون متعلّقة بالفعل الذي ينصب المنادى. فإن قيل: إنّ الذي ينصب المنادى يصل بنفسه وهذا لا يصل بنفسه. فالجواب: إنّ الفعل المتعدّي إلى مفعول يجوز أن يتعدّى بنفسه وبحرف جر، نحو: (ضربت زيداً) و(ضربتُ لزيد). قال الله تعالى: (قل عسى أن يكون رَدِفَ لكم) وهذا قليل مع ظهور الفعل، فإذا كان الفعل مضمراً كان أقوى))^(٣).

وقال ابن هشام: ((وقال الأكثرون: متعلقة بفعل النداء المحذوف، واختاره ابن الضائع وابن عصفور، ونسباه لسيبويه، واعترض بأنه متعدي بنفسه فأجاب ابن أبي الربيع بأنه ضمن معنى الالتجاء في نحو: (يا لزيد) والتعجب في نحو: (يا للدواهي) وأجاب ابن عصفور وجماعة بأنه ضعف بالتزام الحذف فقوي تعدية باللام واقتصر على إيراد هذا الجواب أبو حيان وفيه نظر لأن اللام المقوية زائدة كما تقدم وهؤلاء لا يقولون بالزيارة))^(٤).

ب - تتعلق بحرف النداء (يا):

وقال ابن عصفور: باب الاستغاثه ((إذا ناديت الاسم على جهة الاستغاثه أو التعجب، فيجب فتح لامه، واختلف النحويون فيما يتعلق به هذه اللام. فمنهم من قال: إنّها متعلقة بما في (يا) من معنى الفعل، وهو ابن

(١) اللامات: ٨١-٨٤.

(٢) شرح المفصل: ١٣٠-١٣١ وينظر: المدارس النحوية (أحمد شوقي): ١/٢٦٣.

(٣) شرح جمل الزجاجي: ٢/٢١٠ السورة النمل: ٧٢ وينظر: مغني اللبيب: ٢٤٢.

(٤) مغني اللبيب: ٢٤٠-٢٤١.

جني. ومنهم من قال زائدة. أمّا مذهب ابن جني ففساد، لأنّ معاني الحروف لا تعمل في المجزورات ولا في الظروف))^(١).

ثانياً: اللام زائدة:

وقال المبرد: هذا باب لام المدعو المستغاث به ولام المدعو إليه: ((فإذا دعوت شيئاً على جهة الاستغاثة فاللام معه مفتوحة تقول يا للنّاس ويا لله وفي الحديث لما طعن العليّ أو العبد عمر رحمه الله صاح يا لله للمسلمين فإن دعوت إلى شيء فاللام معه مكسورة تقول يا للعجب ومعناه يا قوم تعالوا إلى العجب فالتقدير يا قوم للعجب أدعو ونحن مفسرو هاتين لم اختلفتا أما قولهم يا للعجب ويا للماء فإنّما كسرو اللّام كما كسروا مع كل ظاهر نحو قولك للماء أدعو ولزيد الدار ولعبد الله الثوب وأما المفتوحة التي للمستغاث فإنّما فتحت على الأصل ليفرق بينها وبين هذه التي وصفنا وكان التغيير لها ألزم لأنّ هذه الأخرى في موضعها الذي تلحق هذه اللّام له وتلك إنّما هي بدل من قولك يا زيدا إذا مددت الصوت تستغيث به فيا لزيد بمنزلة يا زيدا إذا كان غير مندوب))^(٢).

ولا خلاف بين سيبويه والمبرد في باب الاستغاثة، كما لا خلاف بينهما في أن ناصب المنادى الفعل المحذوف وحرف النداء بدل منه. ونسب الرضي إلى المبرد أن لام الاستغاثة لحرف النداء مخالفاً سيبويه. فاللام معدية لأدعو عند سيبويه أو حرف النداء القائم مقامه عند المبرد إلى المفعول. ونسب ابن هشام إلى المبرد أن لام الاستغاثة زائدة عنده^(٣).

وقال الرضي: ((فاللام معدية لأدعو المقدر، عند سيبويه، أو لحرف النداء القائم مقامه وعند المبرد، إلى المفعول. وجاز ذلك مع أن (أدعو)، متعد بنفسه، لضعفه بالإضمار، أو لضعف النائب منابه، ألا ترى أنك تقول ضربني لزيد حسن، وأنا ضارب لزيد، ولا يجوز: ضربت لزيد))^(٤).

وقال ابن هشام: ((ومنها لام المستغاث عند المبرد واختاره ابن خروف بدليل صحة إسقاطها))^(٥).

(١) شرح جمل الزجاجي : ٢١٠/٢.

(٢) المقتضب : ٢٥٥/٤.

(٣) ينظر: المقتضب : ٥٥/٤ هامش الصفحة.

(٤) شرح الرضي على الكافية : ٣٥٢/١.

(٥) مغني اللبيب : ٢٤٠/١.

وقال ابن عصفور: ((وأما من ذهب إلى أنها زائدة فباطل، لأنه مهما قدر أن لا يزداد الحروف كان أولى، لأن الزيادة ليست بقياس))^(١). وهذا رد ابن عصفور على اصحاب هذا المذهب.

ثالثاً: إن هذه اللام بقية (آل) والاصل في (يا لزيد) يا آل زيد (وزيد):

ونقل ابن يعيش: ((وقال الفراء أصل يا لفلان يا آل فلان وانما خفف بالحذف وهو ضعيف لان الال والأهل واحد فلو كان الأصل ما ذكره لجاز أن يقع موقعه الاهل في بعض الاستعمال ولم يرد ذلك فاعرفه، ومن ذلك (قولهم في الندية وازيداه) و واعمراه موضعه نصب وهو في تقدير مضموم حيث كان معرفة مفردا والمالما فتح آخره المجاورة ألف الندية كما يكسر لجاوره ياء الاضافة في قولك يا زيدي))^(٢).

وقال الرضي: ((وحكى الفراء عن بعضهم أن أصل يالزيد: يا آل زيد فخفف، وهو ضعيف لأنه يقال ذلك فيما لا آل له نحو يا للدواهي، ويا لله ونحوهما))^(٣).

وقال ابن المرادي: ((اختلف في لام الاستغاثة. فقيل: هي زائدة، فلا تتعلق بشيء. وقيل: ليست بزائدة فتتعلق. وعلى هذا ففيما نتعلق به قولان: أحدهما أنه الفعل المحذوف، وهو اختيار ابن عصفور. والثاني أنه حرف النداء، وإليه ذهب ابن جني. وذهب الكوفيون إلى أن هذه اللام بقية آل، والأصل في يا لزيد: يا آل زيد. وزيد مخفوض بالإضافة))^(٤).

وقال ابن هشام: ((وزعم الكوفيون أن اللام في المستغاث بقية اسم وهو آل والأصل يا آل زيد ثم حذفت همزة آل للتخفيف وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين واستدلوا بقوله:

فَخَيْرَ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي المَثُوبَ قَالَ يَا لَا

فإن الجار لا يقتصر عليه، وأجيب بأن الأصل: يا قوم لا فرار، أو لا نفر فحذف ما بعد لا النافية أو الأصل (يالفلان))^(٥).

وقال الشيرازي: ((...ومنها: لام الاستغاثة عند المبرد واختاره ابن خروف، بدليل صحة إسقاطها. وقال جماعة: غير زائدة، ثم اختلفوا، فقال ابن جني: متعلقة بحرف النداء؛ لما فيه من معنى فعل، وقال

(١) شرح الجمل (الزجاجي): ٢١٠/٢.

(٢) شرح المفصل: ١٣١/١.

(٣) شرح الرضي على الكافية: ٢٥٣/١.

(٤) الجنى الداني في حروف المعاني: ١٠٤.

(٥) مغني اللبيب: ١/٢٤١، البيت لزهير بن مسعود وينظر: خزانة الأدب: ٢٢٨/١.

الأكثر: متعلقة بفعل النداء المحذوف؛ ونسبوه إلى سيويه وردّ بأنه متعد بنفسه؛ فأجيب: بأنه ضمن معنى الالتجاء في: (يا لزيد)، والتعجب، في نحو: (يا للدواهي) ^(١).

يتبين من كلام الشيرازي إنّ اللام هي لام الالتجاء ولاسيما عندما قوله (يا لزيد) هنا اللام مفتوحة أي بمعنى المستغاث وذكرها بمعنى ثاني وهو التعجب (يا للدواهي) عندما يرى شيء كثير كقول: يا للماء، أو قد يرى قلة العلماء: يا للعلماء ونحو ذلك، قد يعجب من شيء فينادي جنسه.

قد يراد بأسلوب النداء: التعجب من شيء عظيم يتميز بذاته بكثرته، أو شدته أو غرابته، فينادي جنس ما رآه؛ نحو: يا للماء، أو من له صلة أو معرفة به، نحو: يا للعلماء. ويأتي على صورة الاستغاثة مشتملاً على حرف النداء (يا)، وعلى منادى مجرور باللام المفتوحة، ولكن ليس هناك مستغاث، وذلك كأن ترى البدر فيبهرك جماله، تقول: يا للبدر؛ أو ترى الماء الكثير فتعجب من كثرته؛ فنقول: يا للماء. مثل هذا الأسلوب يقال فيه: إنه أسلوب نداء واستغاثة أريد به التعجب، فإنك تنادي البدر والماء، وتقول: أحضر ليتعجب منك، وعلى هذا ينبغي أن يعامل معاملة المستغاث؛ فيجر باللام المفتوحة، وإذا حذف جيء بالألف في آخره عوضاً عنها، وتلحقه هاء السكت عند الوقف. وقد يأتي على صورة أخرى فلا يبدأ باللام، ولا يختم بالألف، تقول: يا عجب ^(٢).

ثامناً: دخول اللام على خبر (لكن):

ثمة آراء في دخول اللام على خبر (لكن) يمكن تقسيمها على الآتي:

أولاً: عدم جواز اللام في خبر لكن:

قال الزجاج: ((فأدخل اللام في خبر (لكن). وخرجه البصريون على أن الأصل: ولكن إني من حبها، ثم نقل حركة همزة (إني) إلى نون (لكن) بعد حذف الهمزة، وأدغم على ما تقدّم، فلم تدخل اللام إلا في خبر (إن)، هذا على تقدير تسليم صحة الرواية، وإلا فقالوا: إنّ البيت مصنوع، ولا يعرف له قائل)) ^(٣). ويتضح من كلام الزجاج أنّ دخول اللام في خبر (إن) فقط وهذا ما ذهب إليه البصريون.

(١) عفو العافية: ٢٣٧/٢.

(٢) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٤٦/٤.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ٢٨٦/٣.

وقال الزجاجي: باب لام إن ((أما إدخال اللام في خبر إن دون سائر أخواتها فلأنَّ إنَّ داخلة على المبتدأ والخبر، محققة له، غير مزيلة لمعناه، وهذه اللام وهي لام الابتداء الداخلة للتوكيد، فجاز دخولها على خبر إنَّ وحدها لما لم تغير معنى الابتداء، ولم تدخل على سائر أخواتها لأنها تغيّر معنى الابتداء لما تدخل عليه من المعاني نحو دخول كأنَّ للتشبيه والاستفهام والتقريب وليت للتمني ولعل للترجي والتوقع واستدراك لكنَّ بعد الجحد؛ وأما لزوم اللام في الخبر دون الاسم، فإنَّ أصلها كان قبل أن يقال: إنَّ زيداً لقائم، كان: لأنَّ زيداً قائم، فاستقبحوا الجمع بين حرفين مؤكدين، فجعلوا إنَّ في الابتداء واللام في الخبر ليحسن الكلام ويعتدل))^(١).

وقال في موضع آخر: باب من مسائل اللام تختتم به الكتاب ((ولا يجوز إدخال اللام على شيء من أخوات إنَّ غيرها للعلة التي قد مضى ذكرها في بابها ولا تدخل على لكنَّ وإنَّ كانت مؤكدة كما تؤكد إنَّ لأنها تقع جواباً لقولك: ما جاءني عمرو لكنَّ زيداً جاءني، والجواب لا يتقدمه شيء لئلا يفصل بينه وبين ما هو جوابه فلو أدخلت اللام في خبر لكنَّ لقدّرت قبل لكنَّ، فكانت تنقطع مما قبلها، وذلك غير جائز وأما قول الشاعر :

يلوموني في حب ليلى عواذلي ولكنني من حبها لكميد

فإنَّما أراد: ولكنَّ إنني من حبها لكميد، فأدخل اللام في خبر إنَّ وهذا مثل قول الله تعالى: ﴿لَكِنَّتُمْ هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ على قراءة من قرأ بإثبات الألف وأصله عند العلماء أجمعين على هذه القراءة لكنَّ أنا هو الله ربِّي فألقيت الهمزة تخفيفاً، وأدغمت النون الأولى في الثانية ((^(٢))).

وقال ابو علي الفارسي: باب إن واخواتها ((وهي إن وأن ولكن وكأن وليت ولعل . وهذه الحروف تدخل على المبتدأ والخبر فينتصب بها ما كان يرتفع بالابتداء ويرفع بها ما كان يرتفع بخبر الابتداء وذلك قولك : إنَّ عبد الله ذاهب، وكأن عمراً أخوك،... ولكنَّ في هذا الباب بمنزلة إنَّ))^(٣).

وقال ابن جني: ((وأما الضرورة التي تدخل لها اللام في خبر غير (إنَّ)؛ فمن ضرورات الشعر، ولا يقاس عليها:

(١) اللامات: ٦٤.

(٢) نفسه: ١٧٦-١٧٧، والآية الكهف: ٣٨ . البيت بلا نسبة ينظر: الأشباه والنظائر (السيوطي): ٣٨ / ٤.

(٣) الايضاح العضدي: ١١٦.

يلومونني في حب ليلي عواذلي وَلَكِنِّي مِنْ فَعْلِهَا لَعَمِيذٌ^(١).

يذهب ابن جني في أنَّ اللام الداخلة على غير خبر (إِنَّ) أنها للضرورة الشعرية وقد أورد البيت الذي احتج به الكوفيون.

وعلى قولهم: ((وأما البصريون فاحتجوا: بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأنه لا يخلو إما أن تكون هذه اللام لام التأكيد أو لام القسم، على اختلاف المذهبين، وعلى كلا المذهبين فلا يستقيم دخول اللام في خبر لكن، وذلك لأنها إن كانت لام التأكيد فلام التأكيد إنما حسنت مع إِنَّ لاتفاقهما في المعنى؛ لأن كل واحدة منهما للتأكيد وأما لكنَّ فمخالفة لها في المعنى، وإن كانت لام القسم فإنما حسنت مع إِنَّ لأنَّ تقع في جواب القسم، كما أن اللام تقع في جواب القسم، وأما لكن فمخالفة لها في ذلك؛ لأنها لا تقع في جواب القسم؛ فينبغي أن لا تدخل اللام في خبرها))^(٢).

وقال العكبري: دخول لام التوكيد في خبر (لكنَّ): ((لا يجوز دخول لام التوكيد على خبر لكنَّ، وقال الكوفيون: هو جائز. ودليل المذهب الأول من وجهين: أحدهما: أنَّ ذلك لو كان جائزاً لكثير ذلك في القرآن، والشعر، والكلام، ومعلوم أنَّ ذلك لم يشتهر عنهم، والوجه الثاني: أنَّ اللام في هذا الباب للتوكيد والتوكيد غير مرادٍ هنا))^(٣).

رد البصريون على كلام الكوفيون وبعد إيرادهم للبيت الشعري وهو لم ينسب إلى احد وكذلك لم يرد مثل هذا الشاهد في القرآن الكريم.

وقال ابن يعيش: ((والاستشهاد بالبيت على ان الكوفيين استدلوا به على جواز دخول اللام في خبر لكن وهو ممنوع عند البصريين. ويجيبون عن هذا الشاهد بأجوبة عديدة (منها) ما ألمعنا ذكره من قول ابن النحاس وهو طعن في الرواية وعدم تسليم بأن ذلك من كلام العرب ونطقهم (ومنها) بأن اللام زائدة وليست اللام التي تدخل في خبر إن للتوكيد (ومنها) أن أصل الكلام لكن أنني من حبها لعميد (فتكون اللام داخلة في خبر ان لا في خبر لكن) فحذفت الهمزة من أن تخفيفاً فاجتمع أربع نونات فحذفوا نون لكن استئقلاً

(١) سر صناعة الإعراب: ٥٨/٢.

(٢) الانصاف: ١٧٧/١.

(٣) التبيين: ٣٥٣-٣٥٤، مسألة: ٥٤.

(ومنها) ان اصل الكلام لكن انا من حبها لعميد فتكون اللام داخله في خبر المبتدأ لا في خبر لكن لحذفت همزة انا ثم اتصلت لكن بنا))^(١).

يأتي ابن يعيش بالرد على كلام الكوفيين واحتجاجهم بالبيت الشعري وأن احتجاجهم باطل بكون اللام داخله في خبر (إن) لا في خبر (لكن) .

ثانيا: جواز دخول اللام في خبر لكن:

قال الفراء: ((وقوله: ﴿لَكِنَّتَ هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ معناه: لكن أنا هو الله ربي ترك همزة الألف من أنا، وكثر بها الكلام، فأدغمت النون من (أنا) مع النون من (لكن) ومن العرب من يقول: أنا قلت ذاك بتمام الألف ففرئت لكنا على تلك اللغة وأثبتوا الألف في اللغتين في المصحف: كما قالوا: (رأيت يزيدا وقواريرا) فثبتت فيهما الألف في القولين إذا وقفت. ويجوز الوقوف بغير ألف في غير القرآن في أنا. ومن العرب من يقول إذا وقف: أنه وهي في لغة جيدة. وهي في عليا تميم وسُفلى قيس وأنشدني أبو ثروان:

وترمينني بالطرف أي أنت مذنب وتقلينني لكن إياك لا أقلي

يريد: لكن أنا إياك لا أقلي، فترك الهمز فصار كالحرف الواحد. وزعم الكسائي أنه سمع العرب تقول لكن والله ، والله يريدون :لكن أنا والله ...))^(٢).

وقال أبو جعفر النحاس: في قاله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ زعم جماعة من النحويين منهم الفراء أن العرب إذا قالت: ولكن بالواو آثروا التشديد وإذا حذفوا الواو آثروا التخفيف واعتلّ في ذلك الفراء فقال: لأنها إذا كانت بغير واو أشبهت (بل) فحققوها ليكون ما بعدها كما بعد بل وإذا جاءوا بالواو خالفت (بل) فشددوها ونصبوا بها لأنها إن زيدت عليها لام وكاف وصيرت حرفا واحدا وأنشد:

يلومونني في حب ليلي عوانلي ولكنني من حبها لكميد

فجاء باللام لأنها إن))^(٣).

(١) شرح المفصل (لابن يعيش): ٦٤/٨.

(٢) معاني القرآن: ١٤٤/٢-١٤٥، السورة الكهف: ٣٨، البيت: بلا نسبة وينظر: تذكرة النحاة: ٢٣، والجنى الداني في حروف المعاني: ٢٣٣.

(٣) إعراب القرآن: ١٤٩/٢، السورة يونس: ٤٤.

وقال العكبري: ((وأجاز الكوفيون دخول (اللام) في خبر (لكن) لأنها مركبة من (لا) و(إن)، زيدت عليها الكاف وقد جاء ذلك في الشعر :

يلمونني في حب ليلى عاذلي ولكنني من حبها لعميد^(١).

وقال ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): ((لام الابتداء وقد ذهب الكوفيون إلى جواز هذه اللام في خبر لكن واستدلوا على جوازه بقول الشاعر:

يلمونني في حب ليلى عاذلي ولكنني من حبها لعميد

ويقولون لكن أصلها (ان) زيدت عليها اللام والكاف وذلك ضعيف وذلك انما جوزنا دخول اللام في خبر ان لاتفاقهما في المعنى وهو التأكيد وأنها لم تغير معنى الابتداء فجاز دخول اللام عليها كما يجوز مع الابتداء المحض في نحو: لزيد قائم وأما لكن فقد أحدثت استدراكا وليس ذلك في اللام والتأكيد وفق المؤكد فهي تخالفه بزيادة أو نقص خرج من التأكيد وأما القول بأنها مركبة فليس ذلك بالسهل ولا دليل عليه وأما البيت الذي أشده فشاذ قليل وصحة محمله على أنه أراد لكن الخفيفة فأتى بان بعدها والتقدير ولكن إنني فحذفت الهمزة تخفيفا وأدغمت النون في النون فقليل ولكنني على حد قوله تعالى: ﴿لَكِنَّهُ هُوَ اللَّهُ﴾ والاصل لكن أنا هو الله حذف وادغم^(٢).

وقال يعقوب بن حاجي عوض: ((ودخل هذه اللام على أحد المداخل المذكورة من الاسم مع الفصل، والخبر مع التأخير، والمتعلق مع التوسط في لكن ضعيف وإن كان جائزا عند الكوفيين بالنظر إلى أن معناها لا يغير معنى الابتداء فشارك (إن) به، فلا يمتنع اجتماعها مع اللام كما في (إن)، والبصريون لا يجوزونه فإنهم قالوا: إن عدم تغيير معنى الابتداء ليس بسبب تام وحده لدخول اللام، بل لأبد مع ذلك من زيادة مناسبة وعدم منافاة، وبينهما ههنا منافاة ظاهرة فلا يمكن اجتماعهما؛ لأن (لكن) بحسب معناها لا تستعمل إلا متوسطة بين كلامين متغايرين، وبهذا الاعتبار تفيد اتصال ما بعدها لما قبلها، واللام تفيد القطع لدالاتها على الابتداء فيلزم التناقض، وأما نحو قوله:

يلمونني في حب ليلى عاذلي ولكنني من حبها لعميد

متأول بأن الأصل فيه: ولكن إنني، فكأن اللام في الحقيقية غير داخلية على (لكن) بل على (إن) فنقلت حركة الهمزة وحذفت على القياس المستعمل ثم حذفت النون الأولى لكرهية اجتماع النونات

(١) الباب في علل البناء والإعراب: ٢١٧/١.

(٢) شرح المفصل: ٦٤/٨ البيت: لم يعرف قائله، السورة الكهف: ٣٨.

فأدغمت، فبقى (ولكنني)، ومثله في إلقاء حركة الهمزة إلى النون لكن من غير حذفها لعدم لزوم اجتماع الأمثال قوله تعالى ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ إذ أصله لكن أنا هو الله ربى ((^(١)).

وقال الشيرازي: ((وفي) (لَكِنَّ) دخول اللام على خبرها، أو اسمها، أو على ما بينهما، ضعيف، وقوله:

يلومونني في حب ليلي عواذلي وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذُ.

وهو مذهب الكوفيين أجيب: بأن أصله (لكن إنني) فنقلت حركة الهمزة إلى النون، وحذفت، ثم حذفت النون الأولى؛ كراهة اجتماع النونات، فصار: (لَكْنِي) ((^(٢)).

ردّه على الكوفيين ويتبين في الآتي :

١_ إنَّ دخول اللام على خبر لكنَّ ضعيف.

٢_ دخول اللام على اسمها مستبعد عنده.

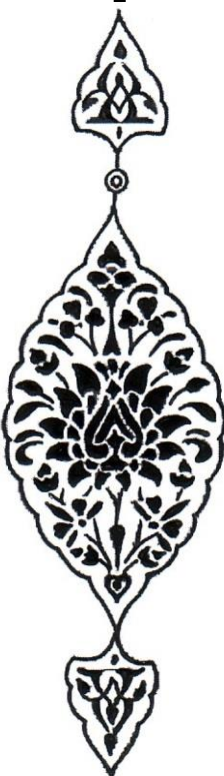
وموازنة دخول اللام على خبر (لكنَّ) كما في (إنَّ) غير صحيح بكون (لكنَّ) الاستدراك و(إنَّ) للتأكيد وهذا فارق فيما بينهما. كما (إنَّ) للتوكيد واللام للتوكيد وهذا تعارض في اللغة العربية ورود حرفين في موضع واحد المعنى نفسه. و أوضح الشيرازي في الرد على الكوفيين (لكنَّ + إنَّي) نقلت حركة الهمزة إلى النون المجاورة لها وحذفت الهمزة فأصبحت لكن نني لقاء نونين ساكنين تحذف الثانية ويشدد فيما بقي (لكن نني) فتكون لكْنِي. والحركة العارضة بين النون الأولى والثانية بانه لإدغام الكبير ويعني أنهم لم يعتدوا بحركتها العارضة فعوملت معاملة الساكن (لكنَّني) لو عدنا إلى قوله: (لكن إنني) هنا نجد لقاء حرفين متماثلين وهذا مكروه في اللغة العربية مما أدى إلى حذف الحرف .

(١) شرح كافية ابن الحاجب: ١١٥٢، الآية: الكهف: ٣٨، والبيت: لم ينسب إلى قائل و ينظر: الأشباه والنظائر (السيوطي):

٤/ ٣٨، والإنصاف: ١/ ٢٠٩.

(٢) عفو العافية: ٢/ ٢٧٨.

الخاتمة



الخاتمة

الحمد لله الذي تفضل عليّ بفضلَه أن أكملت رسالتي: (عارف الشيرازي في كتابه عفو العافية في شرح الكافية) ومن أهم النتائج التي خرجتُ بها من رسالتي:

١_ كان الشيرازي من المقلين بالاستشهاد بالقراءات القرآنية إذا اقتصر على استشهادَه بقراءة القراء السبعة وذكر منهم قراءة ابن عامر وعاصم الأسدي وحمزة بن حبيب الزيات و نافع بن عبد الرحمن الليثي.

٢_ كان ينص على أن القراءة شاذة كقراءة أبي جعفر: (ليجزي قوماً) في (إقامة غير المفعول مع وجوده) وهذه قراءة شاذة.

٣_ كان الشيرازي من المكثرين بالاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، إذ استشهد بستين حديثاً كمصادقاً للقاعدة النحوية، ويذكر أكثر من حديث على الموضع نفسه .

٤_ إنَّ الشيرازي كان قليل الاستشهاد بالأمثال ولم يكثر منها في أسناد القاعدة النحوية إلا القليل ويأتي بالمثل بعد الاستشهاد بالآية والحديث النبوي الشريف ويذكر أحياناً أكثر من مثال على القاعدة النحوية .

٥_ أكثر الشيرازي من الاستشهاد بالأبيات الشعرية والتزم بالحقبة الزمنية التي حددها النحاة في الأخذ بشعر من أعراب البادية وصولاً إلى الشاعر العباسي إبراهيم بن هرمة، وهو آخر الشعراء الذين يأخذ بشعرهم أي لسنة (١٥١هـ).

٦_ استعمل الشيرازي وجوه القياس المختلفة في استدلاله على المسائل النحوية، ومنها القياس حسب الاستعمال وقياس العلة الجامعة والقياس حسب اللفظ والمعنى .

٧_ يتبين أنَّ في قسم الترجيحات الشيرازي انتكاً على غيره نحو: الخلاف في عمل (لات)، وهي عند الرضي: (لا مانع أن تكون للتبرئة) .

٨_ كان الشيرازي في ردوده يميل إلى الرأي البصري في الأغلب نحو: رافع المبتدأ والخبر ودخول اللام على خبر (لكن).

٩_ أثر النزعة المنطقية في بعض ردوده إذ أعتمد على السبر والتقسيم نحو: لام الاستغاثة والدلالة الزمنية للفعل المضارع المجرد .

١٠_ أكثر الشيرازي من الاستشهاد بالقرآن الكريم والبيت الشعري أكثر من غيرهما. وكان يقدم الشاهد القرآني على كل الشواهد التي يستدل بها على القاعدة النحوية ، كما لم يذكر الآية القرآنية بالاستشهاد كاملة بل يكتفي بموضع الشاهد .

١١_ ذكر الشيرازي العلل وأكثر من ذكر علة الفرع والأصل: (علة الأصل والتعويض و الأولى و الحمل والضرورة والضعف وفرع الفرع والمثابة) .

١٢_ كانت ردوده تنماز بأنها ردود في مسائل نحوية مهمة كرافع المبتدأ والخبر وإقامة غير المفعول به مع وجوده ولام الاستغاثة .

١٣_ يكتفي الشيرازي بمحل الشاهد من الآيات القرآنية والحديث النبوي الشريف والمثل وكلام العرب ومما لا يسهب في إطالة الشاهد لكي يكون مصداقاً للقاعدة النحوية .

١٤_ ذكر الشيرازي في بعض مواطن استشهاده بعدم نسبة القراءة القرآنية وأكتفى بذكر قد قراء القراء أو القراءة شاذة .

١٥_ استشهد الشيرازي بقراءة واحدة للقراء المكملون للقراء السبعة وهي قراءة ابن مسعود في قوله تعالى: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ).

١٦_ جاء أسلوب الشيرازي واضحاً وكان يضع نص الكافية لابن الحاجب ثم يقوم بشرحه مع الاستدلال بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشاهد الشعري من أبرز الشعراء المأخوذ بشعرهم .

١٧_ كان الشيرازي يقوم بالاختصار ببعض الموضوعات وعدم الإسهاب بها، كما كان يأخذ من نصوص العلماء السابقين (اجتزاء).

المصادر والمراجع



• أولاً: الكتب المطبوعة :

(أ)

- القرآن الكريم .
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطي، شهاب الدين الشهير بالبناء (ت ١١١٧هـ)، تح/ أنس مهرة، ط٣، دار الكتب العلمية، لبنان، ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ.
- الإتيقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح/ أحمد بن علي، ط١، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- أحكام التيمم دراسة فقهية مقارنة، رائد بن حمدان بن حميد الحازمي، دار الصمعي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تح/ رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- أسرار العربية، كمال الدين أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تح/ محمد حسين شمس الدين، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٠م.
- الأشباه والنظائر، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت ٧٧١هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١هـ - ١٩٩١م.
- الأشباه والنظائر، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح/ حيدر آباد، ط٢، دار المعارف العثمانية، ١٣٥٩هـ.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تح/ عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

- الإعجاز النحوي في القرآن الكريم، الدكتور فتحي عبد الفتاح، ط ١، مكتبة الفلاك، الكويت، ١٩٨٤ م.
- إعراب الجمل وأشباه الجمل، الدكتور شوقي المعري، ط ١، دار الحارث للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، ١٩٩٧ م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ)، تح/عبد المنعم خليل إبراهيم، ط ١، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦ هـ)، تح/د. عبد الحميد هنداوي، ط ١، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- الأعلام قاموس تراجم الرجال والنساء من العرب والمستغربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي (ت ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٦ م)، ط ١٥، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢ م.
- الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، أبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، تح/سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م.
- الاقتراح في أصول النحو، العلامة الإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تح/عبد الحكيم عطية، ط ٢، راجعه وقدم له علاء الدين عطية، دار البيروني، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- أمالي القالي، أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان (ت ٣٥٦ هـ)، تح/محمد عبد الجواد الأصمعي، ط ٢، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٦ م.
- الأمثال، أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (ت ٢٢٤ هـ)، تح/د. عبد المجيد قطامش، ط ١، دار المأمون للتراث، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف، كمال الدين أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تح/ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
 - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أحمد بن عبد الله ابن يوسف، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تح/ يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
 - ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت ٨٠٢هـ)، تح/ الدكتور طارق الجنابي، ط١، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية، ١٩٨٧م.
 - الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تح/ د. حسن شاذلي فرهود، ط١، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
 - إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (ت ٥٦٧هـ)، تح/ د. محمد بن حمود الدعجاني، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
 - الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تح/ د. مازن المبارك، ط٥، دار النفائس، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- (ب)
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف أنير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تح/ صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- (ت)
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تح/ علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.

- التبیین عن مذاهب النحویین البصريین والكوفیین، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العکبری (ت ٦١٦هـ)، تح/د. عبد الرحمن العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- تذكرة النحاة، لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي (٦٥٤-٧٤٥هـ)، تح/د. عفيف عبد الرحمن، ط١، بيروت - شارع سوريا، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- تحبير التيسير في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تح/د. أحمد محمد مفلح القضاة، ط١، دار الفرقان، عمان، الأردن، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان محمد بن يوسف أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تح/د. حسن هندأوي، ط١، دار القلم، دمشق (من ١ إلى ٥)، دار كنوز إشبيليا (باقي الأجزاء)، ١٩٩٧م.
- التطبيق النحوي، الدكتور عبده الراجحي، ط٢، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ١٩٩٨م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تح/الدكتور عوض بن حمد القوزي، ط١، الأمانة، القاهرة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، د. شعبان عوض محمد العبيدي، ط١، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي، ١٩٩٩م.
- التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، تح/خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، ط٢، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ٢٠٠٩م.
- التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته عند البصريين دراسة ابستمولوجية، د. جلال شمس الدين، توزيع مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤م.

- تفسير الجلالين، جلال الدين محمد بن أحمد المحلي (ت ٨٦٤هـ)، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، ط ١، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تح/ محمد حسين شمس الدين، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٤١هـ.
- النقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي، د. صباح عطوي عبود، ط ١، دار الرضوان، عمان، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
- تقريب المقرب، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تح/ الدكتور عفيف عبد الرحمن، ط ١، دار المسيرة، بيروت، لبنان، ١٩٨٢هـ.
- التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي، أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (٣٧٧هـ)، تح/ د. حسن شاذلي فرهود، ط ١، جامعة الرياض، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، تح/ محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠١م.
- توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز (ت ٦٣٩هـ)، تح/ د. د. فايز زكي محمد دياب، ط ٢، دار السلام، مصر، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

(ج)

- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ)، تح/ د. أحمد محمد شاكر، ط ١، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٠م.
- جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ)، تح/ د. عبد المنعم خفاجة، ط ٢٨، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

- الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٩هـ)، تح/ ابن أبي شنب، ط ٢، مطبعة كلنسكيك، باريس، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.
- جمهرة الأمثال، أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت ٣٩٥هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٩٨٨م.
- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ)، تح/ رمزي منير بعلبكي، ط ١، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٨٧م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تح/ د. طه محسن، مؤسسة دار الكتب، جامعة الموصل، ١٩٧٥م.
- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تح/ د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

(ج)

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ)، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تح/ بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، ط ٢، دار المأمون للتراث، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- الحمل على المعنى في العربية، د. علي عبد الله حسين العنكي، ط ١، ديوان الوقف السني، العراق، بغداد، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
- الحدود في علم النحو، أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأبتدي شهاب الدين الأندلسي (ت ٨٦٠هـ)، تح/ نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة الطبعة: العدد ١١٢ - السنة ٣٣ - ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.

(ج)

- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)،
تح/ عبد السلام محمد هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، ط٤، الهيئة المصرية العامة
للكتاب.

(د)

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، المعروف بالسمين
الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تح/ د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، تح/ د. فاضل صالح السامرائي، ط١، دار
ابن كثير، ٢٠١٦م.
- ديوان الأخطل، غياث بن غوث بن طاقة أبو مالك الأخطل، تح/ مهدي ناصر الدين
، ط١، دار الكتب العلمية .
- ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس (ت ٧هـ)، تح/ د. محمد حسين، ط٢، المكتب الشرقي
للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٣٨٨هـ.
- ديوان السموأل بن حيان عادياء (ت ٦٥ق - هـ)، تح/ د. واضح الصم، ط١، دار الجيل،
بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ديوان العباس بن مرداس السلمي، العباس بن مرداس السلمي (ت ١٨هـ)، تح/ د. يحيى
الجبوري، دار الجمهورية، بغداد، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- ديوان القطامي، عمر بن شبيب التغلبي (ت ١٠١هـ)، تح/ د. محمود الربيعي، الهيئة
المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١م.
- ديوان المعلوط القريعي، يحيى بن عبد النور الزواوي (ت ٥٦٤هـ).

- ديوان النابغة الجعدي (ت ٢١ هـ - ٢٨٢ م)، تح/د. واضح الصمد، ط ١، دارصادر بيروت، لبنان، ١٩٩٨ م.
- ديوان النابغة الذبياني، زياد بن معاوية بن ضباب بن جابر بن يربوع بن مرة بن عوف بن سعيد (ت ١٨ ق. هـ)، ط ١، مطبعة الهلال، مصر، ١٩١١ م.
- ديوان امرئ القيس، امرؤ القيس الكندي (ت ٨٠ ق. هـ)، تح/عبد الرحمن المصطاوي، ط ٥، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.
- ديوان أوس بن حجر، أوس بن حجر بن مالك الأسدي التميمي (ت ٢ ق. هـ)، تح/د. محمد يوسف نجم، ط ٣، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٧٩ م.
- ديوان تميم بن أبي بن مقبل (ت ٣٧ هـ)، تح/عزة حسن، ط ١، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ١٩٩٥ م.
- ديوان الفرزدق، أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة المجاشعي التميمي البصري (ت ١١٠ هـ)، شرح وضبطه وقدم له الأستاذ علي فاعور، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، جرير بن عطية التميمي (ت ١١٠ هـ)، تح/د. نعمان محمد أمين طه، ط ٣، دار المعارف، القاهرة، مصر، ١٩٨٦ م.
- ديوان حاتم الطائي، حاتم الطائي (ت ٤٦ ق. م)، ط ١، دارصادر، بيروت، ١٤٠١ هـ - ١٩٨٠ م.
- ديوان حسان بن ثابت، أبو الوليد حسان بن ثابت الأنصاري (ت ٥٠ هـ)، تح/عبدأ مهنا، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- ديوان رؤية بن العجاج (مجموع أشعار العرب) (ت ٥٢١ هـ - ٧٢٦ م)، تح/وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع / الكويت.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، زهير بن أبي سلمى (ت ١٣ ق. م)، تح/حمّو طماس، ط ٢، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥ م.

- ديوان طفيل الغنوي شرح الأصمعي، أبو سعيد الأصمعي (ت ٢١٦هـ)، تح/ حسان فلاح أوغلي، ط ١، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٩٧م.
- ديوان علقمة الفحل، علقمة بن عبدة بن النعمان بن قيس بن ربيعة (ت ٢٠٠ق.هـ)، تح/ سعيد نسيب مكارم، ط ١، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٩٦م.
- ديوان المهلهل، هو عدي بن ربيعة بن الحارث بن زهير بن جشم بن بكر بن حبيب ابن غنم بن تغلب (ت ٩٤ق.هـ)، تح/ أنطوان محسن القوال، ط ١، دار الجيل، بيروت، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.

(و)

- الرد على النحاة، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مضاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس (ت ٥٩٢هـ)، تح/ الدكتور محمد إبراهيم البناء، ط ١، دار الاعتصام، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- روح المعاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي (ت ١٢٧٠هـ)، تح/ علي عبد الباري عطية، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ.

(ز)

- زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته (دراسات في النحو العربي)، جبار تومة، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر .

(س)

- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تح/ محمد حسن إسماعيل، أحمد رشدي شحاته عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

- سنن ابن ماجه، ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣هـ)، تح/ شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد، ومحمد كامل قره بللي، وعبد اللطيف حرز الله، ط ١، دار الرسالة العالمية، بيروت، لبنان، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، تح/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت ٢٧٩هـ)، تح/ أحمد محمد شاكر (ج ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج ٤، ٥)، ط ٢، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- السنن الكبرى للنسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تح/ حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

(ش)

- شرح أبيات سيوييه، يوسف بن أبي سعيد أبو محمد السيرافي (ت ٣٨٥هـ)، تح/ د. محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ - ١٠٣٠م)، تح/ عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، ط ٢، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٨م.
- شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجبائي الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، تح/ الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، ط ١، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاوي الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد الإستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، جامعة قاريونس، بنغازي، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- شرح ألفية ابن مالك، أحمد بن عمر الحازمي، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتقريغها موق الشيخ الحازمي الكتاب مرقم آليا، <http://al hazme.net> ورقم الجزء هو رقم الدرس - ١٣٨ درسا.
- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، تح/ عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- شرح المراح في التصريف، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن الحسين المعروف ببدر الدين العيني الحنفي (ت ٨٥٥هـ)، تح/ عبد الستار جواد، مطبعة الرشيد، بغداد، ١٩٩٠م.
- شرح المعلقات العشر للتبريزي، الخطيب التبريزي، ط، تح/أ.د. فخر الدين قباوة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة .
- شرح المفصل، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلية (ت ٦٤٣هـ)، تح/د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب بيروت لبنان، ط١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب، تح/ جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، ط١، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، تح/ عدنان خلف قليل، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- شرح جمل الزجاجة، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد علي ابن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار، إشراف د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- شرح ديوان أبي تمام، الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢هـ)، تح/ راجي الأسمر، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم الجوّري (ت ٨٨٩هـ)، تح/ نواف بن جزاء الحارثي، ط١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٤م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف، جمال الدين بن هشام (ت ٧٦١هـ)، تح/ عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، ١٩٨٤م.
- شرح شواهد المغني، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح/ أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد جمال الدين بن هشام (ت ٧٦١هـ)، تح/ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١١، دار الخير، القاهرة، ١٣٨٣هـ .
- شرح كافية ابن الحاجب، بدر الدين جماعة (ت ٧٣٣هـ)، تح/ محمد محمود داوود، ط١، دار المنار، القاهرة، ٢٠٠٠م.

- شرح كافية ابن الحاجب، يعقوب بن أحمد بن حاجي عوض (ت ٨٤٥هـ)، تح/الدكتور سعد محمد عبد الرزاق أبو نور، ط ١، مكتبة الإيمان، المنصورة، ٢٠٠٧م.
- شرح كتاب الحدود في النحو، الإمام عبد الله بن أحمد الفاكهي، النحوي المكي (ت ٩٧٢هـ)، تح/د. المتولى رمضان أحمد الدميري، ط ٢، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ)، تح/ أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨م.
- شرح نظم المقصود، أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي.
- شرح نظم قواعد الإعراب، أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي.
- شعر أبي زبيد الطائي، أبو زبيد الطائي (ت ٦٢هـ)، تح/د. نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧م.
- شعر طيئ وأخبارها في الجاهلية والإسلام، د. وفاء فهمي السنديوني، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، جمال الدين بن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، تح/طه محسن، ط ١، ١٤١٣هـ.

(ص)

- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (ت ٢٥٦هـ)، تح/ محمد زهير بن ناصر الناصر، ط ١، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تح/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(ض)

- ضرائر الشعر، أبو عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩ هـ)، تح/ السيد إبراهيم محمد، ط١، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ١٩٨٠ هـ.

(ظ)

- ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها في المسائل، د. عبد الفتاح أحمد الحموز، ط١، دار عمار، عمان، الأردن، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- ظاهرة الحذف في اللغة العربية، د. طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعة للطباعة والنشر، ١٩٩٨ م.
- ظاهرة قياس الحمل في العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، د. عبد الفتاح حسن علي البجة، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

(ع)

- عفو العافية في شرح الكافية، المولى أبي تراب عارف الشيرازي، تح/ أبو الكمي محمد بن مصطفى الخطيب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٢٠ م.
- علل النحو، محمد بن عبد الله، أبو الحسن، ابن الوراق (ت ٣٨١ هـ)، تح/ محمود جاسم محمد الدرويش، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- عيون أخبار الرضا، الشيخ محمد بن علي بن بابويه القمي المعروف، الصدوق (ت ٣٨١ هـ)، تح/ الشيخ أحمد الماحوزي، ط١، الناشر مؤسسه الصادق للطباعة والنشر، طهران، إيران، ٢٠٠٦ م.

(غ)

- غريب الحديث، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي الخطابي(ت ٣٨٨هـ)، تح/ عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، وخرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

(ف)

- فتح رب البرية في شرح الأجرومية، الشيخ أحمد بن عمر الحازمي، مكتبة الأسد، مكة المكرمة .
- الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت ٣٩٥هـ)، تح/ محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر .
- الفصول الخمسون لابن معطى، زين الدين أبي الحسين يحيى بن عبد المعطى المغربي(ت ٦٢٨هـ) ، تح/ محمود محمد الطناحي، عيسى البابلي الحلبي وشركاه، ١٩٧٧م.
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت ٨٩٨هـ)، تح/ د. أسامة طه الرفاعي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٨٣م.

(ك)

- الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرد النحوي (ت ٢٨٥هـ)، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- كتاب سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تح/ عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- كتاب الأضداد، أبو علي محمد بن المستنير قطرب (ت ٢٠٦هـ)، تح/د. حنا الحداد، ط١، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- كتاب الحدود في النحو وكتاب منازل الحروف كلاهما تصنيف، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي الرماني (ت ٣٨٤هـ).
- الكشف عن حقائق التأويل وعيون الأقاويل في وجه التأويل، أبو القاسم جار الله الزمخشري (ت ٥٨٣هـ)، ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تح/ أحمد مهدي، ط١، كتاب ناشرون، بيروت، لبنان، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط، جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تح/د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة.

(ج)

- اللامات، أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تح/ مازن المبارك، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تح/د. عبد الإله النبهان، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ط٦، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- اللحة في شرح الملح، محمد بن حسن شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ)، تح/ إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تح/ فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢م.

(م)

١٩٨١م.

- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن مثنى التيمي البصري (ت ٢١٠هـ)، تح/ محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٣٨١هـ.
- المجالات اللغوية لهجة طي في لسان العرب، الأستاذ الدكتور أحمد هاشم السامرائي، ط١، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن، ٢٠١٤م.
- المحاجة بالمسائل النحوية، جار الله أبي القاسم محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري (ت ٥٨٣هـ)، تح/ د. بهيجة باقر الحسني، النشر جامعة بغداد التسلسل ١٩٧٣، ١١م.
- محيط المحيط قاموس مطول للغة العربية، المعلم بطرس البستاني، مكتبة لبنان ساحة رياض الصلح بيروت، ١٩٨٧م.
- مختصر في شواذ القراءات، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تح/ برجستراسر، دار الهجرة، ١٩٣٤م.
- مختصر مغني اللبيب عن كتب الاعاريب لابن هشام الأنصاري، الشيخ محمد بن صالح العثيمين، ط ١، طباعة مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسى (ت ٤٥٨هـ)، تح/ خليل إبراهيم جفال، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- المدارس النحوية، شوقي ضيف (ت ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م)، ط٧، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تح/ فؤاد على منصور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

- المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، تح/ د. حسن هندأوي، ط ١، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- المسائل العسكرية في النحو العربي، أبو علي النحوي (ت ٣٨٨ هـ)، تح/ د. علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٢ م.
- المسند، الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ)، تح/ أحمد محمد شاكر، ط ٤، دار المعارف، مصر.
- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ)، تح/ د. حاتم صالح الضامن، دار الحرية، بغداد، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن سري الزجاج (ت ٣١١ هـ)، تح/ د. عبد الجليل عبد شلبي، ط ١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء (ت ٢٠٧ هـ)، تح/ أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط ١، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.
- معاني القرآن، علي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩ هـ)، تح/ د. عيسى شحاته عيسى، دار قباء، القاهرة، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، ط ١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة ٢٠٠٠ م، كامل سلمان الجبوري، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ هـ.
- معجم القراءات، الدكتور عبد اللطيف الخطيب، ط ١، دار سعد الدين، دمشق، ٢٠٠٢ م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)،
تح/د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط ٦، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تح/
د. علي بو ملح، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين محمود بن أحمد العيني
(ت ٨٥٥هـ)، تح/د. علي محمد فاخر، د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد
فاخر، ط ١، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ١٤٣١هـ -
٢٠١٠م.
- المقتضب، محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تح/محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب،
بيروت.
- المقرب، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تح/أحمد عبد الستار
الجواري وعبد الله الجبوري، ط ١، مطبعة العاني بغداد، ١٩٧١م.
- منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية، تأليف عبد الأمير محمد أمين الورد، ط ١،
جامعة بغداد ومنشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ومكتبة دار التربية،
بغداد، ١٩٧٥م.
- موت الألفاظ في العربية، د. عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، ط ٢٩، الناشر الجامعة
الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- الموجز في النحو، أبو بكر محمد بن السراج (ت ٣١٦هـ)، تح/د. مصطفى الشويمي، بن
سالم دامرجي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: د. خديجة عبد الرزاق الحديثي، دار الرشيد
للنشر، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، الجمهورية العراقية، سلسلة دراسات (٢٦٥)،

- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- النحو العربي أحكام ومعاني، محمد فاضل السامرائي، ط١، دار ابن كثير، ٢٠١٤م.
- النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تح/ الاستاذ علي محمد الضباع، خرّج آياته/ زكريا عميرات، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

(هـ)

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح/ عبد الحميد هنداي، المكتبة التوفيقية، مصر.

ثانياً: الرسائل و الاطاريح :

- التعليل النحوي عند عبد القاهر الجرجاني ،غيداء كاظم عبد الله السلامي ، رسالة (ماجستير)،كلية الآداب ،جامعة القادسية ،١٤٣١هـ _ ٢٠١٠م .
- الكراهة اللغوية عند الرضي الأسترباذي (ت٦٨٦هـ) في شرحه على الشافية والكافية ،حيدر نجم عبد زيارة ،أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القادسية ،٢٠١٦م .

ثالثاً: البحوث :

- تداخل أزمنة الفعل ،خالد بن أحمد بن أسماعيل الأكوع ،مجلة جامعة الطائف العلوم الإنسانية (اللغة العربية وآدابها)،المجلد الثالث - العدد الثاني عشر -جماد الاخرة:١٤٣٦هـ -مارس ٢٠١٥م.

the Abstract

In the name of God, the most gracious, the most merciful Praise be to God, Lord of the worlds, good praise that fills the heavens and the earth, and fills whatever He wills of anything.

As for after: It is not hidden from anyone who is near or far the high status of the Arabic language, especially since God, the Blessed and Exalted, singled it out for a verse in His Holy Qur'an: (an Arabic Qur'an without crookedness) and this is evidence of its lofty status, and the Holy Qur'an revealed it in it, and this is also sanctifying it, just as the Prophet Muhammad (peace be upon him) sent him and he is the most eloquent of the Arabs (I am the most eloquent of the Arabs, but I am from Quraysh) and he is an argument against them after being obstinate. Concerned with poetry, the Holy Qur'an came and their language. In order for it to be a miracle of what I call of eloquence and eloquence with which they challenge everyone who was revealed to them, and for its sentences and multiplicity of meanings when pronouncing it, God Almighty wanted to indicate its existence with what came of the structures, formulas, meanings, and its style of dialogue, promise, threat, and gradualness by narrating the speech, which increases its beauty, sweetness, and intensity for the reader and the listener.

The reason behind my choice of this topic was that I did not find anyone who singled out Al-Shirazi's effort in his book (Forgiveness of Afia fi Sharh Al-Kafiya) with an independent study or research, which prompted me to start writing this thesis. What also prompted me to choose this topic was the intention to distance myself from repetition and similarity in grammatical research, which have become duplicates.

Also, the book (Forgiveness of Al-Afia ala Sharh Al-Kafiya) is one of the recent editions, and I would like to add to the Arabic language what it contains.

My curriculum was based on: an introduction and three chapters preceded by an introduction and followed by a conclusion.

- 1-He mentions the text and then explains it.
- 2-His explanation is supported by the opinion of the grammarians
- 3 - The grammatical direction was visual, especially when responding or weighting in grammatical issu
- 4-Gradient by explaining the text
- 5- The author is mentioned with the text in his explanation
- 6-Mention some languages.

The first chapter: It came under the title (Evidences of the Syntactic Industry of Al-Shirazi). The chapter included three topics: The first topic: Hearing and includes the Holy Qur'an, Quranic readings, the noble Prophet's hadith, and the words of the Arabs from poetry and prose. j), and the third topic: the grammatical reason, and it is divided into reasons related to the origin and the branch: (the reason for the origin, the compensation, the first, the pregnancy, the necessity, the weakness, the similarity, and the branch of the branch) and the reasons related to the significance and the reasons related to the sense: (the reason for shortness and ugliness).

The second chapter: came under the title: (Al-Shirazi's Preferences): The six nouns, the deletion of the subject, the occurrence of the adverb as a complete predicate, the disagreement in the work of (lat), both and both, and their connection with an emphatic pronoun, the adverb added to the sentence, the extra kaf for the emphasis, and the feminine ta.'

I concluded my study with the third chapter: entitled: (Al-Shirazi's Syntactic Responses) and it includes: the dispute in the first of the two workers with the action and the establishment of the non-objective with its presence and the nominative of the subject and the predicate and the condition of the object being a source and the subject if it is feminine plural of Salem and the temporal connotation of the present verb and the lam for distress and the entry of the lam on the predicate (but).

There are a number of difficulties and problems that I faced, for example, including the lack of time specified in the briefing of the message, the research behind the texts that Shirazi referred to and making sure of them, and the life of the author, which I searched for enough and did not find anything about it, and all the difficulties I mentioned I overcame with the grace of God Almighty and with patience and seriousness.

The research proceeded to a number of sources and references, including, but not limited to: (Sibawayh's book, Al-Muqtadab for Al-Mubarrad, the meanings of the Qur'an for Al-Fara' and Al-Khasa'is by Ibn Jinni, Al-Mofassal in the articulation of syntax by Al-Zamakhshari, The chapter on the ills of construction and syntax by Al-Akbari, Explanation of Al-Kafiya by Sharif Al-Radi, Explanation of Al-Kafiya by Ibn Al-Hajib by Ya'qub bin Ahmed bin Haji Awad, and Hama Al-Hawame' in explaining the collection of mosques by Al-Suyuti.

As I write the first effort to see the light, I cannot offer my abundant thanks and appreciation to my supervisor, teacher, and sheikh, Prof. Dr. (Haider Habib

Hamzah) for the effort and trouble he exerted with me, and for the observations, orientations, and advice he provided, so may God reward him on my behalf.

In the end, we ask God, the Blessed and Most High, for acceptance and success, and for this study to be beneficial, and I am not certain that I have collected the subject from all its aspects .

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Al-Qadisiyah University / College of Arts

the department of Arabic language



**Aref Al-Shirazi in his book Forgiveness of Al-Afia
fi Sharh Al-Kafiya
(tenth century AH)**

**A message submitted by the student
(Wessam Jabbar Al-Jubouri)**

**To the Council of the College of Arts at the University of Al-
which is part of the requirements for obtaining a 'Qadisiyah
master's degree in Arabic language and literature**

**Supervised by
a . Dr. Haider Habib Hamza**

1445 AH

2023 AD